كتاب الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ

صنعة
الشيخ الجليل العالم أبي العباس أحمد بن طاهر
الداني الأندلسي (ت ٥٣٢هـ)

تحقيق
أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري

المجلد الأول

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطبعة الأولى

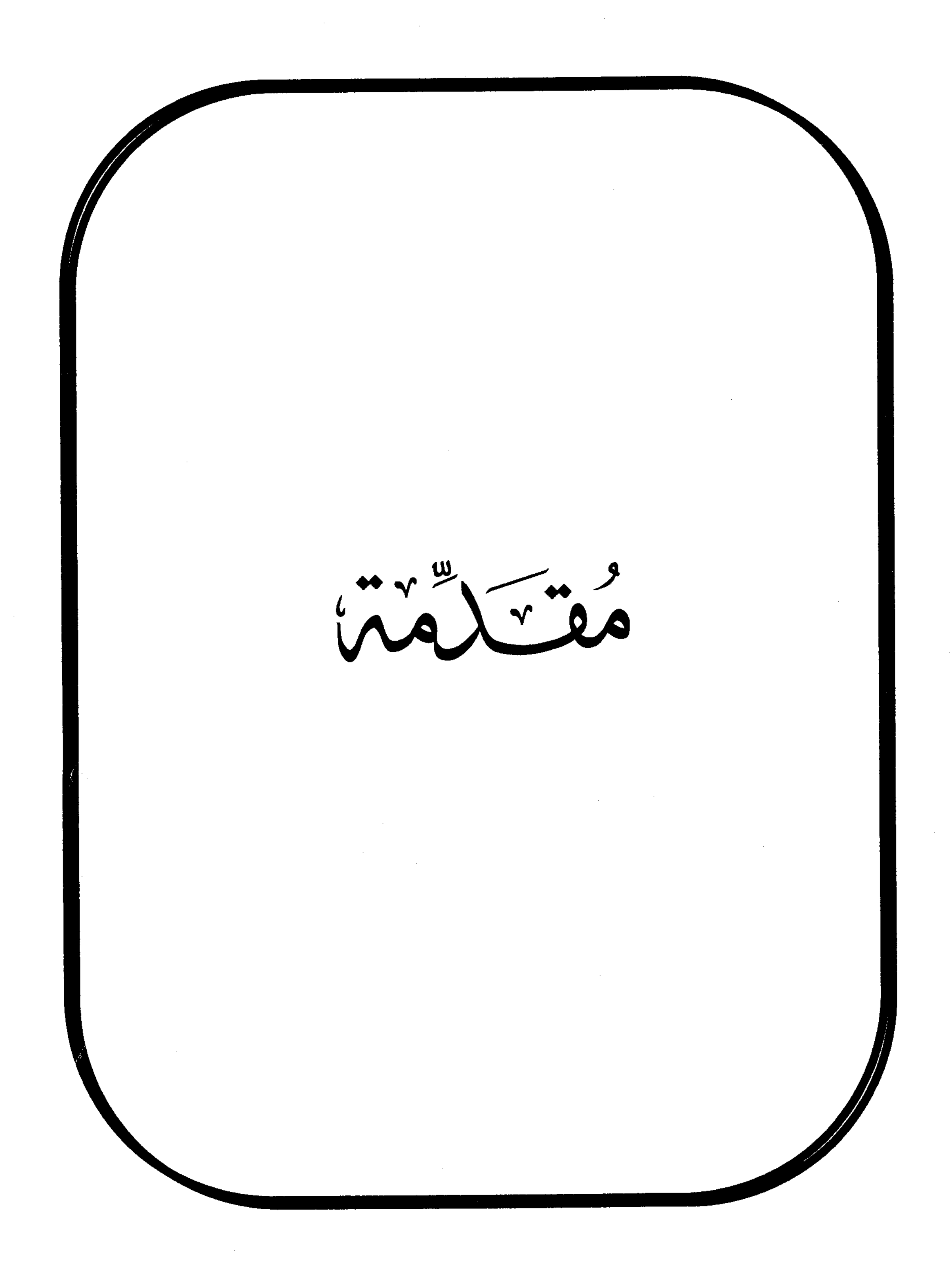
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

ح) مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٤ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
أبي العباس ، أحمد بن طاهر
الايماء الى اطراف الموطأ / احمد بن طاهر الداني
الرياض ١٤٢٤هـ

٣١٢ ص ١٧,٥x٢٥ سم
ردمك : ٠-٣-٩٤٥٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٩-٤-٩٤٥٠-٩٩٦٠ (ج١)
١- الحديث -مسانيد ١-الجزائري - ابي عبد الباري رضا بوشامة (محقق) ب- العنوان
ديوي ٢٣٦,٤ ٣٩٧٤ / ١٤٢٤

رقم الإيداع : ٣٩٧٤ / ١٤٢٤
ردمك : ٠-٣-٩٤٥٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٩-٤-٩٤٥٠-٩٩٦٠ (ج١)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١


مُقَدِّمَة



بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله ربِّ العالَمين، إلَه الأوَّلين والآخرين، خالقِ الخلقِ أجمعين، ومفضِّلِ بعضِهم على بعضٍ في العقلِ والدِّين، وفي الفقرِ والغنى، وفي الضلالةِ والهدى، أَحْمَده على نِعمه المتضافرة، ومِنَنِه المتظاهرة، وآلائِه المتكاثرة، له الحمدُ على ما أَوْلَى وأَنْعَم، وأشهدُ أن لا إله إلاَّ الله وحدَه لا شريك له، وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، خاتَمُ رُسلِه وأنبيائِه، ومُبَلِّغُ أحكامِه وأنبائِه، وعلى آله وأصحابه الناقِلين أقوالَه وأفعالَه، والتابعين لَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فقد مَنَّ الله تعالى على أمَّة نبيِّه محمدٍ ﷺ بإكمالِ دينِها، وإتْمَام نعمتِهِ عليها، بالإسلامِ الذي لا يَقبَلُ منها دِيناً سِواه، قال الله تعالى: ﴿**اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً**﴾.

ومِن فضل الله تعالى أيضاً على هذه الأمَّة أن أَنزل عليها أفضلَ كتابٍ على أفضلِ رَسول، كتابٌ فيه كلامُ ربِّ العالَمين وخالقِ الخَلقِ أجمعين، الذي هو خيرُ الكلامِ وأحْسَنُه وأصدَقُه، الذي لا يَأتيه الباطلُ من بين يديْه ولا مِن خلفِه، كتابٌ فيه نَبأُ ما قَبلنا، وخَبَرُ ما بعدنا، وحُكمُ ما بيننا، هو الفَصْلُ لَيس بالهَزلِ، مَن تَركه مِن جَبَّارٍ قَصَمَه الله، ومَن ابْتَغى الهُدَى فِي

غيرِه أَضَلَّه اللهُ، وهو حَبْلُ اللهِ المَتينُ، وهو الذِّكْرُ الحَكِيمُ، وهو الصِّراطُ المستقيمُ، هو الذي لا تَزِيغُ به الأهواءِ، ولا تَلْتَبسُ به الألسن، ولا يَشْبَعُ منه العُلماء، ولا يَخْلَق عَن كثرةِ الرَدِّ، ولا تنقضي عَجَائِبُه، مَن قَال به صَدَقَ، ومَن عَمِل به أُجِرَ، ومَن حَكَمَ به عَدَلَ، ومَن دَعَا إليه هُدِيَ إلى صِراطٍ مستقيم.

فللَّه الحَمد على نِعَمِه وآلائِه الَّتِي لا تُحصَى وَصَدَق اللهُ إذ يقول: ﴿**وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا**﴾.

ومِن نِعمِه تعالى على عِباده أن بَعَثَ فيهم رَسولاً مِنهم، يَتْلُو عليهم آياتِه، ويُزَكِّيهم ويُعلِّمُهُم الكتابَ والحكمةَ، فكانت أقوالُه وأفعالُه أحكاماً من أحكام الدِّين، مبيّنةً لِمَا أُنزلَ مِن كتابِ رَبِّ العالَمِينَ، وضَمِن اللهُ تعالى حِفْظَها؛ إذ حِفْظُها هُو حِفظٌ للقرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**وأنزَلْنَا إلَيكَ الذِّكْرَ لِتُبيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إلَيْهِم وَلَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرون**﴾، فبيّن ﷺ كتابَ ربِّه أحسنَ بيانٍ وأكملَه، وبَلَّغَ الرسالةَ، وأدَّى الأمَانَةَ، ونَصَحَ الأمَّة، وجاهَدَ في اللهِ حَقَّ جِهَادِه، ولَحِقَ بالرَّفِيقِ الأَعلى تاركاً أُمَّتَه على المَحَجَّةِ البَيضَاءِ لَيلُها كنهارِها لاَ يَزِيغُ عنها إلاَّ هالكٌ، وقَامَ الصَّحابةُ رِضوان اللهُ عليهم مِن بعده بتَبليغ سُنَّتِه وأحوالِه لِمَن بَعدهم رَاغِبين فِي الأجرِ والثوابِ، عاملين بما أُمروا به مِن تبليغ الدِّين وبيانِ الكتاب، ثم أَخَذ العلماءُ الكبارُ والفقهاءُ الأعلامُ في تَدوينِها، والتأليفِ بينها وتَصنِيفِها، يُمَيِّزون صَحِيحَها من سَقيمِها، حِمايةً لَها من التحريفِ والتبديلِ، ورجاءً من اللهِ الأجْرَ الجَزيلِ.

وقد بَرَز في مَجال حِفظِ السُّنة النَّبويَّة علماءٌ أجلاَّءٌ، وأئمةٌ أعلامٌ، منهم إمامُ دارِ الهجرة النبويَّةِ شيخُ الإسلام حُجَّةُ الأمَّة، إمامُ الأئمَّةِ، أبو عبد الله

مالك بنُ أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي، المدني، حَليفُ بَنِي تَيْمٍ مِن قريش، أَلَّف في ذلك كتابَه العظيمَ الموسومَ بالموطأ، وأَخَذ في تَنْقيحِه وتَهْذيبِه عشرات السنين، وانتَصَبَ لتَدْريسِه ونَشْرِه، فأخذَه عنه تلامذةٌ كثيرون، ضَرَبُوا أَكْبادَ الإِبِلِ للسَّماعِ عليه والاستفادَة منه، فانتَشَر كتابُه في الآفاقِ، وَعَوَّلَ عليه كثيرٌ مِن المُصنِّفينَ والمؤلِّفين في السُّنن وجَمع الأحاديثِ، فرَوَوا الكثيرَ من رواياتهم من طريقِه، واستفَادوا في تهذيبِ كتبِهم وترتِيبِها وانتقاءِ رواتِها مِن كتابه، فكان الأصلُ في البابِ، وغيرُه اللُّبابِ، وكان الموطأُ أوَّلَ خُطوة في التَّأليف في صَحيح الحديثِ الثابتِ عن النبيِّ ﷺ؛ لذا كان انتشارُه أَكثرَ وأَبْلغَ من انتشارِ كتبٍ أُلِّفتْ في وَقت الإمامِ رحمه الله، كموطأ ابنِ أبي ذئب، ومسائلِ ربيعةَ وغيرِهما.

وبعد أن دُوِّنت الدَّواوينُ، وجُمعت السننُ، لَجأ أئمةُ الإسلام، وعلماءُ الأمة إلى بيان معانِيها وفقهِها، والتَّمييزِ بين صحيحِها وسقيمِها، وبيان أحوالِ رواتِها ورجالِها، وكلِّ ما حَوَتْه من فوائِدَ عِلميَّة؛ إسناديةٍ ومتنيةٍ، ونال الموطأَ مِن ذلكَ الشيءُ الكثيرُ، فَعَكَفَ عليه أئمَّةُ الهُدى شَرْحاً وتَفسيراً، اسْتنباطاً وتدريساً، أخرجوا منه جَواهرَ العِلم ودُرَرَه، فصَنَّفوا في ذلك مصنَّفاتٍ عِدَّة، في عُلوم شَتَّى، وكان للمغاربَة منهم والأندلسيين فضلُ السَّبَق في ذلك، واعْتَنَوْا بموطأ الإمام مالك بَعد دخوله المغربَ على يَدِ علي بنِ زياد التونسي في رواية، أو إدريس بنِ عبد الله الكامل ـ مؤسِّس دولة الأدارسة بالمغرب ـ في رواية أخرى، وإلى الأندلسِ على يد زِياد بن عبد الرحمن شَبْطُون، ثم يحيى بن يحيى الليثي، الذي ذاعَ صِيتُه، وانتشرَت

روايتُه، وعَوَّل عليها الأئمَّة مِن بعده في شروحاتِهم، وتـآلِيفِهم على موطـأ الإمام مالك.

وقد اشتهر بين العلماءِ أنَّ الأندلسَ والمغربَ بَلَـدُ فقـهٍ وفـروعٍ، لا بَلَـدُ حديثٍ وإسناد، وأنَّ علمـاءَه اقْتَـدَوا بعلمـاءِ الشَّـرق وسَلَكُوا مسـالِكَهم، وقلَّدوهـم في علومِهم، وليس لَديهم استقلالٌ ولا تَمَيُّزٌ عِلْمِيّ، ولَمَّـا بلـغ أبَـا عَمرو بنَ الصلاح كتابُ القاضِي عياض **مشـارق الأنـوار** في بيـان غريـبِ الموطأ والصحيحين وغير ذلك قال فيه:

مشارقُ أنوارٍ تَسنَّت بسَبتة وذا عجب كون المشارق بالغرب[1]

انتهى قوله.

قلت: لا عجب من ذلـك؛ فقـد كـان المغـربُ والأندلـسُ دارَ حديـثٍ وفقهٍ، برَز فيه علمـاءُ كثيرون، وكـان في الأندلـس طائفـةٌ مـن العلمـاءِ لا يقِلُّون عن نظرائهم بالعراق وغيرِهـا مـن يَنـابيع العلـم، كبَقِـيِّ بـن مَخلَـد، وقاسم بن أَصْبَغ، وابنِ أَيْمَن، ومحمد بن وضَّاح، وابنِ عبد البَر، وأَبي عَلِيٍّ الجَيَّانِي وأبي علي الصَّدَفِي، والقاضي عياض، وغيرهـم.

قال ابن حزم الأندلسي: «أُلِّفت عندنا تآليف في غايَة الحُسْن، لَنَا خَطَرَ السَّبَق في بعضِها، فمِنها كتابُ الهِداية لِعيسى بن دِينار، وهـي أرفَـعُ كُتُـب جُمعت في معناها على مَذهب مالك وابنِ القاسم ... ـ ثم عَـدَّد رحمـه الله بعضَ كُتُب الفقه ـ ثم قال: وفي تفسير القرآن كتابُ أبي عبد الرحمن بَقِـيِّ ابنِ مخلد فهو الكتابُ الَّذي أَقْطَعُ لا أَسْتَثْنِي فيه أنَّـه لَـم يُؤلَّـف في الإسـلامِ

(١) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص:٢٩٦).

تفسيرٌ مثلُه، ولا تفسيرُ محمد بنِ جرير الطبري ولا غيره، ومنها في الحديث مصنَّفُه الكبيرُ الذي رَتَّبه على أسماءِ الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم، فروَى فيه عن أَلْفٍ وثلاثمائة صاحِبٍ ونَيِّف، ثمَّ رتَّب حَدِيثَ كلِّ صاحبٍ على أسماءِ الفقهِ وأبوابِ الأحكامِ، فهو مُصَنَّفٌ ومسنَدٌ، وما أَعْلَمُ هذه الرتبةَ لأحدٍ قَبْلَه، مع ثِقَتِه وإتقانِه واحتِفَالِه في الحديثِ وجَوْدَةِ شيوخِه، فإنَّه روَى عن مائتَيْ رَجل وأربعةٍ وثمانينَ رَجلاً ليس فِيهم عشرةُ ضعفاء، وسائرُهم أعلامٌ مشاهير، ومنها مصَنَّفُه في فَتَاوى الصَّحابةِ ومَن دونَهم الذي أَرْبَى فيه على مصنَّفِ أبي بكر بنِ أبي شيبة ومصنَّفِ عبد الرزاق بن همَّام ومصنَّفِ سعيد بنِ منصور وغيرِها، وانْتَظَمَ عِلماً عظيماً لَم يَقَعْ في شيء من هذِه، فصارتْ تآليفُ هذا الإمامِ الفاضلِ قواعدَ لِلإسلامِ لا نَظيرَ لَهَا، وكان متخيِّراً لا يقلِّدُ أحداً ... ومنها في الحديثِ مصنَّفُ أبي محمد قاسم بنِ أصبغ بنِ يوسف بنِ ناصح، ومصنَّفُ محمد بنِ عبد الملك بن أَيمن، وهما مصنَّفان رَفيعَان احْتَوَيَا مِن صحيحِ الحديثِ وغريبه على ما ليس في كثيرٍ من المصنَّفَاتِ، ولقاسمِ بنِ أصبغ هذا تآليفُ حِسانٌ جدًّا منها أحكامُ القرآن على أبوابِ كتابِ إسماعيلَ وكلامِه، ومنها كتابُ المجتبى على أبوابِ كتاب ابنِ الجارود المنتقى، وهو خيرٌ منه وأنْقَى حَدِيثاً وأعْلَى سَنَداً وأكثرَ فائدَةً، ومنها كتابٌ في فضائلِ قريش وكِنانة، وكتابُه في الناسخِ والمنسوخ، وكتابُ غرائِب حديثِ مالك بن أنس مِمَّا ليس في الموطأ.

ومنها كتابُ التَّمهيد لصاحبنا أبي عُمر يوسف بن عبد البر، وهو الآن بعدُ في الحياة لَم يَبْلُغ سِنَّ الشَّيخوخَة، وهو كتابٌ لاَ أعلمُ في الكلامِ على فقهِ الحديث مثلَه أَصلاً، فكيفَ أحسَن مِنه، ومنها كتابُ الاستذكار، وهو

اختصارُ التمهيد المذكور، ولصاحبنا أبي عمر بن عبد البر المذكور كُتُبٌ لا مَثيلَ لَها ـ ثمَّ ذَكَرَ بعضَ كتبه ـ، ثم قال: ومنها كتابُ شيخِنا القاضي أبي الوليد عبد الله بنِ يوسف بنِ الفرضي في المختلِف والمؤتلِف في أسماء الرجال، ولَم يَبْلُغْ عبد الغنيُّ الحافظُ المصريُّ في ذلك إلاَّ كتابين، وبَلَغَ أبو الوليد رحمه الله نَحوَ الثلاثين لا أعلم مثلَه في فنِّه أَلْبَتَّةَ، ومنها تاريخُ أحمد بنِ سعيد ما وَضَعَ في الرِّجالِ أَحَدٌ مثلَه إلاَّ ما بَلَغَنَا من تاريخ محمد بن موسى العُقيلي البغدادي ولَمْ أَرَه .. ــ ثم ذكر كتباً أخرى في الحديثِ والفقهِ واللُّغة والتفسيرِ والشعر وغيرِ ذلك من العلومِ إلى أن قال ــ: وبَلَدُنا على بُعده مِن ينبوعِ العِلمِ ونَأْيه مِن مَحلَّةِ العُلماءِ فقد ذَكَرْنا من تآليفِ أهلِه ما إن طُلبَ مثلُها بفارسَ والأهوازِ وديارِ مُضَرٍ وديارِ رَبيعةَ واليَمَنِ والشامِ أُعْوِزَ وجودُ ذلك، على قُربِ المسافةِ فِي هذه البلادِ مِن العراق التي هِي دارُ هجرةِ الفَهْمِ وذَويهِ، ومرادِ المعارفِ وأربابِها، ونَحن إذا ذكرنَا أبا الأجْرَب جَعُونَة بنِ الصِّمة الكلابي في الشِّعر لَم نُباه به إلاَّ جريراً والفِرَزدَق؛ لكونِه في عصرهما، ولو أُنصف لاستُشهد بشعره، فهو جار على مذهب الأوائل، لا على طريقة المحدَثين[1]، وإذا سَمَّينا بقيَّ بنَ مَخلد لَم نسابق به إلاَّ محمدَ بنَ إسماعيل البخاريِّ ومسلمَ بنَ الحجاج القشيريِّ وسليمانَ بنَ الأشعث السجستاني وأحمدَ بنَ شعيبٍ النسائي ... »، ثم ذكر رحمه الله بعضَ رجالَ الأندلسِ موازِناً بينَ نُظَرائِهم بالشَّرقِ .. إلى آخر كلامه رحمه الله[2].

(١) ترجم له الحميدي في جذوة المقتبس (ص:١٧٧) وقال: « من قدماء شعراء الأندلس »، ثم أورد كلام ابن حزم الماضي فيه.

(٢) انظر: نفح الطيب (٣/١٦٧ ـ ١٧٩).

وقال المَقَّرِيُّ: « وأمَّا حالُ أهلِ الأندلسِ في فنونِ العلوم؛ فتحقيقُ الإنصافِ في شأنِهم في هذا البابِ أنَّهم أحرَصُ الناسِ على التَمَيُّزِ، فالجاهِلُ الذي لَم يوفِّقه اللهُ للعلمِ يَجْهَدُ أن يَتَمَيَّزَ بصَنْعَةٍ، وَيَرْبَأُ بنفسه أن يُرى فارغاً عَالَةً على النَّاسِ، والعالِمُ عندهم مُعَظَّمٌ مِن الخاصَّةِ والعامَّةِ، يُشار إليه ويُحال عَليه، ويَنْبُهُ قَدْرُه وذِكرُه عند النَّاسِ، ويُكرَمُ في جوارٍ أو ابْتِياعِ حاجَةٍ، وما أشبَهَ ذلك، ومع هذا فَلَيْسَ لأهلِ الأندلسِ مدارسُ تُعِينُهُم على طَلَب العلمِ، بل يقرؤون جميعَ العلومِ في المساجدِ ـ إلى أن قال ـ: وقراءةُ القرآن بالسَّبعِ، وروايةُ الحديثِ عندهم رَفيعةٌ، وللفقهِ رَوْنَقٌ وَوَجاهَةٌ، ولا مذهب لَهم إلاَّ مذهبُ مالكٍ، وخواصُّهم يَحفظونَ مِن سائرِ المذاهبِ ما يُباحثون به بِمَحَاضِرِ مُلوكِهم ذَوِي الهِمَمِ في العلوم .. ». اهـ كلامه رحمه الله(١).

ولا زالَ علماءُ الأندلسِ والمغربِ لَهم أَتَمُّ عِنايةٍ بروايةِ الموطَّأ ومعرفتِه وتَحصيلِه، وألَّفوا فيه تآليفَ متنوِّعةً، فعَمِل يحيى بنُ مُزَينٍ كتابَ **تفسير الموطأ**، و**المستقصية لمعاني الموطأ وتوصيل مقطوعاته**، وكتاباً في **رجال الموطأ**، ولأبي الوليد الباجي كتابُ **الإيماء**، و**المنتقى**، و**الاستيفاء**، كلُّها على الموطأ، ولأبي بكر بن العربي **القبس**، و**المسالك** شرحان على موطأ مالك بن أنس، ولأبي عمر الطلمنكي **شرحُ مسند الموطأ**، ولابن عبد البر **التميهد**، و**الاستذكار**، و**التجريد**، ولابن الحذاء **التعريف بمن ذكر في الموطأ من الرجال والنساء**، ولعبد الملك بن حبيب **تفسير الموطأ**، وللوقَّشي **تعليق على الموطأ**، ولمحمد بن عيشون: **توجيه الموطأ**.

---

(١) نفح الطيب (١/٢٢٠).

ومؤلفاتُ الأندلسيين على الموطأ لا تَكاد تُحصَر، ومِن بين علماءِ أهلِ الأندلسِ الَّذين تولَّوا شرحَ الموطأ شرحاً مختصراً، الإمامُ العالِم المحدِّث الفقيهُ أبو العباس أحمد بنُ طاهر بن عيسى الداني، الأنصاري الخزرجي الأصل المولودُ سنة سبع وستين وأربعمائة، والمتوفَّى سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة، شَرَحَ موطأَ مالكٍ في كتابٍ سمّاه: **الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ**، رتَّبَه على تَرتِيبِ كتب الأطراف، فذَكَرَ الصحابةَ رضي الله عنهم مُبتدئاً بحرف الألف، وختَمَ كتابَه بالمراسيل، ذَكَر أحاديثَهم وبَيَّنَ مَواضِعَها من الموطأ بذِكْرِ الكتابِ أو الباب، ولَم يُخلِ كتابَه من الفوائِد العلميةِ الكثيرة، فقد راعَى فيه الصِّناعةَ الحديثية، ببيان عِلَلِ الحديث، واختلاف الرواةِ على مالك، وكذا مخالفةِ الرواة لمالك، وصَحَّحَ وعلَّلَ، وصوَّبَ وخطَّأَ، ونَقَلَ عن أئمة العِلَلِ كعليٍّ بن المديني، ومسلم بن الحجاج، والدارقطني، وسَمَّى كتباً بعضُها موجودٌ، وبعضُها مفقودٌ، مراعياً في كلِّ ذلك الضوابطَ العِلميَّةِ، وبَيَّنَ كذلك ما اشتملتْ عليه روايةُ يحيى الليثي من تَحريفٍ وتَصحيفٍ وأخطاءٍ وقع فيها يحيى بمقارَنَتِها مع الروايات الأخرى، وبَيَّنَ زوائدَ تلك الرواياتِ على رواية يحيى، إلى غيرِ ذلك من الفوائدِ العظيمةِ الموجودةِ في كتابه.

ولَمَّا وَقَعَ نظرنا على هذا الكتابِ الفَذِّ في بابه لَم نتَرَدَّد في العملِ فيه وتَقْدِيمه رسالةً لنيلِ درجة العالَمية الماجستير، وكان الفضلُ في ذلك بعد الله عزَّ وجلَّ للشيخ الدكتور عبد الصمد بن بكر عابد، الذي أَطْلَعَنا على هذا الكتابِ، وحَفَّزَنا للاشتغَال فيه وتَحقيقِه، مع أنَّه قام بتحقيقِ جزءٍ منه، فجزاه الله عنَّا كلَّ خيرٍ وأجْزَلَ له المثوبةَ في الدُّنيا والآخرة.

خطّة العمل في الرسالة:

جعلنا العملَ في الرسالة قسمين: قسم الدراسة وقسم التحقيق.

أولاً: قسمُ الدراسة: ويشتمل على مقدّمة وأربعة فصول.

فالمقدّمة: اشتملت على ما يلي:

تمهيد، وفيه كلمةٌ موجزةٌ حولَ حِفظ السنّة وتأليفِ الموطأ وعنايةِ أهلِ الأندلس به.

- العملُ في الرسالة.
- بيانُ منهج التحقيق.
- شكرٌ وتقدير.

الفصل الأول: عصر المصنِّف رحمه الله باختصار، وفيه مبحثان.

المبحث الأول: الحالة السياسية في عصره.

المبحث الثاني: الحالة العلمية في عصره.

الفصل الثاني: ترجمة المصنِّف، وفيه ستةَ عشر مبحثاً.

المبحث الأول: المترجمون له.

المبحث الثاني: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته.

المبحث الثالث: مولده.

المبحث الرابع: نشأته وعنايته بالعلم ولقاء الرجال.

المبحث الخامس: أسرته.

المبحث السادس: رحلاته.

المبحث السابع: مسموعاته، وأعني بها التي سمعها من شيوخه من خلال ما ذكرته كتب التراجم، سواء ذكرها في كتاب الإيماء أم لا.

المبحث الثامن: شيوخه.

المبحث التاسع: أقرانه.

المبحث العاشر: تلاميذه.

المبحث الحادي عشر: أعماله.

المبحث الثاني عشر: أصوله، ومصنّفاته.

المبحث الثالث عشر: ثناء العلماء عليه.

المبحث الرابع عشر: عقيدته.

المبحث الخامس عشر: مذهبه الفقهي.

المبحث السادس عشر: وفاته.

الفصل الثالث: دراسة الكتاب، وفيه خمسة مباحث.

المبحث الأول: إثبات اسم الكتاب.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب للمؤلف.

المبحث الثالث: ثناء العلماء على الكتاب ومنزلته العلمية.

المبحث الرابع: منهج المؤلف في الكتاب.

وفيه سبعةُ مطالب:

المطلب الأول: منهجُ المصنِّفِ في ترتيب الكتاب.

المطلب الثاني: منهجُ المصنِّفِ من حيث التطويلُ والاختصارُ.

المطلب الثالث: منهجه في إيراد الأحاديث، والحكم عليها وتعليلها.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: التخريج.

المسألة الثانية: الحكم على الأحاديث وتعليلها.

المطلب الرابع: منهجه في بيان غريب ألفاظ الحديث، وضبط مفرداتها، وبيان معانيها.

المطلب الخامس: منهجه في علم الرجال والجرح والتعديل.

المطلب السادس: منهجه في إيراد المسائل الفقهية.

المطلب السابع: مصطلحاته في الكتاب.

المبحث الخامس: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

الفصل الرابع: موارد المؤلف في كتابه، ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: ذكرُ روايةِ يحيى بن يحيى للموطأ، فهي الأصلُ في الباب.

ويكون البحثُ فيه على النحوِ التالي:

- ترجمةٌ موجزةٌ ليحيى بن يحيى الليثي.
- ثناءُ العلماءِ عليه.
- سماعُه للموطأ.
- منزلتُه في الروايةِ عن مالك.

ـ الرواةُ عنه، وفيه ذكرُ الفَرقِ بين روايةِ عبيدِ الله بنِ يحيى عن أبيه، وروايةِ محمد بنِ وضَّاح القرطبي، عن يحيى بن يحيى.

ـ النسخُ الخطية للموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، وفيه وصفٌ للنسخِ المعتمدةِ في التحقيق.

ـ المطبوعُ من رواية يحيى، وفيه ذكرُ الطبعة المشهورة، وهي طبعةُ محمد فؤاد عبد الباقي، وأهمُّ المآخذِ عليها.

المبحث الثاني: ذكرُ الروايات الأخرى للموطأ التي اعتمدَها المصنِّف.

ويكون البحثُ فيه على النحو التالي:

ـ ترجمةٌ موجزةٌ لصاحب الرواية.

ـ ثناءُ العلماء عليه.

ـ سماعُه للموطأ.

ـ منزلتُه في الرواية عن مالك.

ـ نسخُ الرواية المطبوع منها والمخطوط إنْ وُجد، مع ذكرِ أهمِّ المآخذ على المطبوع.

المبحث الثالث: ما صرَّح المصنِّف فيه باسمِ الكتاب.

وذكرتُ فيه اسمَ الكتابِ كما ذكره المصنِّف، والمواضعَ الَّتي ذُكر فيها الكتاب، أو بعضَها إن أكثرَ منها المصنِّف، وذكرتُ مَن ذكر الكتابَ من العلماءِ إذا لم يكن مشهوراً، وكذا نَبَّهتُ على وجوده؛ إمَّا مطبوعاً أو مخطوطاً، وإن سَكَتُّ فيعني أنِّي لم أَقِف عليه لا مطبوعاً ولا مخطوطاً، وقد أنبِّه أيضاً على بعض طبعاتِ الكتاب من حيثُ رداءتُها، والتصحيفُ

والتحريفُ الواقعِ فيها، وكذا صحةُ نسبتِه للمؤلف.

المبحث الرابع: ما نَقلَه المصنِّف عن غيره وأَبْهَمَ في نقله أسماءَ المصنَّفات.

وذكرتُ فيه اسمَ المؤلِّف، وما له من الكتبِ، وأذكر أقربَ تلكَ الكتبِ إلى ما نقله المصنِّف، ونبّهتُ على وجود الكتابِ إمَّا مطبوعاً أو مخطوطاً.

منهج التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق كتاب **الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ** لأبي العباس الداني على نسخةٍ فريدة، ولا أعلم لها ثانيةً بعد البحث وسؤال أهلِ الاختصاص.

وسلكتُ في تحقيق المخطوطِ المنهجَ التالي:

أولاً: اللَحَق: لم أنبِّه على اللَحَق الموجود في الحاشيةِ، وأَدخلتُه في المتن؛ لأنَّ حكمَه حكمُ الصُّلْبِ.

ثانياً: السَّقْط:

نبّهتُ على ما وقع من سَقطٍ يسير في النسخة، فإذا كان الساقطُ كلمةً أو حرفاً وضعته بين معقوفين ونبَّهتُ في الحاشية أنَّه سقط من الأصل، والتصويبُ من كذا، أو وبه يستقيم الكلام، أو نحو ذلك.

ثالثاً: التصحيفُ والتحريف.

إذا وقع التصحيف والتحريف في نسخةِ الأصل نبَّهتُ عليه، فإن كان ما في الأصلِ تصحيفاً صريحاً لا يحتمله وجهٌ من أوجه اللُّغة، أو ألفاظ

الأحاديث غيَّرتُ ما في الأصل، وأشرتُ في الهامش إلى التصحيف، وأما إذا احتمل الصوابَ فإنني أُبقيه في الأصل، وأنبِّه عليه في الحاشية، وأقول: ويَحتمل كذا، ولعلّه كذا.

رابعاً: الزيادات.

وقع في الأصل المعتمد بعضُ الكلمات الزائدةِ لا يقتضيها السياق، وكان الناسخُ أثناءَ المقابلة يَضْرِبُ على تلك الزيادات، إلاَّ أنَّه غَفَل عن بعضِها، فضربتُ عليها و لم أثبِتْها في النَّصِّ، ونبّهت على ذلك في الحاشية، فأقول: في الأصل زيادة كذا، وهو خطأ، والسياق يقتضي حذفها، أو غير ذلك من العبارات، وأمَّا الَّتي ضرب عليها الناسخُ فلم أُبيّنها، وليسَ لها حكمَ الأصلِ.

خامساً: ضبطُ النص.

١ ـ كتبتُ النصَّ وضبطتُه على الرسم الإملائيِّ الحديث، وضبطتُه بالشَّكل قَدْرَ الطَّاقة، ثم قابَلتُه أكثرَ من أربَعِ مرّاتٍ، ولا أَدَّعِي أنّني وَفّيتُه حقَّه، فمعارضةُ الكتابِ أهمُّ عَمَلٍ يقومُ به المحقِّق، وقد قال الإمامُ معمَر بن راشد رحمه الله: «لَو عُورِضَ الكتابُ مائةَ مرَّة ما كاد يَسْلَمُ من أن يكون فيه سَقط ـ أو قال خطأ ـ»[١].

٢ ـ حدّدتُ بداية اللوحات (أ،ب) وأثبتُّ ذلك بالهامش، ووضعتُ الخطَّ المائل / قَبل الكلمةِ التي تبدأ بها اللوحة.

٣ـ رقَّمتُ الأحاديث، وراعيتُ في ذلك ما عدَّه المصنِّف حديثاً مرفوعاً

---

(١) جامع بيان العلم (١/٩٣).

أو له حكمَ الرفع، وما لَم يكن على شرطِه ولَم يَعُدَّه حديثاً وإنَّما ذكره تَنبيهاً، جعلتُ له دائرةً كشكل نُقطة، ولَم أضع له رقماً.

وقد راعى المصنِّف في كتابه عدَّ أحاديثَ الموطأ، وذكر في آخِر قسمِ الكنى عددَ الأحاديثِ التي تقدّمت في الكتاب.

٤ ـ كتبتُ الأحاديثَ النبوية، وأسماءَ الكتُب، وكلمةَ: « **حديث** »، وكلمةَ: « **قال الشيخ أبو العباس** »؛ أي المصنِّف، بخطٍّ أثخن تمييزاً لها عن سائر النص.

٥ ـ بيّنت مواضعَ أقوالِ أهل العلم من كُتبهم، أو من كتبٍ نقلَت أقوالَهم، إلاَّ القليلَ الذي لم أقف عليه.

٦ ـ أَكْثَرَ المصنِّف من الإحالات على أحاديثَ ومواضعَ كثيرةٍ من كتابِه سواء تَقَدَّمت أم ستأتي، فبيّنتُ تلكَ المواضع بذكر الصفحةِ إن كانت المواضع في قِسمي، وإن كانت في القسم الآخر الذي قام بتحقيقه أخونا عبد الباري عبد الحميد، فإنَّني بيّنتُ ذلك بالإحالة إلى رقم اللوحة؛ لتعذّر الإحالة على الصفحة وقتئذٍ.

سادساً: الآيات القرآنية.

١ ـ كتب الناسخ الآيات القرآنية برواية ورش عن نافع، وراعيتُ ذلك في النص، فهي الروايةُ المشهورةُ في الأندلس والمغرب في عصر المصنِّف إلى يومِنا هذا، وذكرتُ إن كانت هناك فروقٌ بينها وبين القراءات الأخرى.

٢ ـ عزوتُ الآيات القرآنية ببيان مواضعِها من المصحفِ الشريف،

بذكر السورة ورقم الآية، إلاَّ الآيات المشهورة كصِغار السُّوَر مثل الفاتحة والإخلاص وغيرِهما.

سابعاً: الأحاديث النبوية.

قسمتُ تخريج الأحاديث إلى قسمين.

القسم الأول: أحاديث الموطأ (موضوع الكتاب):

اكتفيتُ بتخريجها وبيان مواضِعها من الكتب التسعة[١]، واقتصرتُ على هذه الكتب؛ لأنَّ مدارَ الأحاديثِ والسنن والأحكام عليها، واقتصرتُ في تخريجها على ما ورد منها من طريق مالكٍ خاصة دون غيره؛ تنبيهاً لاستفادة هؤلاء الأعلام من موطأ الإمام مالك، ثم طلباً للاختصار، إلاَّ في حالة ذكر الأحاديث التي خولف فيها مالك، فأذكرُ مَن تابعه من الرواة وخالفه.

ـ وإن كان ثَمَّةَ خلافٌ بين رواةِ الموطأ، أو الرواةِ عن مالك، فإنَّني أَجتهد في تخريجِ الحديث من الموطآت الأخرى، أو الكتب التي تروِي الحديث من طريقِ تلميذ مالك.

القسم الثاني: الأحاديث التي يوردها المصنِّف وليست في الموطأ، كبيانٍ لِما أُجمل في الموطأ، أو اختلافٍ على الرواة في رَفع ووقفٍ، أو وَصلٍ وإرسالٍ، أو تخصيصِ عامٍ، وغير ذلك، فنهجتُ في تخريجها ما يلي:

١ ـ إن كان الحديثُ في الصحيحين أو أحدِهما فإنَّني أكتفي بالعزوِ إليه دون غيرِه، إلاَّ إن كان الأمرُ يَتطلّبُ جَمْعَ الطرقِ للحديثِ الواحد؛ لبيانِ

---

(١) الموطأ والصحيحان، والسنن الأربعة، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي.

علّةٍ أو موافقةٍ أو مخالفةٍ، فإنّني أخرِّجه من الطرق الأخرى.

٢ ـ إن لم يكن في أحَدِ الصحيحين خرَّجتُه من كُتبِ الحديثِ الأخرى، والأجزاءِ الحديثية، وغيرِها.

ـ راعيتُ في التخريج أيضاً ما ذكرَه المصنِّفُ، فأَبْدأُ بالكتابِ الذي عزا إليه إن كان مَوجوداً، أو ممَّن يَروي عن صاحِبِ ذلك الكتابِ، ثم ذَكرْتُه من الأوجه الأخرى.

ـ ذكرتُ في التخريج الجزءَ ورقم الصفحةِ ورقم الحديثِ إن وُجد، وبالنسبة للكُتُبِ التسعة راعيتُ فيها ذكرَ الكتاب واسمَ البابِ، وذلك لتَعُدُّد طبعاتِها، وقد أُغْفِلُ ذكرَ الكتابِ والبابِ إن ذُكر قبلَ ذلك فِي نفسِ حَديث البابِ، طلباً للاختِصَار.

ـ حكمتُ على أسانيد الأحاديثِ، وبَيَّنْتُ عِلَلَها، بذِكْرِ أقوالِ أهلِ العلمِ فِي ذلك.

ـ بيّنتُ المتابعاتِ والشواهدَ والصحيحَ من الضعيفِ على ما تَقتضِيه قواعدُ علومِ الحديث.

ـ قد يَذكر المصنِّف مَن أخرج حَديث مالكٍ من الأئمة المصنِّفين كالبخاري وغيره، فلا أعيد ذِكرَ موضعِه فيه، وإنّما أَكْتَفِي بقولي: تقدّم تخريجُه، وأعني أنَّه تَقدَّم قريباً.

ثامناً: الآثار.

خرَّجت الآثار من مصادرها، وبيّنتُ الصحيحَ من غيره.

تاسعاً: الأعلام.

ترجمت للأعلام الواردِ ذكرُهم في النَّص، واستثنيتُ من ذلك:

١ ـ رجالَ الكتب الستة، إلاَّ الضعيفَ والمتكلَّمِ فيه، ومَن كان مَدارُ العلَّة عليه ولو كان ثقةً، وكذا مَن ذَكَر المصنِّف شيئاً من أقوالِ أهل العلم فيه.

٢ ـ المصنِّفين المشهورين كأصحابِ الكتب الستة، والكتب المشهورة، وغيرهم.

٣ ـ الصحابةَ؛ لأنَّهم عدولٌ، إلاَّ من ترجَمَه المصنِّف، أو اختُلِفَ في صحبته.

عند ترجمة العَلَم، راعيتُ في ذلك قراءةَ أقوالِ أهلِ العلم فيه، ثم ذكرتُ رتبتَه باختصَار، إمَّا بكلامِ الحافظ الذهبي، أو ابن حجر، أو أَحَد أئمة الجرح والتعديل، وقد أُلَخِّص رتبتَه باجتهاد منِّي إن رأيت أنَّ ما ذكره الحافظُ مخالفٌ لسائرِ أقوال أهل العلمِ، وقد أَكْتَفِي بذِكْرِ أقوالِ أهل العلمِ في ذلك الرجلِ بِحَسَبِ الفائدة والمناسبة، كأن يكون متكلَّماً في روايته عن شيخٍ من شيوخه، أو في حديثٍ من أحاديثه.

عاشراً: المسائل الفقهية.

راعيتُ عند ذكرِ أقوالِ أهلِ العلم في المسألة الفقهية الاختصارَ دون التطويلِ، وبَيَّنتُ في الغالب الراجحَ في تلك المسألة بذكرِ بعضِ الأدلَّةِ المرجِّحَة.

حادي عشر: الكلمات الغريبة والبلدان

ـ شرحتُ الألفاظَ الغريبة، وضبطتُ منها ما يَحتاج إلى ضَبطٍ،

ـ بيّنتُ المواضعَ والبلدانَ التي ذكرها المصنِّف في كتابه، مراعياً في ذلك ما ذَكَرَه القدماءُ والمعاصرون، وبيّنتُ في الأغلبِ موقعَها في الزمَنِ الحاضر مُحَدِّداً المسافاتِ بالمقياسِ الحاضر.

ثاني عشر: الفهارس.

وضعتُ الفهارسَ العلميةَ الضروريةَ آخرَ الرسالة، وتشتمل على:

ـ فهرسِ الآيات القرآنية.

ـ فهرسِ الأحاديث.

ـ فهرسِ الآثار.

ـ فهرسِ الأعلام الوارد ذكرهم في النص.

ـ فهرسِ الكلمات الغريبة.

ـ فهرسِ المواضع والبلدان.

ـ ثَبَتِ المراجع العلمية.

ـ فهرسِ مسانيد الصحابة على ترتيب حروف المعجم عند المشارقة.

ـ فهرسِ الموضوعات.

ثانيا: قسم التحقيق.

وفيه النَّصُّ المحقق.

شكر وتقدير:

وفي الختامِ فإننا نشكرُ اللهَ تبارك وتعالى الّذي وفّقَنا لإتمامِ هذا البحثِ، ونسأله سبحانَه أن يَجْعَلَه في ميزان حسناتنا يومَ القيامةِ.

ثم نشكرُ فضيلةَ الشيخِ الدكتور عبد الصمد بنِ بكر عابد الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية، الذي كان السَّببَ بعد الله عزَّ وجلَّ في اختيارِ هذا الكتاب.

ونتقدّم بالشكرِ لمشرفنا الشيخ الدكتور عبد الرحيم بنِ محمد القشقري، الأستاذُ بقسم علوم الحديث، ورئيسُ القسم بكلية الحديث الشريف، والمشرفُ على هذه الرسالة الذي لَم يَدَّخِر وُسْعاً ولَم يَأْلُ جُهداً في سبيل إنجاز هذا العمل، وذلك بِما قدَّمه من ملحوظات وآراء سديدة، فنشكره على ما أفادنا به، ووجّهنا وقوّم به رسالتنا.

ونتقدَّم بالشكر أيضاً لعضوي المناقشة: الشيخ الدكتور عبد الصمد بن بكر عابد، والشيخ الدكتور مرزوق بن هياس الزهراني، الذين تفضَّلا مشكورين لمناقشة هذه الرسالة، فجزاهما الله خيراً على قراءتهما هذا البحث رغم كثرة أشغالهما العلمية، فجزاهما الله خيراً.

وأخيراً فإننا بذلنا جهدنا وطاقتنا في خدمة هذا الموضوع، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمنا ومن الشيطان، وإننا نستغفر الله، ونسأله التجاوز عنّا في كل ما أخطأنا، فإنّا محلّ الخطأ

والغلط والجهل، وهو سبحانه وتعالى أهلُ المغفـرة والسَّـعة والغِنـى المطلـق، فهو الغني ونحن الفقراء إلى رحمته، فنسأله سبحانه أن لا يعاملنا بِما نحـن لـه أهل، ويعاملنا بما هو له أهل.

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى: « **ونحن نخطئ ومن يسلم من الخطأ** »[1].

والحمد لله وحده أولا وآخراً وصلى الله على نبيّه وعلى آله وصحبه وسلّم.

المحققان

---

(١) انظر: فتح المغيث ١/٢٣٨، شرح الموطأ للزرقاني ٣/١١٦، ٤/٨٥.



القسم الأول:

الدراسة



الفصلُ الأوَّل: عصرُ المصنِّف

وفيه مبحثان

المبحثُ الأوَّل: الحياةُ السياسية

المبحثُ الثاني: الحياةُ العلمية



المبحثُ الأوَّل: الحالةُ السياسية:

عاصر أبو العباس الداني رحمه الله قيامَ عـدّة دوَل، فبعد انهيار الدولة الأموية وانتهاء حكمها في الأندلس سنة (٤٢٢هـ) قامت عــدّةُ دولٍ وطوائف يمثِّل كلَّ طائفة منها رئيسٌ أو ملكٌ، استقلَّ كلٌّ واحد منهم بناحيةٍ مِن نواحي الأندلس، واستبدّ كلٌّ رئيس منهم بتدبير ما تغلَّب عليه من الجهات.

وكانت هذه الدول الصغيرة متخاصمةً متنابذةً فيما بينها، لا تربطها صلةٌ ولا تجمع مصلحتها كلمةٌ، عُرفت بدول الطوائف، ويُعرف رؤساؤها بملوك الطوائف، وتَسمَّى كلٌّ واحد منهم بألقاب مختلفة كالمقتدر والمعتمد وغير ذلك.

وأبلغُ وصفٍ لحال الأندلس في عهد ملوك الطوائف ما قاله أبو الحسن ابن رشيق القيرواني:

ممّا يزهّدني في أرض أندلس   تلقيبُ معتضد فيها ومعتمد

ألقابُ مملكة في غيرِ موضعِها   كالهرِّ يحكي انتفاخاً صَولة الأسَد[1]

وقال ابن حزم الأندلسي: « فضيحةٌ لم يقع في العالم إلى اليوم مثلُها، أربعةُ رجالٍ في مسافة ثلاثة أيّام في مثلها كلُّهم يَتسمَّى بأمير المؤمنين، ويُخطب لهم بها في زمن واحد ... »[2].

---

(١) نفح الطيب (٢١٤/١).

(٢) رسائل ابن حزم (٩٧/٢).

وكان لاختلاف عناصر المجتمع الأندلسي وتعدُّد طوائفه مِن عرَب وبرْبَرٍ وصقالبة أثره في اختلاف أجناس القيادات السياسية بين الممالك، فكان في القيادة أربعُ فئات: العربُ، والبربرُ، والفتيانُ العامريون، وموالي الأمويين.

وكان على مدينة دانية في أوَّل هذه الفتنة الفتيانُ العامريون بزعامة مجاهد العامري، خرج إلى دانية وضبطها وجميع أعمالها وتَسمَّى بالموفّق بالله، وأخذ كذلك الجزائر الثلاث (ميورقة ومنورقة ويابسة)، وغزا غيرها من بلاد الروم كسردانية.

وكان من أهل العفاف والخير وامتاز على ملوك الطوائف بالأنباء البديعة كالعلم والمعرفة والأدب والشجاعة وحُسن السياسة، فكانت مملكتُه أبعدَ مملكةٍ مِن الحروب الأهلية القائمة بين دول الطوائف، وذلك لموقعها المنعزل الحصين، وكانت رياستُه تمتدُّ عبر البحر، فغلبت على المدينة صفتُها البحرية على الصفة البرية، وكان لمجاهد أعظمُ أسطولٍ بحريٍّ في الأندلس[1].

وقصده العلماء والفقهاء من الشرق والغرب وألَّفوا له التواليف المفيدة في سائر العلوم، وكان محبًّا لعلوم القرآن حتى صار أهلُ دانية أقرأَ أهلِ الأندلس[2].

ثمَّ ولي مِن بعده ابنُه بعد وفاة أبيه سنة (٤٣٦هـ) عليٌّ بن مجاهد إقبال الدولة، وكان على سيرة أبيه، صيِّناً عفيفاً مؤثراً للعلوم الشرعية[3].

---

(١) انظر: البيان المغرب (٢/١٥٦)، ودول الطوائف (ص:١٨٨ - ١٩٠).

(٢) انظر: البيان المغرب (٢/١٥٦)، معجم البلدان (٢/٤٣٤).

(٣) المعجب في تلخيص أخبار المغرب (ص:١٢٧).

ثم غزاه أحدُ بني هود وهو أحمدُ بن سليمان بن هود المقتدر بالله صاحبُ سرَقسطة، واستولى على مدينته دانية، وضيَّق عليه، ثمَّ بادر عليٌّ ابن مجاهد فأسلمه مُلكَه، ونزل له عن قصره فأمر أحمدُ بن سليمان برفع القتال عنه، وخرج عليٌّ بن مجاهد مِن دانية سنة (٤٦٨هـ) إلى سرقُسطة، وأقطع له أحمد بن سليمان فيها إقطاعاً لمؤنة عيشه.

وفي أواخر دولة علي بن مجاهد وُلد المصنِّف سنة (٤٦٧هـ) كما سيأتي.

فبايع أهلُ دانية ومَن حولها أحمدَ بن هود، فأقام بها مدّةً ينظر في أمرها.

وكان في أيَّام ابن هود وقائع بينه وبين الروم، واتفقت على يديه فتوحاتٌ عظيمةٌ، ثمَّ لم يزل ابنُ هود يَضعُفُ والرومُ يتقوّون عليه، وفي آخر أيّامه أصابته علّةٌ في جسمه أذهبت حسَّه وعقلَه إلى أن توفي سنة (٤٧٥هـ)[1].

ثمَّ تولّى مِن بعده ابنُه المنذرُ بن هود.

ولم تزل هذه الدولُ قائمةً بالأندلس وحالُها يضعُف وثغورُها تختلُّ ومُجاورُوها مِن الروم تشتدُّ أطماعُهم ويقوى تشوُّفُهم، حتى بدأت بعضُ دوَلهم تتساقطُ في أيدي النَّصارى.

وفي سنة (٤٧٩هـ) جاز المعتمدُ على الله أحد ملوك الطوائف البحرَ قاصداً مدينةَ مرَّاكش بالمغرب إلى يوسفَ بن تاشفين أمير المسلمين

---

(١) انظر: البيان المغرب (٣/٢٢٨،٢٢٩).

مستنصراً به على الروم، فأسرع أميرُ المسلمين إجابته إلى ما دعاه، فأخذ في أُهبة العبور إلى جزيرة الأندلس، فعبر البحرَ بعسكرٍ ضخمٍ، وتوجّه نحو شرق الأندلس مجاهداً العدوَّ، ولقي في طريقه ملوكَ الأندلس، فاجتمع له مِن جيشه وما انتدب من النَّاس عشرون ألفَ مقاتل، واجتمع النَّصارى في عدد كبير بقيادة الأدفنش، ووقعت بينهم وقعةُ الزلاَّقة المشهورة التي انتصر فيها المسلمون نصراً مؤزَّراً، أعزَّ الله فيه دينَه وأعلى كلمتَه، وقطع طمعَ الروم عن الجزيرة الخضراء، ثمَّ رجع يوسفُ بن تاشفين إلى قاعدة ملكه مرَّاكش، وترك جنداً من جنوده على الثغور مرابطين في سبيل الله.

وفي سنة (٤٨٦هـ) استولى الطاغيةُ لذريق النصراني على بلنسية، واشتدّ حالُ أهلها، وعظُم أمرُهم وبلاؤُهم، فاستصرخوا بأمير المسلمين ابن تاشفين مرةً أخرى، فجدَّ في أمرهم وأمر قوَّادَه وعمَّالَه على بلاد الأندلس بنصرهم.

وفي سنة (٤٨٧هـ) تغلّب العدوُّ على بلنسية، واشتدَّ جزعُ المسلمين بدانية، وحميت بها الفتنةُ، واشتدّت المحنُ، وغلت الأسعارُ، وانتشر الوباءُ والأمراضُ، فخاطب الناسُ أميرَ المسلمين مستصرخين معلمين بفساد الشرق وإشراف الأمَّة على الهلاك، فتحرّك أميرُ المسلمين وجنَّد الأجناد، ففتح الله بلاد بلنسية على يد المرابطين بعد حين.

ثمَّ بعدها بدأ ابنُ تاشفين يوجّه أمراءَه وقوَّادَه إلى أنحاء الأندلس، فأخذ بعضَ الجهات، ثمَّ استولى على المدن العظيمة كإشبيلية وغيرها، ثمَّ لم يزل يطوي تلك الممالك مملكةً مملكةً حتى دانت له جميعُ الأندلس، فأظهر النِّكايةَ بالعدوِّ والدِّفاعَ عن أهل الأندلس، فأحبَّه أهلُ الأندلس، واشتدَّ خوفُ الروم منه، وتَسمَّى هو وأصحابُه بالمرابطين.

وتوفي أميرُ المسلمين سنة (٥٠٠هـ)، ثمَّ تولى بعده ابنُه عليٌّ بن يوسف ابن تاشفين، وكان زاهداً متبتِّلاً، يؤثر أهلَ الفقه والدين، ولا يبتُّ في صغير ولا كبير من أمر الدولة إلاَّ بمحضر أربعةٍ مِن الفقهاء، وكانت في وقته وقعاتٌ بين المسلمين والروم.

وفي سنة (٥٢٠هـ) بدأت تتواتر أخبارُ ابن تومرت المدعي بالمهدي في المغرب وتَسمَّى هو وأصحابُه بالموحِّدين، وصارت بينه وبين علي بن تاشفين حروبٌ عدّة، ومحاصرةٌ لمرَّاكش، وكان على إمرة الأندلس ابنه تاشفين ابن علي، عُرف بالجهاد والنكاية بالعدو، إلى أن استدعاه أبوه إلى مرَّاكش.

وبعد سنة (٥٣٠هـ) بدأ تاشفين في قتال الموحدِّين، ثمَّ توفي أبوه علي ابن يوسف بن تاشفين أمير المسلمين سنة (٥٣٧هـ).

فهذه معظم الأحداث السياسية التي عاصرها المصنِّف في بلاد الأندلس والمغرب، ـ إذ كانت له رحلةٌ إلى المغرب كما سيأتي ـ، وتوفي سنة (٥٣٢هـ) في عهد المرابطين، ومجمل ذلك أنَّه عاصر عهد ملوك الطوائف.

- علي بن مجاهد العامري (٤٣٦هـ ـ ٤٦٨هـ).
- أحمد بن سليمان بن هود المقتدر (٤٦٨هـ ـ ٤٧٤هـ).
- المنذر بن هود (٤٧٤هـ ـ ٤٨٣هـ).

ثم دولة المرابطين بقيادة يوسف بن تاشفين، ومن بعده ولده علي بن يوسف بن تاشفين [1].

---

(١) انظر تاريخ دول الطوائف والمرابطين في: المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (٤/٣١ ـ ٩٦)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب (ص:١٤٧ ـ ٢٤١)، دول الطوائف (ص:٣١٤ ـ ٣٧٣)، الحلل السندسية (٣/٣٧ ـ ٦٠).

المبحثُ الثاني: الحياةُ العلمية:

تقدّم في المبحث السابق أنَّ المصنِّفَ عاش في فترات توتَّرت فيها سياسةُ الدويلات القائمة في عصره فيما بينها، ثمَّ فيما بين تلك الدويلات ودولة المرابطين الذين استولوا على الأندلس بعد ضعفها وأعادوا لها عزَّها ومجدَها.

لكن بالرغم مِن تلك المنازعات بين ملوك الطوائف إلاَّ أنَّهم أدَّوا دوراً بارزاً في النشاط العلمي، والعمل على ازدهاره ورفعته.

ووُلد المصنِّف في بلده دانية آخرَ عهد العامريين، ونشأ في عهد دولة بني هود ودولة المرابطين عِظم حياته.

وكان لبلده دانية شأنٌ عظيمٌ في أيَّام دول الطوائف، بدءاً بمجاهد العامري الذي أَمَّه جملةٌ مِن العلماء وأَنِسوا بمكانه، واجتمع عنده مِن طبقات علماء قرطبة وغيرها جملةٌ وافرةٌ، وفي بَلاطه عاش الفقيهُ المحدِّثُ أبو عمر ابن عبد البر النمري.

وكذا كان الأمر في عهد بني هود، ثم مِن بعدهم في دولة المرابطين الذين قدَّموا الفقهاءَ وعظَّموهم.

وكانت الحياةُ العلميةُ في هذا العهد في ازدهارٍ عظيمٍ، وشهدت الأندلسُ أبهى عصورها العلمية، يُلتمس ذلك في آثار علمائها وفقهائها.

وتميّز النشاطُ العلمي في عدّة أمور منها:

ـ الرحلاتُ العلمية التي قام بها علماء الأندلس إلى المشرق، وقد عقد المقري في نفح الطيب في المجلد الثاني وجزءاً من الثالث فصلاً كاملاً ترجم

فيه لمن كانت له رحلةٌ مِن الأندلس إلى المشرق وكـذا بـالعكس في مختلـف العصور.

- جمعُ الكتب وإنشاءُ المكتبات[١].

- التعليمُ والتدريسُ، وقد عُني أهلُ الأندلس بتعليـم أنفسـهم وأبنـائهم، قال المقري: « وأما حالُ أهل الأندلس في فنون العلوم فتحقيقُ الإنصاف في شأنهم في هذا الباب أنَّهم أحرصُ الناس على التميز، فالجـاهلُ الـذي لم يوفِّقـه الله للعلم يجهد أن يتميّز بصنعة، ويربأ بنفسه أن يُرى فارغاً عالـةً علـى النـاس، والعالمُ عندهم معظَّمٌ مِن الخاصة والعامة، يُشار إليه ويُحال عليه .. »[٢].

فكان التعليمُ وإلقاءُ الدروس ضارباً أطنابه بكلِّ طرقه من إقـراءٍ وإمـلاءٍ ومناظرةٍ، وكانت المساجدُ حاملةً لواءَ التعليم، قال المقـري: « ليـس لأهـل الأندلس مدارسُ تعينهم علـى طلـب العلـم، بـل يقـرؤون جميـعَ العلـوم في المساجد بأجرة، فهم يقـرؤون لأن يعلمـوا لا لأن يـأخذوا جاريـاً، فالعـالم منهم بارع؛ لأنَّه يطلب ذلك العلم بباعث من نفســه يحملـه علـى أن يـترك الشغل الذي يستفيد منه، وينفق من عنده حتى يعلم »[٣].

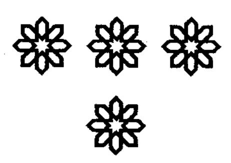
وشهد كذلك عددٌ من منازل العلماء النشاط التعليمي، فكانت مـأوى الطلبة يقرؤون الكتب فيها على مشايخهم[٤].

---

(١) انظر: نفح الطيب (٤٦٢/١).
(٢) نفح الطيب (٢٢٠/١).
(٣) نفح الطيب (٢٢٠/١).
(٤) انظر مثاله سماع المصنِّف موطأ الإمام مالك بقراءة شيخه أبي داود المقرئ انظر: (٩/٢)، =

وبرَز في هذه الحقبة من الزمن الكثيرُ من العلماء، وصنَّفوا الكثيرَ مِن التصانيف، كأبي علي الجياني والصدفي، وأبي داود المقرئ، وأبي الوليد الباجي، وأبي بكر بن العربي، وأبي بكر غالب الغرناطي، والرشاطي وغيرهم من العلماء والفقهاء والأدباء.

ومن تتبّع كتبَ التراجم كالصلة لابن بشكوال، وصلةَ الصلة لابن زبير، والتكملةَ لابن الأبار، والذيلَ والتكملة للمراكشي وغيرها علم ما وصلت إليه الأندلسُ في عهد المصنِّف من رِفعةٍ وتقدّمٍ في المجال العلمي[1].



وكذا قراءة طاهر بن خلَف رياضة المتعلِّمين لأبي نعيم على أبي علي بمنزل أبي داود المقرئ وعند جامعها العتيق مَقدم أبي عليٍّ من المشرق (ص:٦٤) من هذه الدراسة.

(١) وانظر ما أعدَّه الباحث د. سعد بن عبد الله البشري في كتابه القيّم: **الحياة العلمية في عصر ملوك الطوائف في الأندلس** (٤٢٢ ـ ٤٨٨هـ).

الفصلُ الثاني: ترجمة المصنِّف

وفيه ستة عشر مبحثاً.

المبحث الأول: المترجمون له

المبحث الثاني: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته

المبحث الثالث: مولده

المبحث الرابع: نشأته وعنايته بالعلم ولقاء الرجال

المبحث الخامس: أسرته

المبحث السادس: رحلاته

المبحث السابع: مسموعاته

المبحث الثامن: شيوخه

المبحث التاسع: أصحابه

المبحث العاشر: تلاميذه

المبحث الحادي عشر: أعماله

المبحث الثاني عشر: أصوله، ومصنّفاته

المبحث الثالث عشر: ثناء العلماء عليه

المبحث الرابع عشر: عقيدته

المبحث الخامس عشر: مذهبه الفقهي

المبحث السادس عشر: وفاته



المبحث الأول: المترجمون له.

تناول ترجمةَ المصنِّف العديدُ من علماء التراجم، وأكثرُهم من الأندلسيِّين والمغاربة، فأوَّلُ مَن ترجم له:

- القاضي عياض اليَحصُبي (ت:٥٤٤هـ) في فهرست شيوخه **الغنية** (ص:١١٨).

- وأبو القاسم ابن بشكوال (ت:٥٧٨هـ) في كتابه **الصلة** (٧٨/١،٧٩) إلاَّ أنَّه لم يستوف أخبارَه كما ينبغي، بل لم يذكره إلاَّ ملحقاً بعد فراغه من الكتاب.

قال ابن الأبّار: « ذكره ابن بشكوال في ملحقاته وزياداته التي ذيّل بها الكتاب بعد الفراغ منه، ولم يجوِّده ولا استوفى خبرَه »[1].

- وأحمد بن يحيى الضبي (ت:٥٩٩هـ) في **بغية الملتمس** (ص:١٨٠).

- وابن الأبّار محمد بن عبد الله القضاعي (ت:٦٥٨هـ) في كتابين من كتبه، الأول: **التكملة لكتاب الصلة** (٤٣/١،٤٤)[2]، والثاني: **المعجم في**

---

(١) التكملة لكتاب الصلة (٤٤/١)، وانظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (١٣١/١/١).

(٢) ذكر محمد بن شريفة في حاشية (١) من تحقيقه لكتاب الذيل والتكملة (١٣٠/١/١) أنه وقع اضطراب في ترجمة أبي العباس الداني في التكملة، إذ ورد بعض ترجمته تحت (رقم:١٠٨)، ومعظمها تحت (رقم:١٢٧).

وبالرجوع إلى التكملة (٣٧/١/رقم:١٠٨) نجده ترجم لأحمد بن سعيد بن عبد الله السبائي أبي جعفر.

=

أصحاب أبي علي الصدفي (ص:١٤ - ١٧).

- وأبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت:٧٤٣هـ) في كتابه **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** (١/١/١٣١).

- والإمام شمس الدين الذهبي (ت:٧٤٨هـ) في كتابه **تاريخ الإسلام** (حوادث ٥٣١ - ٥٤٠/ص:٢٦٣).

- وبرهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المالكي (ت:٧٩٩هـ) في كتابه **الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب** (ص:٤٥).

- ومحمد بن محمد مخلوف في كتابه **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** (ص:١٣٣).

- وعمر رضا كحالة في كتابه **معجم المؤلفين** (١/٢٥٥).

- والزركلي في كتابه **الأعلام** (١/١٣٩).

- والأمير شكيب أرسلان في كتابه **الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية** (٣/٢٥١)[1].

وترجم في (١/٤٣/رقم:١٢٨) للمؤلف، و لم يقع في الكتاب أي تخليط واضطراب، فلعل ما ذكره بناه على طبعة أخرى للكتاب غير هذه، والله أعلم.

(١) وترجم أيضاً بالصفحة نفسها لأحمد بن طاهر بن علي بن عيسى، وقال: «ذكره ابن عميرة (أي الضبي) في بغية الملتمس».

قلت: وهو رجل واحد، والذي جعله يفصل بين الترجمتين سنة الوفاة، فذكر أنَّ أبا العباس توفي سنة (٥٢٠هـ)، تبع في ذلك القاضي عياض وابن بشكوال، وسيأتي التنبيه على هذا الوهم.

المبحث الثاني: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته

هو أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى بن محمد بن اشْتَرِمِنِّي[(١)] بن رُصَيْص[(٢)] بن فاخِر بن فَرَج بن وَليد بن عبد الله بن نُعْم الخَلف بن حسَّان ابن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي الداني، مِن وَلَدِ سَعد بن عبادة رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ.

كنيته: أبو العباس[(٣)].

أصل سَلفه من شارقة عمل بَلَنْسِية، وهي قلعة الأشراف المذكورة في التواريخ الأندلسية، وانتقل جدُّه إلى دانية[(٤)].

---

(١) هو على صيغة الأمر من الاشتراء من المتكلِّم، قال المراكشي: « وأظنه لقباً والله أعلم ». الذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٢) براء وصادين مهملتين مصغراً. الذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٣) ذكر هذا النسب كاملاً ابن الأبار في التكملة (١/٤٣)، والمراكشي في الذيل والتكملة (١/١/١٢٩) إلا أنَّه لم يذكر جدَّه علياً.
وكلُّ من ترجم له ذكر أنَّ اسمَ جدِّه عليٌّ، ولم يزيدوا في نسبه على جدّ أبيه عيسى.
انظر: الغنية (ص:١١٨)، والصلة (١/٧٨)، المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٤)، بغية الملتمس (ص:١٨٠)، تاريخ الإسلام (حوادث ٥٣١ ـ ٥٤٠/ص:٢٦٣)، الديباج المذهب (ص:٤٥)، شجرة النور (ص:١٣٣).
ووقع في الغنية للقاضي عياض (ص:١١٨): « أحمد بن طاهر بن علي بن شبرين بن علي ابن عيسى ».
تفرّد بذكر شبرين بن علي، وأظنه خطأ من النساخ، بدليل أنّ المحقق ذكر في حاشية (٢): أن هذه الزيادة ساقطة من نسخة (ط)، وكان الأولى إسقاطها، والله أعلم.

(٤) انظر: التكملة (١/٤٣)، المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥).

ودَانِية: بعد الألف نون مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت مفتوحة.

مدينة في شرق الأندلس على ساحل البحر، وهي مدينة حديثة انتقل إليها أهل أندارة، ولها رساتيق واسعة كثيرة التين والعنب واللوز، ومنظرها بديع، ولها رابية تشرف على البحر يعلوها حصن، والبلدة مبنية إلى الجهة الجنوبية من هذه الرابية، وأهلها أقرأ أهل الأندلس، ، ووراء دانية جبال ذات ارتفاع لها مناظر بهيجة، أشهرها جبل مونغو (MONGO) وعلوّه (٧٦١) متراً[1].

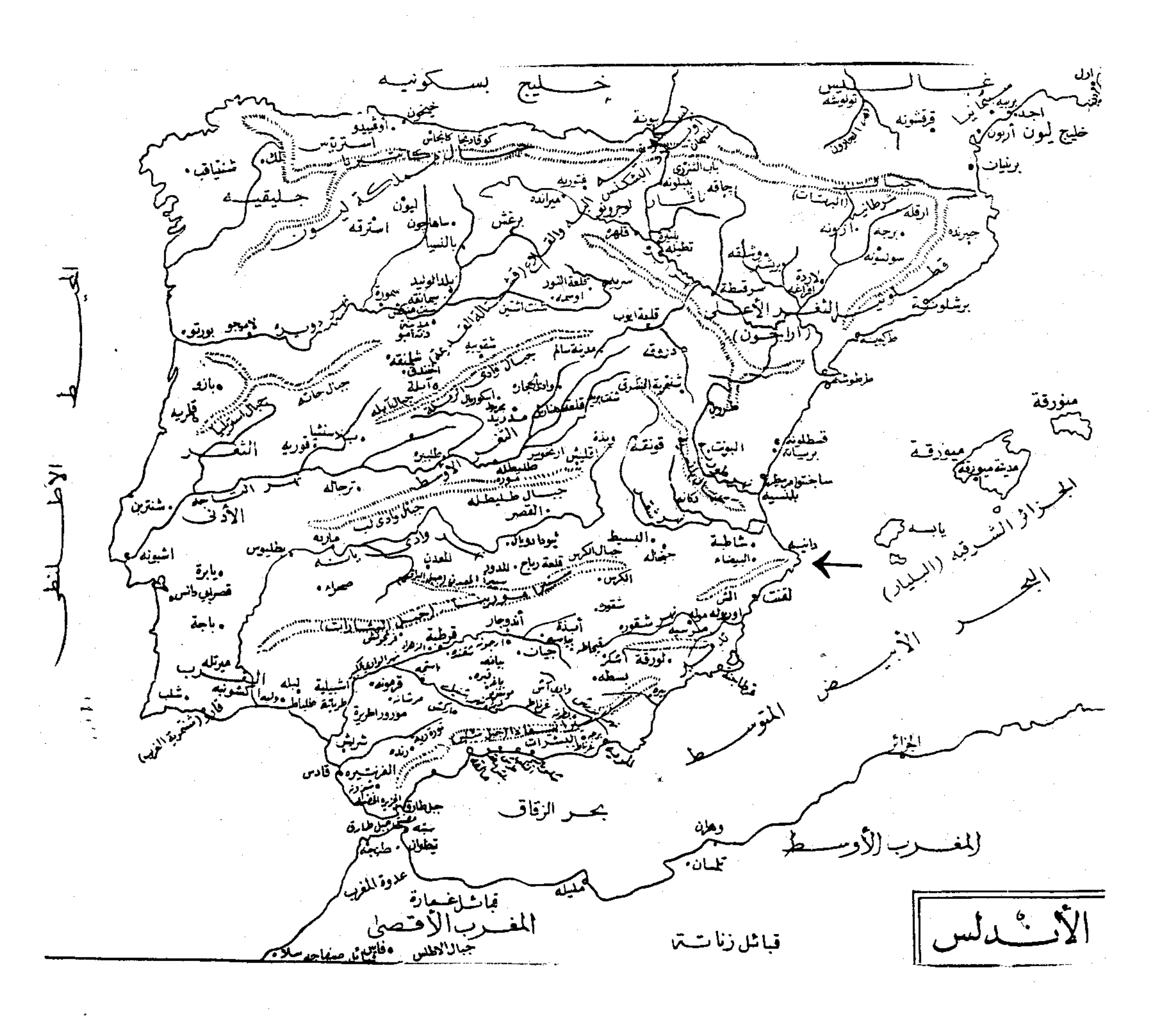
ولا زالت هذه المدينة تحمل اسمها القديم اليوم (Denia) تابعة لمدينة لِقنت (Alicante).

والإسبانيون يلفظون دانية بالإمالة[2].

---

(١) انظر: معجم البلدان (٢/٤٣٤)، الحلل السندسية (٢/٢٢٢).

(٢) الحلل السندسية (١/٢٢٢).



خريطة الأندلس، وفيها بيان مواضع مدنها، وفي شرقيِّها عند موضع السهم مدينة دانية

المبحث الثالث: مولده.

كان أصل أبي العباس من شارقة عمل بلنسية، ثم انتقل جدّه إلى دانية، وبها وُلد أبو العباس، وكان مولده فيما ذكر ابن الأبّار في الساعة الرابعة من يوم السبت السابع عشر من شوّال سنة سبعٍ وستين وأربع مائة، قال: قرأت ذلك وبعضَ خبره بخط ابن عيّاد[(١)].

المبحث الرابع: نشأته وعنايته بالعلم ولقاء الرجال.

نشأ أبو العباس الداني بمدينته دانية، واشتغل بالسماع والأخذ على محدِّثيها، فكانت له عناية بمشايخ بلده فكتب الحديث عنهم، وجمع وتفقّه.

قال ابن بشكوال: « كانت له عناية بالحديث ولقاء الرجال والجمع، وحدّث »[(٢)].

وقال ابن الأبّار: « انتقل جدّه إلى دانية وبها وُلد أبو العباس هذا، ونشأ وكتب الحديث وتفقّه في المسائل، ثم تحوّل في العناية بالرواية.

وقال: كان معتنيا بلقاء الرجال »[(٣)].

---

(١) انظر: التكملة (٤٣/١)، المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥)، والذيل والتكملة (١٣١/١/١).

وجاء في حاشية (١) من الصلة لابن بشكوال (٧٩/١) ذكر مولده من خطِّ أبيه في مصحفه، ووافق في ذلك ما قاله ابن الأبار إلاَّ أنَّه قال: « اليوم التاسع من شوال ». وزاد: « ووافق ذلك اليوم السادس من يونيه ».

(٢) الصلة (٧٩/١).

(٣) التكملة (٤٣/١)، وانظر: الذيل والتكملة (١٣٠/١/١).

المبحث الخامس: أسرته.

لم تسعفنا كتب التراجم بذكر أسرة أبي العباس، فلم يُذكر أبوه ولا أمّه، وتقدّم أنَّ جدّه كان من أهل شارقة ثم تحوّل إلى دانية.

ولا شكَّ أنَّ أبا العباس الداني تزوّج، وكان له من الأولاد ابنٌ يسمى **محمد بن أحمد بن طاهر الخزرجي الداني**، يُكنى أبا عبد الله، مولده سنة خمسمائة، سمع من أبيه أبي العباس، وتفقّه به، وسمع أيضاً أبا بكر بن الحنّاط، وأخذ القراءات عن أبي عبد الله بن سعيد، وقُدّم للشورى.

قال ابن الأبّار: « كان جليلاً نبيهاً فاضلاً نزيهاً ».

وقال المراكشي: « كان فقيهاً حافظاً للمسائل، بصيراً بالنوازل، مُشاوراً من أهل الجلالة والنباهة والفضل والنزاهة ».

وتوفي بمرسية سنة ست وستين وخمسمائة، واحتُمل إلى دانية فدُفن بها.

وقال ابن عياد: « توفي سنة أربع وستين »، قال ابن الأبّار: « وهو وهم منه »[(١)].

- ومن ولده أيضاً **عيسى بن أحمد بن طاهر**، ولم تذكره كتبُ التراجم، وإنَّما ترجم ابنُ الأبّار لابنِ ابنِه يحيى بن أحمد بن عيسى بن أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى الخزرجي من ولد قيس بن سعد بن عبادة من أهل دانية[(٢)].

---

(١) انظر: التكملة (٢/٣٧)، والذيل والتكملة (٥/١/٦٤٧).

(٢) انظر: التكملة (٤/١٩١).

- وممّن ذُكر من أسرة أبي العباس: أخوه **محمد بن طاهر بن علي بن عيسى الأنصاري الداني**، يكنى أبا عبد الله، سمع ببلده من أبي داود المقرئ، قال ابن الأبّار: «وجدتُ سماعَه لكتاب التقصي لأبي عمر بن عبد البر مع أخيه وأبي الحسن بن الهذيل في سنة أربع وتسعين وأربع مائة».

ورحل أخوه حاجًّا، وقدم دمشق سنة أربع وخمسمائة[1]، فأقام بها مدَّة ودرس بها العربية فروى عنه بها جماعةٌ منهم أبو الحسن هبة الله بن الحسن بن عساكر أخو الحافظ أبي القاسم.

وقال ابنُ عساكر: «رأيته بدمشق وأنا صغير ولم أسمع منه شيئاً»[2].

ويُذكر أنَّه كان شديدَ الوسوسة، لا يستعمل ماء نهر ثَوْرَة تورعاً لما يخرج من سقاية الربوة إليه، ويبقى الأيام لا يصلي؛ لأنَّه لا يتهيّأ له الوضوء على الوجه الذي يريده![3]. ثم خرج إلى بغداد فأقام فيها حتى توفي سنة تسع عشرة وخمسمائة[4].

وله من المصنفات كتاب: **تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**[5].

---

(١) تاريخ دمشق (٥٣/٢٨٤)، والوافي بالوفيات (٣/١٦٨)، إنباه الرواه (١/١٥٣).

(٢) تاريخ دمشق (٥٣/٢٨٤).

(٣) المقفى (٥/٧٣٣)، تاريخ دمشق (٥٣/٢٨٤)، إنباه الرواه (١/١٥٣).

(٤) تاريخ دمشق (٥٣/٢٨٤،٢٨٥)، إنباه الرواه (١/١٥٣).
وهذا لا شك فيه مخالفة للشرع، نسأل الله تعالى العافية والسلامة.

(٥) انظر: التكملة (١/٣٤٢)، الذيل والتكملة (٦/٢٣٣،٢٣٤)، تاريخ دمشق (٥٣/٢٨٤)، والوافي بالوفيات (٣/١٦٨)، إنباه الرواه (١/١٥٣)، المقفى (٥/٧٣٣)، بغية الوعاة (١/١٢٠)، نفح الطيب (٢/١٤٢،١٥٤).

تنبيه: وقع في المقفى للمقريزي، وبغية الوعاة للسيوطي خلط في السنة التي دخل فيها محمد =

ومن أسرة أبي العباس أيضاً أخوه سليمان وابن أخيه أحمد بن سليمان، ترجم له المراكشي وقال: « كان حياًّ سنة عشرين وخمسمائة »[١].

ومن أسرته أيضاً حفيدُه أبو الحسين يحيى بن أحمد بن محمد بن طاهر بن علي بن عيسى الأنصاري الشاطبي، ذكره ابن رُشيد في شيوخ أبي إسحاق ابن الحاج، وقال: « رئيس بلده الفقيه الفاضل »[٢].

المبحث السادس: رحلاته.

تقدّم أنَّ أبا العباس الداني كانت له عناية بلقاء الرجال والشيوخ والسماع منهم، فأخذ عن أهل بلده، ثم تجوّل في الأندلس، ورحل إلى إفريقية للأخذ عن شيوخها، والرحلةُ في طلب الحديث والعلم سنّةُ مَن سَلف، وقد أخذ منها أبو العباس بحظٍّ وافر.

قال القاضي عياض: « ممّن عُني بالحديث والرواية، ورحل فيه، وفهم الطريقة وأتقن الضَّبط، واتَّسع في الأخذِ والسماع »[٣].

وقال ابن بشكوال: « له رحلةٌ لقي فيها أبا مروان وجماعة »[٤].

ابن طاهر هذا دمشق، ومصر، وسنة وفاته، فذكر المقريزي أنَّ دخوله دمشق كانت سنة (٥٥٤)، مع أنَّ السيوطي نقل ذلك عن ابن عساكر، وابن عساكر جعلها سنة (٥٠٤)، وكذلك نقله عنه الصفدي، ولو كان كما ذكر السيوطي لسمع منه ابن عساكر.

وأما صاحب نفح الطيب فجعلهما رجلين، ترجم لهما في موضعين من كتابه بناء على اختلاف سنة الولادة والوفاة، والدخول إلى دمشق ومصر، مع أنَّ أخبارهما متحدّة، وهذا يدل أنَّهما رجل واحد أخطأ بعض المؤرخين في ولادته ودخوله إلى مصر ودمشق وبالتالي وفاته، والله أعلم.

(١) الذيل والتكملة (١/١/١٢٧).

(٢) ملء العيبة (٢/١٣٦).

(٣) الغنية (ص:١١٨).

(٤) الصلة (١/٩٧).

وقال ابن عبد الملك المراكشي: « تَجَوَّل في الأندلس في لقاء الشيوخ والرواية عنهم »[١].

ومن المدن الأندلسية التي دخلها أبو العباس وسمع فيها:

١ ـ قرطبة[٢]: سمع فيها من أبي علي الجياني، ذكر في مقدّمة هذا الكتاب إسنادَه للموطأ فقال: « أخبرني به الشيخُ الأجلُّ الفقيهُ الحافظُ أبو عليّ، حسين بنُ محمّد بنِ أحمد الغسّاني المعروف بالجيّاني قَرَأه عليَّ **بقُرْطُبة** ـ حرسها الله ـ في شهور من عام اثنين وتسعين وأربع مائة ».

وانظر أيضاً: (ل:٢٧٥/ب) من هذا الكتاب.

٢ ـ المريّة[٣]: وكانت رحلته إليها في حدود سنة (٥٠٥هـ)، حيث سمع في هذه السنة من أبي علي الصدفي، وسمع فيها أيضاً من شيوخ كثيرين، منهم: أبو علي الغساني، وأبو محمد بن الحنّاط، وأبو عبد الله

(١) الذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٢) قاعدة الأندلس وأم المدائن ومستقر الخلافة ودار الإمارة، وكان فيها الخلفاء من بني أمية، وآثارهم بها ظاهرة، وأبنيتهم فيها وفي ما جاورها بيّنة، وفيها الجامع المشهور أمره شائع ذكره من أجلِّ مصانع الدنيا.

انظر: معجم البلدان (٤/٣٢٤)، واختصار اقتباس الأنوار لابن الخراط (ص:١٧٩).

ولا زالت قرطبة تحمل اسمها القديم (Cordoba).

(٣) المَرِيَّة: مدينة على ساحل البحر من أجَلِّ بلاد الأندلس وأعظمِها قدراً، وأعلاها خطراً، بها المتاجر العظيمة والصناعات الكثيرة، وهي مدينة حديثةٌ بُنيت بعد أن خربت بجانة.

انظر: اختصار اقتباس الأنوار لابن الخراط (ص:١٦٤)، والأندلس في اقتباس الأنوار (ص:٥٩ ـ ٦١).

وتقع المَرِيَّة اليوم في جنوب إسبانيا، ولا زالت تحمل اسمها القديم (ALMERIA).

الفراء، وأبو الحسن بن شفيع، وغيرهم[١].

٣ - مُرسِيَة[٢]: وسمع فيها من أبي علي الصدفي أيضاً[٣].

٤ - أُورْيولة[٤]: وسمع فيها من أبي القاسم خَلَف بن فتوح، وخلف ابن محمد الغرناطي[٥].

ورحل أبو العباس الداني أيضاً إلى شمال إفريقية، ومن المدن التي دخلها.

١ - سبتة[٦]: ولقيه هنالك القاضي عياض، وجالسه كثيرًا، وسمع منه فوائد[٧].

---

(١) انظر: المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥،١٦)، والتكملة (١/٤٣)، والذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٢) بضم أوله والسكون، وكسر السين المهملة، وياء مفتوحة خفيفة. مدينة محدثة بناها الأمير عبد الرحمن بن الحكم بن هشام.
انظر: معجم البلدان (٥/١٠٦)، اختصار اقتباس الأنوار لابن الخراط (ص:١٦٣)، والأندلس في اقتباس الأنوار (ص:٦٢).
وتقع جنوب دانية، وتسمى اليوم باسمها القديم (MURCIA).

(٣) انظر: التكملة (١/٤٣)، والذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٤) إحدى مدن تُدمير السبعة، وكانت إحدى معاقل الأندلس.
انظر: الأندلس في اقتباس الأنوار (ص:٢٠).
وتقع جنوب دانية، على ساحل البحر، ولا زالت تحمل اسمها القديم (Orihuela).

(٥) انظر: التكملة (١/٤٣)، والذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٦) بلدة مشهورة من بلاد المغرب تقابل بلاد الأندلس تقع على ضفة البحر، ولا زالت تُسمى بهذا الاسم إلى اليوم. انظر: معجم البلدان (٣/١٨٢).

(٧) الغنية (ص:١١٨)، وانظر: الذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

٢ ـ **بجاية**[١]: وسمع فيها من أبي محمد عبد الله بن محمد المَقْريّ[٢].

٣ ـ **العدوة (قلعة بني حماد)**[٣]: وسمع فيها من أبي مروان الحمداني[٤].

المبحث السابع: مسموعاته.

تقدّم في المبحث السابق أنَّ أبا العباس الداني أخذ من شيوخ بلده وسمع منهم، ثم رحل إلى العديد من المدن الأندلسية والإفريقية للأخذ عن علمائها والسماع منهم فاتسع في ذلك، وسمع العديدَ من الكتب، ونقل في كتابه هذا من كتب كثيرة حديثية وفقهية ولغوية وتاريخية، ولا شك أنّه سمع كلَّ هذه الكتب، إلاَّ أنَّه لم يذكر أسانيدَه إليها اختصاراً واكتفاءً بشهرتها كما قال في مقدّمة هذا الكتاب: « ولم أذكر أسانيدي في الموطأ عن سائرِ الروايات غير رواية يحيى، ولا أسانيدَ الكتبِ التي خَرَّجْتُ منها ما أَحَلْتُ في هذا الكتاب عليه؛ اختصاراً واكتفاءً بشهرتِها؛ ولأنِّي إنَّما ذَكَرتُ ذلك على طريق الاستشهادِ، وأكثرُه على المعنى، على حالِ ما تذكَّرتُه ».

---

(١) بِجاية: بالكسر وتخفيف الجيم، وألف وياء وهاء، مدينة على ساحل البحر بين إفريقية (تونس) والمغرب، وهي في لحف جبل شاهق، وفي قبلها جبال كانت قاعدة ملك بني حماد. معجم البلدان (٣٣٩/١).

ولا زالت تُسمَّى بهذا الاسم إلى اليوم، وتقع شرق عاصمة الجزائر، وأهلها من البربر.

(٢) انظر: التكملة (٤٣/١)، والذيل والتكملة (١٣٠/١/١).

(٣) مدينة متوسِّطة لها قلعة عظيمة على قمة جبل، وكانت قاعدة ملك بني حماد الصِّنهاجي البربري، وهي قرب مدينة أشير بشرق الجزائر. معجم البلدان بتصرف (٣٩٠/٤).

(٤) انظر: التكملة (٤٣/١)، والذيل والتكملة (١٣٠/١/١).

وذكر في (ل:١٩٨/ب) من هذا الكتاب كتاباً لأبي إسحاق ابن شعبان في مسألة إتيان النساء في الدبر فقال: « وخرّج أبو إسحاق ابن شعبان في كتاب له في هذا المعنى ... أُجيز لي هذا الكتاب و لم أقرأه ».

ومن هذين النصين يتبيّن أنَّ أبا العباس الداني اتّسع في السماع والأخذ عن المشايخ، وسمع الكتب الكثيرة، وما لم يسمعه منها ولا قرأه على مشايخه أخذه بالإجازة.

وسيأتي ذِكرُ الكتب التي نقل منها المصنِّف في فصل: مصادر المصنف في كتابه، وفي هذا المبحث أكتفي بذكر بعض الكتب التي نصت عليها بعض كتب التراجم مما سمعه أبو العباس على مشايخه، وبعض هذه المسموعات لم يأت لها ذكر في هذا الكتاب.

فمن مسموعاته:

١ ـ **الموطأ للإمام مالك**، وسيأتي ذكر أسانيده في مقدمة هذا الكتاب[١].

٢ ـ **صحيح مسلم** سمعه من أبي علي الصدفي بلفظه[٢].

٣ ـ **ومسند البزار**[٣].

٤ ـ **ورياضة المتعلّمين لأبي نعيم**، وكان سماعُه لها منه سنة (٤٩١هـ)

---

(١) انظر: (٢/٩).

(٢) انظر: المعجم في أصحاب أبي علي (ص:١٥).

(٣) انظر: المعجم في أصحاب أبي علي (ص:١٥، ٢٦٩).

بقراءة طاهر بن خلف بن خيرة[١].

٥ ـ قرأ عليه أيضاً **سنن الدارقطني**[٢].

٦ ـ وسمع أيضاً أجزاء من **حديث المحاملي**[٣].

٧ ـ وكتاب **التقصي** لابن عبد البر سنة (٤٩٤هـ)[٤].

٨ ـ **وكتاب التلقين** في الفقه المالكي للقاضي عبد الوهاب، سمعه من خلف بن محمد بن خلف الغرناطي[٥]. وغير ذلك.

وذكري لهذه الكتب إنَّما هو بحسب ما نَصَّت عليه كتب التراجم، وإلا فقد سمع الكثير، بل كل ما سيأتي ذِكرُه في فصل مصادر المصنِّف هو من مسموعاته كما تقدّم تقريره، والله أعلم.

وقد ذكرتْ أيضاً بعضُ كتب التراجم بعض مروياته، كما هي عادة الكثير من المؤلفين عند ذكر راوٍ من الرواة يذكرون بعض مروياته، فذكر ابن الأبّار عدّة أحاديث يرويها بإسناده إلى أبي العباس الداني، وحديثا آخر ذكره المراكشي في ترجمة غيره[٦].

وفي هذا الكتاب أسند أيضاً المصنِّف حديثاً (عدا أسانيده للموطأ)

---

(١) انظر: المعجم في أصحاب أبي علي (ص:١٥، ٩٠، ٢٩٩).

(٢) انظر: المعجم في أصحاب أبي علي (ص:١٥، ٢٠٨).

(٣) انظر: المعجم في أصحاب أبي علي (ص:١٥).

(٤) انظر: التكملة (١/٣٤٢).

(٥) انظر: التكملة (١/٢٤٤).

(٦) انظر: المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥ ـ ١٧)، والذيل والتكملة (٥/١/١٥٥).

فأسند في (٥/ ٣٨٠) من طريق شيخه أبي علي الجياني بإسناده إلى أبي بكر الشافعي، عن محمد بن الفرج بن الأزرق، عن الواقدي، عن محمد بن عمر بن عبد الحكيم، عن عوف بن الحارث، عن عائشة مرفوعا: « إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت ... »، وعن أبي عليٍّ الجياني بإسناده إلى ابن أبي الدنيا، عن محمد بن يحيى بن أبي حاتم، عن الواقدي به.

وهذا حديث من بلاغات مالك، وقال عنه ابن عبد البر الإمام الحافظ: « لا أعرفه بوجه من الوجوه في غير الموطأ، إلا ما ذكره الشافعي في كتاب الاستسقاء عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن إسحاق بن عبد الله: أن النبي ﷺ قال، وذكره »[1].

المبحث الثامن: شيوخه.

كان لأبي العباس الداني عناية بلقاء المشايخ والأخذ عنهم، ورحل في ذلك، إلاَّ أنَّ أعظمَ شيخٍ لازمه وسمع منه الكثير من الكتب والروايات، بل سمع منه في مختلفِ المدن الأندلسية شيخُه أبو علي الصدفي، وأكثر أيضاً عن شيخيه أبي داود المقرئ وأبي علي الجياني.

وقمتُ بجَرْد بعض كتب التراجم الأندلسية فظفرتُ بقائمة لا بأس بها من مشايخه، وسأذكرهم مرتَّبين على حروف المعجم، منبِّهاً على شيءٍ من سيرتهم وفضائلهم ومكانتهم باختصار، ومكانة المصنف عندهم أيضاً، فمنهم:

---

(١) انظر: التمهيد (٢٤/ ٢٧٧).

١ ـ حسين بن محمد بن أحمد الغسّاني رئيس المحدّثين بقرطبة، أبو علي الجيّاني (ت: ٤٩٨هـ).

أكثر عنه المصنف، وسمع منه بالمرية وقرطبة، وأفاد منه عدة فوائد في هذا الكتاب، من ضبط لأسماء، وبيان لنسب ورواة[١].

قال القاضي عياض: « شيخ الأندلس في وقته، وصاحب رحلتهم، وأضبط الناس لكتاب وأتقنهم لرواية، مع الحظ الوافر من الأدب والنسب والمعرفة بأسماء الرجال وسعة السماع ... ورحل إليه الناس من الأقطار، وحملوا عنه، وألّف كتابه على الصحيحين المسمى تقييد المهمل وتمييز المشكل، وهو كبير الفائدة »[٢].

وقال ابن بشكوال: « كان من جهابذة المحدّثين، وكبار العلماء المسندين، وعُني بالحديث وكتبه وروايته وضبطه، وكان حَسنَ الخطِّ، جيِّدَ الضَّبط، وكان له بصرٌ باللغة والإعراب، ومعرفة بالغريب والشعر والأنساب، وجمع من ذلك كلّه ما لم يجمعه أحد في وقته، ورحل الناس إليه وعوّلوا في الرواية عليه »[٣].

٢ ـ حسين بن محمد بن فِيرُّه ـ بالتثقيل والضم ـ بن حَيّون بن سُكَّرة الصدفي، من أهل سَرَقُسْطَة، أبو علي المُرْسِي، استشهد في وقعة قُتُنْدَة

---

(١) انظر: الغنية (ص:١١٨)، والصلة (١/٧٩)، والتكملة (١/٤٣)، والذيل والتكملة (١/١/١٣٠)، وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٣١ ـ ٥٤٠/ص:٢٦٣).

(٢) الغنية (ص:١٣٨).

(٣) الصلة (١/١٤١)، وانظر: بغية الملتمس (ص:٢٦٥)، السير (١٩/١٤٨).

بثغر الأندلس سنة (٥١٤هـ)، وهو ابن ستين سنة رحمه الله.

أكثر عنه أبو العباس الداني، وكان من أكابر أصحابه وجِلّتهم، وسمع منه وقرأ عليه عدَّةَ كتب في مدن مختلفة كما تقدّم(١).

قال القاضي عياض: «كان عارفاً بالحديث، قائماً به، حافظاً لأسماء الرجال، عارفاً بقَوِيِّهم من ضعيفهم، ذا دِين مَتين وخُلق حَسَنٍ وصيانةٍ، مِن أجَلِّ من لقيناه»(٢).

وقال ابن بشكوال: «رحل الناس من البلدان إليه وكثر سماعهم عليه، وكان عالماً بالحديث وطرقه، عارفاً بعلله وأسماء رجاله ونقلته، يبصر المعدَّلين منهم والمجرَّحين، وكان حَسَنَ الخطِّ، جيّد الضبط، وكتب بخطِّه علماً كثيراً وقيّده، وكان حافظاً لمصنفات الحديث، قائماً عليها، ذاكراً لمتونها وأسانيدها ورواتها، وكتب منها صحيح البخاري في سِفر، وصحيح مسلم في سِفر، وكان قائماً على الكتابين مع مصنف أبي عيسى الترمذي، وكان فاضلاً ديِّناً متواضعاً حليماً وقوراً عاملاً عالماً»(٣).

٣ ـ خلَف بن محمد بن خلَف، أبو القاسم، يُعرف بالغرناطي (٥٠٨هـ).

سمع منه بأوريولة، قال ابن الأبّار: «حدّث عنه أبو العباس الداني

---

(١) الغنية (ص:١١٨)، المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص:١٥)، التكملة (٤٣/١)، الذيل والتكملة (١٣٠/١/١).

(٢) الغنية (ص:١٣٠).

(٣) الصلة (١٤٤/١)، وانظر: تاريخ دمشق (٣٢١/١٤)، بغية الملتمس (ص:٢٦٩)، المعجم في أصحاب الصدفي (ص:٥)، السير (٣٧٦/١٩)، ونفح الطيب (٩٠/٢).

بالتلقين للقاضي عبد الوهاب، وقرأت ذلك بخطه »[١].

٤ ـ خلف بن فَتْحون، أبو القاسم الأوريولي.

سمع منه أبو العباس الداني بأوريولة[٢].

وفي الرواة: خلَف بن محمد بن خلَف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون، أبو القاسم، من أهل أوريولة، وُلد سنة (٤٩٥هـ)، وتوفي سنة (٥٥٧هـ). وأظنّه المعنيَّ، وإن كان المصنِّف أكبر منه، وتوفي قبله، فتُعدُّ روايته من باب رواية الأصاغر عن الأكابر، والله أعلم.

قال ابن الأبار: « كان من قضاة العدل، صارماً في أحكامه، مَهيباً وَقوراً، معروف السلف بالنباهة والعلم »[٣].

٥ ـ سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى المؤيّد بالله هشام بن الحكم، أبو داود المقرئ المتوفى (٤٩٦هـ).

سمع منه المصنف بدانية، وأكثر عنه، ومما سمع منه الموطأ وغيره[٤].

قال ابن بشكوال: « من جِلّة المقرئين وعلمائِهم وفضلائهم وخيارهم، عالماً بالقراءات ورواياتها وطرقها حَسَن الضبط لها، وكان فاضلاً ثقة فيما

(١) التكملة (٢٢١/٤)، وانظر: (٤٣/١)، الذيل والتكملة (١٣٠/١/١)، ونفح الطيب (٥١٢/٢).

(٢) التكملة (٤٣/١)، والذيل والتكملة (١٣٠/١/١).

(٣) التكملة (٢٤٧/١).

(٤) انظر: الغنية (ص:١١٨)، التكملة (٤٣/١)، الذيل والتكملة (١٣٠/١/١)، وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٣١ ـ ٥٤٠/ص:٢٦٣).

رواه، وله تواليف كثيرة في معاني القرآن وغيره، وكان حسن الخط، جيّد الضبط، روى عنه الناس كثيراً، وأخبرنا عنه جماعة من شيوخنا ووصفوه بالعلم والفضل والدِّين »[١].

٦ ـ عبد العزيز بن عبد الملك بن شَفيع المقرئ، أبو الحسن، من أهل المَرِيَّة (ت: ٥١٤هـ).

سمع منه أبو العباس الداني بالمرية، ومن مسموعاته عليه موطأ الإمام مالك وسيأتي ذكر إسناده في مقدّمة الكتاب[٢].

قال ابن بشكوال: « أقرأ الناسَ القرآنَ بجامع المريّة ـ صانه الله ـ، وكان شيخاً صالحاً مجوّداً للقرآن، حسن الصوت به، وسمع الناسُ منه بعضَ روايته، وسمعتُ صاحبَنا أبا عبد الله القطان يُثني عليه يُصَحِّح سماعَه من أبي عمر ابن عبد البر، وقد أخذ عنه بعضُ أصحابنا، وتكلّم بعضُهم فيه وأنكرَ سماعَه من ابن عبد البر »[٣].

٧ ـ عبد القادر بن محمد الصدفي القروي أبو محمد، يُعرف بابن الحنّاط، أصله من القيروان، ونزل المريّة (ت:٥٠٧هـ).

---

(١) الصلة (١/٢٠٠)، وانظر: بغية الملتمس (ص:٣٠٣)، المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص:٣٠٢)، سير أعلام النبلاء (١٦٨/١٩)، والدراسة الوافية التي قام بها الشيخ أحمد شرشال في دارسته وتحقيقه: **مختصر التبيين لهجاء التنزيل** لأبي داود المقرئ (رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية عام ١٤١٢هـ).

(٢) انظر: التكملة (٤٣/١)، والذيل والتكملة (١٣٠/١/١)، وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٣١ ـ ٥٤٠/ص:٢٦٣).

(٣) الصلة (٣٥٥/١)، وانظر: بغية الملتمس (ص:٣٨٦).

سمع منه أبو العباس بالمريّة[١].

قال ابن بشكوال: « نزل المريّة وسمع منه جماعةٌ من أهل الأندلس وأصله من القيروان، وكان رجلاً فاضلاً زاهداً، معنياً بالعلم والرواية »[٢].

٨ ـ أبو محمد عبد الله بن العسّال الطليطلي (ت:٤٨٧هـ).

سمع منه أبو العباس بالمرية[٣].

٩ ـ أبو محمد عبد الله بن محمد المَقْرِي ـ بفتح الميم وسكون القاف وراء منسوباً ـ.

سمع منه أبو العباس بمدينة بِجاية، ووصفه بالفقيه الأصولي[٤].

١٠ ـ محمد بن علي بن عمر التميمي، أبو عبد الله المازَري (ت:٥٣٦هـ).

قال القاضي عياض: « أخذ عن أبي عبد الله المازري »[٥].

وقال ابن الأبّار: « يَروي عن أبي عبد الله المازري، وأحسبه كتب إليه »[٦].

---

(١) التكملة (١/٤٣)، والذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٢) الصلة (١/٣٧١،٣٧٢)، وانظر: بغية الملتمس (ص:٣٩٤).

(٣) الغنية (ص:١١٨)، والصلة (١/٧٩)، والتكملة (١/٤٣)، والذيل والتكملة (١/١/١٣٠). وانظر ترجمة ابن العسال في: المغرب في حُلى المغرب (٢/٢١).

(٤) التكملة (١/٤٣،٤٤) والذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٥) الغنية (ص:١١٨).

(٦) التكملة (١/٤٣).

وقال المراكشي: « له رواية عن أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازَري ـ بميم وألف وزاء مفتوحة وراء منسوباً ـ نزيل المهديَّة، ولعلها مكاتبة »[١].

والمازَري قال عنه تلميذه القاضي عياض: « إمامُ بلاد إفريقية وما وراءها من المغرب، وآخر المستقلِّين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودِقَّة النظر »[٢].

١١ ـ محمد بن يحيى بن عبد الله بن زكريا، أبو عبد الله، يُعرف بابن الفرّاء، من أهل المرية استشهد بوقعة قُتُنْدَة (٥١٤هـ).

سمع منه أبو العباس الداني بالمريّة[٣].

قال ابن بشكوال: « كان رجلاً صالحاً، ديِّناً متواضعاً، سمع الناسُ منه بعض ما رواه »[٤].

١٢ ـ أبو مروان الحمداني.

سمع منه أبو العباس بالعدوة في قلعة بني حماد[٥].

---

(١) الذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٢) الغنية (ص:٦٥)، وانظر: السير (٢٠/١٠٤)، والديباج المذهب (ص:٢٧٩)، والدراسة التي قام بها الباحث جمال عزّون في مقدمة تحقيقه قطعة من كتابه: شرح التلقين، رسالة ماجستير.

(٣) التكملة (١/٤٣)، والذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

(٤) الصلة (٢/٥٤٣)، وانظر: بغية الملتمس (ص:١٤٦).

(٥) الغنية (ص:١١٨)، والصلة (١/٧٩)، والتكملة (١/٤٣)، والذيل والتكملة (١/١/١٣٠).

١٣ - ابن بشير.

ذكره في شيوخه القاضي عياض[١].

ولعله محمد بن بشير المعافري الصيرفي، أبو عبد الله القرطبي (ت: ٤٨١هـ).

قال ابن بشكوال: « كتب الحديثَ عن شيوخ مِصر في وقته، وحجَّ بيتَ الله الحرام ... وكان رجلاً منقبضاً، مقبلاً على ما يعنيه »[٢].

هذه قائمة بأسماء الشيوخ الذين وقفتُ عليهم، ولا شكَّ أنَّ أبا العباس كان له من الشيوخ أكثر ممَّا ذُكر، فقد اشتهر بلقاء الرجال والمشايخ، وكثرة السماع والقراءة، ورحل في ذلك، وقد استفاد كثيرا ممّن لقيهم، فكان أثر ذلك تلك المصنفات التي قرأها عليهم وأفاد منها في هذا الكتاب، خاصة الروايات المختلفة للموطأ، فقد وقعت له أربعة عشر رواية كما سيأتي ذكر ذلك في فصل مصادره.

وكما أنه أفاد في هذا الكتاب بما شافهه به شيوخه ولا يكاد يوجد في كتبهم، أو كتب غيرهم مِن فوائد إسنادية ومَتنية وضبطٍ لبعض الأعلام[٣].

---

(١) الغنية (ص:١١٨).

(٢) الصلة (٢/٥٢٦).

(٣) انظر مثاله: (٢/٢٠، ٣٩، ٥١٤).

المبحث التاسع: أقرانه الذين صحبهم أيام طلبه.

من خلال رحلات أبي العباس الداني والتقائه بالمشايخ والعلماء، وقراءته للكتب والسماع منهم، كان له في هذه المدة أقران يحضرون معه تلك المجالس، وكان بعضهم يتولى القراءة على الشيخ كما تولى هو قراءة بعض الكتب، وقد نصّت بعضُ كتب التراجم على مَن كان صاحباً لأبي العباس، ووقفتُ على عدد من هؤلاء، وأذكرهم مرتِّباً لهم على حروف المعجم، فمن أصحابه:

١ ـ زاوي بن منّاد بن عطية الله بن منصور الصِّنهاجي، أبو بكر الداني، يُعرف بابن تَقْسوط (ت: ٥٣٩هـ).

صحب أبا العباس الداني، وكان رجلا صالحاً، فاضلاً، معنياًّ بالرواية كتب بخطه علماً كثيراً، وقعد لإسماع الحديث وأُخذ عنه[(١)].

٢ ـ عبد الله بن حيدرة بن مُفوِّز بن أحمد بن مفوّز المعافري أبو محمد الشاطبي.

صحب أبا العباس الداني، وبقراءته سمع السنن للدارقطني، وكان عريقَ البيت في العلم والنَّباهة[(٢)].

٣ ـ علي بن محمد بن علي، أبو الحسن البَلَنسي (ت: ٥٦٤هـ).

---

(١) انظر: التكملة (١/٢٦٩).

(٢) انظر: المعجم في أصحاب الصدفي (ص:٢٠٨)، والتكملة (٢/٢٤٨)، والذيل والتكملة (٤/٢٢١).

سمع مع أبي العباس كتاب التقصي لابن عبد البر سنة (٤٩٤هـ)[١].

٤ ـ طاهر بن خلَف بن خيرة أبو الحسن، من أهل جزيرة شُقَر.

قرأ على أبي عليٍّ رياضة المتعلِّمين لأبي نعيم بمنزل أبي داود المقرئ وعند جامعها العتيق مَقدم أبي عليٍّ من المشرق، وفرغ من ذلك يومَ الجمعة صدْرَ جمادى الآخرة سنة (٤٩١هـ) وحضر هذه القراءة أبو العباس ابن عيسى الداني[٢].

٥ ـ محمد بن طاهر بن علي الداني، وهو أخو أبي العباس.

تقدّمت ترجمته[٣].

قال ابن الأبّار: « وجدتُ سماعه لكتاب التقصي لأبي عمر مع أخيه ».

٦ ـ يوسف بن محمد بن سماجة، أبو الحجاج الداني (٥٦١هـ).

صحب أبا بكر بن الحنّاط وأبا العباس الداني، وحمل عنهما وناظر عندهما، وكان مائلاً إلى علم الكلام وأصول الفقه، مشاركاً في علم الحديث، معروفاً بالرجاحة، وكان عقلُه أكثرَ من علمه[٤].

---

(١) التكملة (٣٤٢/١).

(٢) انظر: المعجم في أصحاب الصدفي (ص:٩٠).

(٣) انظر: (ص:٣٦).

(٤) انظر: التكملة (٢١٠/٤)، والمعجم في أصحاب الصدفي (ص:٣١٨).

المبحث العاشر: تلاميذه.

بعد أن تتلمذ أبو العباس على مشايخ بلده، ورحل إلى مدن أندلسيَّةٍ ومغربية لِلِقاء الرجال والعلماء والأخذ عنهم، وحمل عنهم مروياتهم، وتفقّه على أيديهم، انصرف إلى بلده دانية، فأسمع وحدّث، وأفتى بها أكثرَ من عشرين عاماً، وتتلمذ عليه عددٌ من التلاميذ، ولم تذكر كُتبُ التراجم في ترجمة المصنِّف إلاَّ العددَ القليلَ منهم، فقمتُ بجرد بعض الكتب الأندلسية ووقفتُ على عددٍ آخر، وأذكرهم في هذا المبحث مرتِّباً لهم على حروف المعجم، فمنهم:

١ ـ أحمد بن سحنون بن أبي بكر بن علي القيسي، أبو العباس، كان حيًّا سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.

روى عن أبي العباس الداني وغيره، قال المراكشي: « كان شيخاً مسنًّا، عُمِّر طويلاً، محدّثاً مسنداً، واسعَ الرواية، زاهداً، شهير الحسب، ذاكراً للتواريخ، مشرفاً على حوادث الأيام »[١].

٢ ـ أحمد بن خلف بن سعيد، أبو العباس ابن زَرادة ـ بزاي ودال غُفل، بينهما ألف آخره راء وتاء التأنيث ـ.

روى عن أبي العباس بن طاهر الداني[٢].

---

(١) الذيل والتكملة (١/١/١١٨).

(٢) الذيل والتكملة (١/١/١٠٥).

٣ ـ أحمد بن أبي القوة بن إبراهيم بن سلمة الأزدي الداني.

روى عن أبي العباس الداني، وكان محدّثاً حافظاً، ذاكراً للآداب والتواريخ، ذكيَّ القلب، متوقِّدَ الذِّهن[١].

ولابن أبي القوة هذا قصةٌ وقعت له حكاها لشيخه أبي العباس الداني، تدل على تمسّك الشيخ والتلميذ بالسنة ولو خالفت المذهب المتَّبَع، وفيها دلالة أيضاً على تتلمذ وقراءة ابن أبي القوة على الشيخ أبي العباس الداني[٢].

٤ ـ أحمد بن محمد بن يوسف بن عبد ربّه اللخمي، أبو العباس الإشبيلي.

روى عن أبي العباس بن طاهر الداني[٣].

٥ ـ أحمد بن معدّ بن عيسى بن وكيل التُجيبي، أبو العباس الداني الأُقْلِيجِي ـ بضم الهمزة وسكون القاف وكسر اللام وياء مدٍّ، وجيم معقودة تُكتب بالجيم مرة وبالشين المعجمة أخرى ـ (ت: ٥٥١هـ).

سمع أبا العباس الداني وتلمذ له، وكان مفسِّراً للقرآن العظيم، عالماً عاملاً، محدّثاً راويةً، عدلاً، بليغاً فصيحاً، شاعراً مجوّداً، أديباً متصوّفاً، ورِعاً غزيرَ الدمعة، بادي الخشية والخشوع، كثير اللزوم لمطالعة كتب العلم، عاكفاً على التصنيف، صنّف في علوم القرآن والحديث، وكان من أهل

---

(١) الذيل والتكملة (٦٩/١/١).

(٢) انظرها في: (ص:١٠٢) من هذه المقدّمة.

(٣) الذيل والتكملة (٥٢٩/٢/١).

الأدب والمعرفة بعلوم شتى[١].

٦ ـ سعيد بن محمد بن سعيد العبدري، أبو الطيّب الداني، يُعرف بابن اللُّوشي.

قال ابن الأبّار: «وقفتُ له على سماع من أبي العباس بن عيسى بدانية في سنة أربع عشرة وخمسمائة، وكان فقيهاً مشاوراً أديباً»[٢].

٧ ـ سليمان بن محمد بن غالب بن أسامة، أبو الربيع الداني.

سمع من أبي العباس الداني، وكان صالحاً فاضلاً[٣].

٨ ـ عبد الرحمن بن محمد بن تقي الحضرمي، أبو زيد الداني.

روى عن أبي العباس الداني، وسمع منه صحيح مسلم سنة (٥٣١هـ)[٤].

٩ ـ عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن أحمد اللّخمي، أبو محمد الرُّشاطي من أهل المَرِية العالم النسّابة (ت: ٥٤٢هـ).

روى عن أبي العباس الداني، وكانت له عناية كبيرة بالحديث والرجال والرواة والتواريخ، وله كتاب حسن سَمَّاه **اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار** أخذه الناس عنه[٥].

---

(١) انظر: التكملة (٥٦/١)، والذيل والتكملة (٥٤٤،٥٤٣/٢/١)، ومعجم السفر للسِّلفي (ص:٢٧)، ونفح الطيب (٥٩٩،٥٩٨/٢).

(٢) انظر: التكملة (١١٧/٤)، والذيل والتكملة (٤٢/٤).

(٣) انظر: التكملة (٩٦/٤)، والذيل والتكملة (٨٢،٨١/٤).

(٤) انظر: التكملة (٢١/٣).

(٥) انظر: التكملة (٤٤/١)، والذيل والتكملة (١٣١/١/١)، وترجمته في الصلة (٢٨٥/١)، والسير (٢٥٨/٢٠)، ونفح الطيب (٤٦٢/٤).

١٠ ـ علي بن محمد بن أحمد الأزدي، أبو الحسن الداني، يُعرف بابن الصَّيْقَل.

روى عن أبي العباس الداني، وسمع منه السنن سنة تسع وعشرين وخمسمائة وغيرها، وكان فقيهاً مشاوراً حافظاً لمسائل الرأي، درّس المدوّنة، ونوظر فيها[١].

١١ ـ علي بن محمد بن بالغ النحلي، أبو الحسن.

روى عن أبي العباس الداني، وكان زاهداً فاضلاً[٢].

١٢ ـ علي بن يوسف بن أبي غالب خلَف بن غالب العبدري، أبو الحسن الداني (ت: ٥٦٣هـ)، وقيل: (٥٥٩هـ).

روى عن أبي العباس الداني، وتفقَّه به، وكان فقيهاً مشاوراً عالماً بالفتيا صدراً فيها، حافظاً للمسائل، عارفاً بعقد الشروط، أديباً بليغاً، مدركاً نحوياً لغوياً، فَكِه المجلس، له حظٌّ من قرض الشعر والتكلّم في المعاني[٣].

١٣ ـ عياض بن موسى بن عياض بن عَمْرون بن موسى اليحصبي، أبو الفضل السِبْتي، المشهور بالقاضي عياض صاحب التصانيف الفائقة كالإلماع، وإكمال المعلم، وغيرها (ت: ٥٤٤هـ).

لقي المصنِّفَ في رحلته إلى سَبتة، وأخذ عنه وجالسَه، وترجم له في فهرست شيوخه المسمى بالغنية، قال القاضي عياض: « لقيتُه ببلدنا

---

(١) انظر: التكملة (٣/١٩٧)، والذيل والتكملة (٥/١/٢٨٠).

(٢) انظر: الذيل والتكملة (٥/١/٢٨٦).

(٣) انظر: التكملة (٣/١٩٨)، والذيل والتكملة (٥/١/٤٢٣،٤٢٤).

وجالسته كثيراً، وسمعت منه فوائد »[١].

١٤ ـ محمد بن إبراهيم بن عطية العبدري، أبو عبد الله الداني، كان حيًّا سنة (٥٢٠هـ).

روى عن أبي العباس الداني، وكان فقيهاً، صاحب الأحكام[٢].

١٥ ـ محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الداني، ابن المصنِّف (ت:٥٦٦هـ).

روى عن أبيه، وتفقّه به، وتقدّمت ترجمته في مبحث أسرة المصنِّف.

١٦ ـ محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن بن أمية بن مطرّف، أبو عامر الجمحي، من أهل قُسْطَنْطَانِية عمل دانية (ت:٥٤٣هـ).

روى عن أبي العباس الداني، وكان فقيهاً بصيراً بالنوازل، عارفاً بعقد الشروط، جيّدَ الخط، حسنَ التصرف في الآداب[٣].

١٧ ـ محمد بن حسين بن سَدَلِّين ـ بسين غفل ودال كذلك مفتوحين ولام مشدَّدة وياء مد ونون ـ العبدري، أبو عبد الله.

روى عن أبي العباس بن طاهر[٤].

---

(١) الغنية (ص:١١٨)، وانظر: التكملة (٤٤/١)، والذيل والتكملة (١٣٠/١/١).

(٢) انظر: التكملة (٥٧/٢)، المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص:١٥)، والذيل والتكملة (٩٨/٦).

(٣) انظر: التكملة (٤/٢)، والذيل والتكملة (١٣١/٦).

(٤) انظر: الذيل والتكملة (١٦١/٦).

١٨ ـ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن فَرَج القَيسي المقرئ، أبو عبد الله المعروف بابن تُرَيس، ويُعرف أيضاً بالمكناسي، من أهل شاطبة (ت: ٥٦١).

سمع من أبي العباس الداني، وكان ضابطاً حسنَ الخط، أنيقَ الوراقة، وكتب علماً كثيراً[(١)].

١٩ ـ محمد بن علي بن عطية العبدري، أبو عبد الله الداني.

قال ابن الأبّار: « له رحلةٌ حجَّ فيها، وسماعٌ من أبي العباس بن عيسى سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة، ولا أعلمه حدَّث »[(٢)].

٢٠ ـ موسى بن سليمان بن سعيد بن محمد بن سعيد العبدري، أبو عمران الداني.

سمع من أبي العباس بن عيسى سنة تسع وعشرين[(٣)].

٢١ ـ يوسف بن عبد العزيز بن يوسف بن عمر بن فِيرُّه اللّخمي الأنْدِي، أبو الوليد، يُعرف بابن الدبَّاغ (ت: ٥٤٦هـ).

روى عن أبي العباس الداني، وله تخريج عنه في معجم شيوخه[(٤)].

---

(١) انظر: المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥، ١٧٣)، التكملة (٤٤/١)، والذيل والتكملة (١٣٠/١/١)، (٣٦٢/٦).

(٢) انظر: التكملة (٣٤٥/١)، والذيل والتكملة (٤٥٦/٦).

(٣) انظر: التكملة (٩٤/٤، ١١٧).

(٤) انظر: المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٧)، والتكملة (٤٤/١)، والذيل والتكملة (١٣١/١/١).

قال ابن بشكوال: « كان من أنبلِ أصحابنا وأعرفِهم بطريقة الحديثِ وأسماء الرجالِ وأزمانِهم وثقاتِهم وضعفائِهم وأعمارِهم وأقادمِهم، ومِن أهل العنايةِ الكاملة بتقييدِ العِلم ولقاءِ الشيوخ، لقيَ منهم كثيراً، وكتبَ عنهم وسمعَ منهم، وشهر ببلده ثم خَطب به وقتاً »[١].

٢٢ ـ يوسف بن عبد الله بن سعيد بن أبي زيد الأندلسي، أبو عمر المعروف بابن عيّاد (ت: ٥٧٥هـ).

روى عن أبي العباس الداني[٢].

قال ابن الأبّار: « كان معنيًّا بصناعة الحديث، معانيًا لكَتْبها، جمّاعةً للدفاتر والدواوين، معدوداً في الرواة المكثرين، مقيِّداً مفيداً، أحدَ العدول الأثبات، كتب بخطِّه الكثيرَ، وسمع العاليَ والنازل، ولقيَ الكبير والصغير، ولو اعتنى بالرواية في رَيعان عمرِه اعتناءه بها في آخره، لَبَذَّ أقرانَه، وفات أصحابَه، وكان يحفظ أخبارَ المشايخ، ويُنقِّب عن ذلك، ويَحرصُ عليه، ويُغرى به، فيؤرّخ وفياتِهم وموالدَهم، ويُدَوِّن قصصَهم وأشعارَهم، وفي ذلك أنفق عمرَه، وبه تميَّز في وقته »[٣].

٢٣ ـ يوسف بن محمد بن سماجة، أبو الحجاج الداني (ت: ٥٦١).

سمع من أبي العباس الداني، وحمل عنه، وتقدّم ذكرُه في أصحابه.

---

(١) الصلة (٢/٦٤٤، ٦٤٥)، وانظر: فهرس الفهارس (١/٤١٢).
(٢) المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥).
(٣) التكملة (٤/٢١٢).

٢٤ ـ القاضي أبو بكر بن عبد الحليم.

جاء في هامش اللوحة (٢٢٥) من هذا الكتاب عند قول المصنِّف: عن زياد ابن أبي زياد مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ﷺ » ما نصُّه: « حاشية: شاهدتُ في حاشية الأصل المعارض به قبالة هذا الموضع المعلم بالحمرة ما مثاله: انتهى ما كان عند **القاضي أبي بكر بن عبد الحليم** من النسخة التي قرأها وقيّد فيها على الشيخ المؤلف.

و لم أقف بعدُ على ترجمة لهذا القاضي، والله أعلم.

٢٥ ـ أبو محمد بن سفيان.

روى عن أبي العباس الداني[(١)].

المبحث الحادي عشر: أعماله.

بعد أن نشأ أبو العباس الداني في جوٍّ من العلم والأخذِ عن المشايخ والالتقاءِ بالرِّجال، وبعد أن سمعَ الكثيرَ من الكتب الحديثية والفقهية، وعَلِمَ المسائلَ وأتقنَ الضَّبطَ؛ انصرف إلى بلَدِه دانية ليبلِّغ ما تعلَّمه من علوم، فأسْمَعَ بها وحدَّث، والتَفَّ حولَه التلاميذ والآخذون عنه، حتى أصبح مفتِيَ بلده دانية، وصارت له عندهم مكانة عظيمة، فوَلِيَ عدّةَ أعمال بها، وطُلب للقضاء فامتنع تورّعاً وخشيةً على نفسه، ومن الأعمال التي تولّاها:

---

(١) المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥)، وأبو محمد بن سفيان ترجمه ابن خاقان في قلائد العقيان (ص:١٥٤).

١ ـ التدريس:

قال ابن الأبّار: « انصرف إلى بلده فأسمع وحدَّث »(١).

٢ ـ الإفتاء:

قال ابن الأبّار: « أفتى بها (أي دانية) نيّفاً وعشرين سنة »(٢).

وقال الذهبي: « صنّف وأفتى نيِّفاً وعشرين سنة »(٣).

ولا شك أنّ تولي الإفتاء في الغالب لا يقوم به إلاّ أعلم أهل البلد، وأتقاهم وأورعهم، وهو فضل كبير لأبي العباس.

٣ ـ تقليد خِطّة الشورى:

قال القاضي عياض: « قُلِّد الشورى ببلده »(٤).

وقال ابن بشكوال: « ولي الشورى بدانية »(٥).

وقال ابن الأبّار: « ووَلِيَ خِطّة الشورى بدانية »(٦).

٤ ـ التصنيف، وسيأتي ذكر مصنفاته.

كما أنَّ أبا العباس الداني رحمه الله طُلب للقضاء ـ وكان أهلاً لذلك ـ

---

(١) التكملة (٤٣/١)، وانظر: الذيل والتكملة (١٣٠/١/١).

(٢) التكملة (٤٣/١)، وانظر: الذيل والتكملة (١٣١/١/١).

(٣) تاريخ الإسلام (وفيات ٥٣١ ـ ٥٤٠/ص:٢٦٤).

(٤) الغنية (ص:١١٨).

(٥) الصلة (٧٩/١).

(٦) التكملة (٤٣/١)، وانظر: المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥)، والذيل والتكملة (١٣٠/١/١).

فامتنع مخافة على دينه، كما هو شأن كثير من الأئمة.

قال القاضي عياض اليحصبي: « وقُلّد الشورى ببلده، وطُلب لقضائه فامتنع »[١].

وقال ابن بشكوال: « امتنع من ولاية قضائها »[٢].

وقال ابن الأبّار: « دُعي إلى قضائها فأبى من ذلك ». ومثله قال المراكشي[٣].

المبحث الثاني عشر: أصوله، ومصنّفاته.

تقدّم أنَّ أبا العباس الداني اعتنى بلقاء الرجال، والضبط والتَّقييد، وكان يخطُّ بيده بعضَ الكتب المسموعة، وكانت له أصولٌ جيِّدة متقَنة،

---

(١) الغنية (ص:١١٨).

(٢) الصلة (٧٩/١).

(٣) التكملة (٤٣/١)، وانظر: الذيل والتكملة (١٣٠/١/١).

تنبيه: وقع في حاشية (١) من كتاب الصلة (٧٩/١) ما نصّه: قوله (أي قول ابن بشكوال): من ولاية قضائها، غير صحيح، إنما كانت خطّته بدانية الصلاة على الجنائز بعد تخدمه لها (كذا، ولعله: تقدّمه) ورغبته فيها، كذا أخبرني ثقات بلده، وقد كان أهلا للقضاء رحمه الله تعالى. من هامش الأصل المعتمد عليه.

قلت: لعل كاتب هذا الهامش على حاشية أصل الصلة ظنّ أنّ ابن بشكوال أثبت توليه قضاء دانية، لذا ردّ عليه بأنه لم يتولَّ قضاءها، وإنما كانت خطته الصلاة على الجنائز، ويدل عليه قوله: « وقد كان أهلاً للقضاء ».

والذي يظهر أنّ أبا العباس لم يتولَّ القضاء، إنما طُلب لذلك فامتنع، وما جاء في الصلة لابن بشكوال صحيح، وسبقه إلى ذلك القاضي عياض تلميذ المصنف، وتابعه ابن الأبّار والمراكشي وغيرهما، والله أعلم بالصواب.

ويدلُّ عليه اعتناؤه ببيان الفروق بين نسخ الموطأ والروايات في هذا الكتاب، بل يبيّن أحيانا الفروقات في النسخة الواحدة كرواية يحيى بن يحيى، والأمثلة في ذلك كثيرة، ومنها:

- ذكر في مسند سهل بن سعد، عن سهل قال: « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة . قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه يَنْمِي ذلك ».

قال الداني: « عند أحمد بن سعيد ـ من جملة نقلة رواية يحيى بن يحيى ـ: يُنمَى بالألف وضم الياء على ما لم يسمّ فاعله، وعند سائر رواة يحيى: يَنمِي بكسر الميم وياء بعدها وفتح الأولى أي: يَرفع »[1].

- وذكر أيضاً حديث نافع، عن رجل من الأنصار: « أنَّ رسول الله ﷺ نهى أن نستقبل القبلة لغائط أو بول ». فقال: « هذا المشهور في رواية يحيى بن يحيى عن مالك، وفي بعض الطرق عن يحيى: أن الرجل سمع رسول الله ﷺ »[2].

وكذا يبيّن الفروقات بين نسَخ الكتاب الواحد الذي ينقل منه، ومثال ذلك:

- قوله عند ذكر حديث: « ما لي أنازع القرآن ... »، قال: « قال أبو داود: سمعت محمّد بن يحيى بن فارس يقول: فانتهى الناس من كلام الزهري. وفي رواية ابن الأعرابي عنه قال: انتهى حديث ابن أكيمة إلى

(١) انظر: (١٠٩/٣).
(٢) انظر: (٥٧٧/٣).

قوله: « مالي أنازع القرآن » والبقية من قول الزهري »[١].

وقوله: « وقال سلمةُ بنُ الأكوع: قلت: يا رسول الله، إنّي رجلٌ أَصِيدُ، أَفَأُصَلِّي في القميص الواحد؟ فقال: « نعم، وازْرُرْه ولو بشَوكة »، وهذا في بعض الروايات لأبي داود »[٢].

ـ وقوله: « ذَكَرَ الترمذي أنَّ البخاري قال: ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، قال أبو عيسى: قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة، وذكر هذا الحديث، وقال بعض أصحابه: سألت سعيداً عن هذا فقال: كذب عليَّ عطاء، لم أحدّثه هكذا، وذكر أحاديث انتقدها عليه، وهذا في بعض نسخ الجامع للترمذي، ثبت في بعض الروايات وسقط من بعضها »[٣].

هذه بعض الأمثلة في بيان اعتنائه بالنسخ والروايات؛ لذا قال ابن الأبّار: « كانت له أصول عتيقة، وكان حَسَن التقييد »[٤].

وقال المراكشي: « كان محدّثاً ضابطاً، حسَنَ التقييد، ذا أصول عتيقة »[٥].

وقال ابن الأبّار أيضاً: « وعندي من أصوله سنن الدارقطني وأجزاءَ من حديث المحاملي »[٦].

---

(١) انظر: (٣/٥١١).
(٢) انظر: (٢/١٣٢).
(٣) انظر: (٥/٢٠٨).
(٤) التكملة (١/٤٣).
(٥) الذيل والتكملة (١/١/١٣١).
(٦) المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥).

وأما مصنّفاته، فقد وُصف بالتصنيف.

قال ابن بشكوال: « له تصنيف »(١).

ومن خلال تتبعي لكتب التراجم لم أقف له إلاَّ على كتابين، وذكرهما القاضي عياض، ثم قال: « وغير ذلك »(٢).

ومن تصانيفه المذكورة:

١ ـ **كتاب الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ**، وهو الكتاب الذي قمتُ بتحقيق جزء منه، وسيأتي الكلام عليه مفصّلاً في الفصل الثاني إن شاء الله.

٢ ـ **مجموع في رجال مسلم بن الحجاج**، ذكره القاضي عياض، وابن الأبّار، والمراكشي، وابن فرحون، وغيرهم(٣).

ولا أعلم عن وجوده شيئاً.

ومن النص المتقدّم الذي ذكره القاضي عياض يظهر أنّ للمصنف غير هذين الكتابين، وقد وقفت على كلام ذكره في أطراف الموطأ يوحي بتسمية كتاب له ثالث، ولا أجزم بذلك لاحتمال أن يكون من مسموعاته لا من تصنيفه، فقال كما في (٥/٣٨٠) عند ذكر حديث: « إذا

---

(١) الصلة (٧٩/١).

(٢) الغنية (ص:١١٨).

(٣) انظر: الغنية (ص:١١٨)، التكملة (٤٣/١)، الذيل والتكملة (١٣١/١/١)، الديباج المذهب (ص:٤٥)، وشجرة النور الزكية (ص:١٣٣).

أنشأتْ بَحْرِيَّة ثم تشاءَمَتْ فتلك عَينٌ غُدَيْقَة »: « هذا غريب، لا يكاد يوجد في شيء من الأمّهات، وقد رويناه في **المنشور** عن عائشة مسندًا، وأخبرني الفقيه الحافظ العدل، أبو علي حسين بن محمد الغسّاني، المعروف بالجياني ».

ثم أورده بسنده إلى عائشة رضي الله عنها، والله أعلم بالصواب.

المبحث الثالث عشر: ثناء العلماء عليه.

كانت لأبي العباس الداني رحمه الله مكانةٌ ساميةٌ؛ إذ كان من كبار أهل العلم، وكان محدّثاً، فقيهاً، أصولياً، إلاَّ أنَّ علمَ الحديث كان الأغلبَ عليه.

ومن أبرز الأدلة الدالة على رفعة مكانته، وعلوِّ شأنه:

١ ـ تتلمذُه على عدد كبير من كبار العلماء الموصوفين بالحفظ والإتقان، كأبي علي الصدفي ـ وكان من كبار أصحابه ـ، وأبي علي الجياني، وأبي داود المقرئ، وغيرهم.

٢ ـ إفتاؤه نيّفاً وعشرين سنة في بلده دانية.

٣ ـ تولِّيه خطة الشورى فيها.

٤ ـ تصنيفُه على الموطأ، وفيه من الفوائد والعوائد الشيء الكثير، ومَدَحَه أكابرُ العلماء، بل وشيخه أبو عليٍّ الصدفي، كما سيأتي في الفصل الثالث من هذه المقدّمة.

٥ ـ ثناء العلماء عليه، وغير ذلك من الأمور التي رفعته وسَمَتْ به.

وقد أثنى على أبي العباس الداني كلٌّ من ترجم له، وسأذكر أقوالهم مرتّبةً على حسب وفيات القائلين، فممَّا قيل فيه:

قال القاضي عياض: « مِن كبراء أصحابنا، وممّن عُني بالحديث والرواية، ورحل فيه، وفهِم الطريقة[١]، وأتقن الضبط، واتَّسَع في الأخذ والسماع ».

وقال أيضاً: « كان فاضلاً، خيّراً، صيِّناً، أخذ عنه الناس »[٢].

وقال أبو الوليد ابن الدبّاغ: « الفقيه المشاور الفاضل »[٣].

وقال ابن بشكوال: « كانت له عنايةٌ بالحديث ولقاء الرجال والجمع »[٤].

وقال الضبي: « فقيه مشهور »[٥].

وقال ابن الأبّار: « كان عالماً بالمسائل، محدّثاً، ضابطاً، حَسَن التقييد، معتنياً بلقاء الرجال، ورِعاً فاضلاً »[٦].

وقال: « هو من كبار أصحابه (أي الصدفي) وجلّتهم »[٧].

---

(١) أي طريقة أهل الحديث في نقد الأحاديث، ومعرفة العلل، والتنبيه لها، وسبر الطرق، وغير ذلك.

(٢) الغنية (ص:١١٨).

(٣) التكملة (٤٤/١).

(٤) الصلة (٧٩/١).

(٥) بغية الملتمس (ص:١٨٠).

(٦) التكملة (٤٣/١).

(٧) المعجم في أصحاب الصدفي (ص:١٥).

وقال أيضاً: « وكان أبو محمد القليني يعظِّمه ويثني عليه »[١].

وقال المراكشي: « كان محدِّثاً ضابطاً، حسن التقييد، ذا أصول عتيقة، وعناية بلقاء المشايخ، ورعاً، فاضلاً، عالماً بالمسائل »[٢].

وقال الذهبي: « أحمد بن طاهر .. الداني الفقيه »[٣].

ووصفه مغلطاي بالحافظ، والعلاَّمة[٤].

المبحث الرابع عشر: عقيدته.

كان أبو العباس الداني على عقيدة السلف رحمهم الله، في كلِّ مسائل الاعتقاد، فقد ذكر في هذا الكتاب جُملاً من المسائل أثبت فيها عقيدته ومنهجه في الاعتقاد، وردَّ من خلال ذلك على بعض الطوائف وإن كان كلُّ ذلك على سبيل الاختصار، وأذكر في هذا المبحث تلك المسائل التي يتبيّن من خلالها اعتقاده الذي سار عليه، فمن ذلك:

المسألة الأولى: هل يجب النظر والاستدلال على كلِّ مكلَّف.

أورد المصنِّف رحمه الله حديث طلحة بن عبيد الله في الرجل الذي جاء

(١) التكملة (٤٣/١).
ووقع في الذيل والتكملة (١٣١/١/١): « كان أبو محمد بن [ــــ] القلن ».
قلت: لعلّه عبد الله بن عيسى الشيباني أبو محمد، من أهل قُلِنَّة عمل سَرَقُسْطَة (ت:٥٣٠هـ) له ترجمة في الصلة لابن بشكوال (٢٨٥/١).

(٢) الذيل والتكملة (١٣١/١/١).

(٣) تاريخ الإسلام (وفيات ٥٣١ ـ ٥٤٠/ص:٢٦٣).

(٤) الإعلام بسنته عليه السلام (٣/ل:٣٠/أ)، و(٣/١٥٥/أ).

يسأل عن شرائع الإسلام، فسأل عن الصلاة، والزكاة، والصيام، وغيرها ثم شهد أن لا إله إلاَّ اللهُ ثم قال: « لا أزيد على هذا ولا أنقص »، وفي آخره قال النبي ﷺ: « أَفْلَحَ إنْ صَدَقَ ».

ثم أورده من طريق ابن عباس وهو أَكْمَلُ الطُرُقِ فيه، وأَوْعَبُها مَتْناً، ثم قال: « **وليس في شيءٍ من طُرُقِه أنَّه سأل النبيَّ ﷺ زيادةَ بَيان، ولا إظهارَ مُعجزَةٍ، ولا إِقَامَةَ بُرهان. وقد قَبِلَ منه النبيُّ ﷺ تصديقَه، وشَهِدَ له بمُقْتضَى حقيقةِ الإيمان، كما شَهِدَ للأَمَةِ السوداءِ الَّتي قال لها: « أين اللهُ؟ » قالت: في السماء، وفي هذا دليلٌ على أنَّ مُجَرَّدَ اعتقادِ العَوَامِّ كافٍ لمن هداه اللهُ سبحانَه، وشَرَحَ صدرَه للإسلام** »[١].

قلت: وهذا معتقد السلف رحمهم الله، ومعرفة الخالق تبارك وتعالى كائن في فطرة الإنسان، فكلُّ مولود يولد على الفطرة، ولا يوجد إنسان إلاَّ وهو يعرف ربَّه عزَّ وجلَّ، إلاَّ مَن عرض له من أفسد فطرته ابتداءً فهذا يحتاج إلى النظر.

قال ابن الصلاح في معرض كلامه على حديث ضمام بن ثعلبة (أي الذي ذكره المصنِّف) : « في هذا الحديث دلالة على صحة ما ذهب إليه أئمة العلماء في أنَّ العوام المقلِّدين مؤمنون، وأنَّه يُكتفى منهم بمجرّد اعتقادهم الحق جزماً من غير شك وتزلزُل، خلافاً لمن أنكر ذلك من المعتزلة، وذلك أنّه ﷺ قرَّر ضماماً على ما اعتمد عليه في تعرّف رسالته وصدْقه ﷺ من مناشدته ومجرّد إخباره بذلك، ولم يُنكر عليه قائلاً: إنَّ

---

(١) انظر: (٢/١٧٩).

الواجب عليك أن تستدرك ذلك من النظر في معجزاتي والاستدلال بالأدلة القطعية التي تفيدك العلم، والله أعلم »[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: « الإقرار بالخالق وكماله يكون فطرياً في حق من سلمت فطرته، وإن كان مع ذلك قد تقوم عليه الأدلة الكثيرة، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغيّر الفطرة وأحوال تعرض لها »[٢].

قلت: وإيجاب النظر والاستدلال على وجود الله أوجبه المعتزلة والأشاعرة على جميع الخلق[٣].

وما استدل به المصنف رحمه الله ومن بعده ابن الصلاح يردّ على هؤلاء المتكلّمين مذهبهم، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما ينقض هذا المذهب ويبيّن بطلانه، ثم قال: « فتبيّن أنَّ هذا النظر والاستدلال الذي أوجبه هؤلاء وجعلوه أصلَ الدين ليس ممّا أوجبه الله ورسوله، ولو قُدِّر أنّه صحيح في نفسه، وأنَّ الرسول أخبر بصحته لم يلزم من ذلك وجوبه؛ إذ قد يكون للمطلوب أدلّة كثيرة ... وأما أكابر أهل العلم من السلف والخلف فعلموا أنّها طريقة باطلة في نفسها مخالفة لصريح المعقول وصحيح المنقول، وأنّه لا يحصل بها العلم بالصانع ولا بغير ذلك، بل يوجب سلوكها اعتقادات باطلة توجب مخالفة كثير ممّا جاء به الرسول مع مخالفة صريح المعقول، كما

(١) صيانة صحيح مسلم (ص:١٤٣،١٤٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٧٣/٦).

(٣) انظر: الإرشاد (ص:٣) لأبي المعالي الجويني.

أصاب من سلكها من الجهمية والمعتزلة والكلابية والكرامية ومن تبعهم من الطوائف ... »، إلى آخر كلامه رحمه الله[١].

المسألة الثانية: إثبات الكلام لله تعالى.

صرّح في موضع واحد من كتابه بأنَّ القرآن المنزّل من كلام الله سبحانه فقال عند ذكره لحكم القراءة التي قرأ بها الصحابة و لم تثبت في المصحف: « وليس عندنا من القرآن الثابتِ غيرِ المنسُوخِ إلاَّ ما عُلِمَ ضرورةً أنَّه **مِن كلامِ الرَّب سبحانه** »[٢].

وصفة الكلام صفة ثابتة لله عزَّ وجلَّ أثبتها في كتابه وسنة رسوله ﷺ، وأثبتها السلف الصالح رضوان الله عليهم، فكلامه سبحانه غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود، وأنَّه سبحانه يتكلّم إذا شاء بما شاء، وأنَّ كلامَه يُسمع ويُتلى، وأنَّه بحرف وصوت[٣].

المسألة الثالثة: إثبات صفات الله تعالى.

ذكر المصنِّف رحمه الله تعالى مسألة صفات الله تعالى عند ذكره لحديث الجارية وفيه سؤالها: « أين الله؟ »، وقولها: « في السماء »، وهذا إشارة إلى مسألة العلو، وعند حديث أبي هريرة في نزول الله تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا، فأوجز الكلام في الموضع الأول، وأفاض في الموضع الثاني بذكر مذهب أهل الحق والمذاهب المخالفة لهم والردِّ عليهم.

---

(١) انظر: النبوات (ص:٥٩ - ٦٣).

(٢) انظر: (٢/٩٤).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص:١٧٩، وما بعدها)، مختصر الصواعق المرسلة (ص:٤١٢).

قال في الموضع الأول: « وفي هذا الحديث (أي حديث الجارية) أنَّ اللهَ جلَّ جلاله في السَّماء كقوله تعالى: ﴿ءَامِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾، واللهُ تعالى مَوْصوفٌ بذلك من غَيرِ تَكْييفٍ ولا تَحْدِيدٍ ولا تَشبيهٍ؛ إذْ ليس كمِثله شيءٌ، وقد ذكرنَا في حديثِ التَنَزُّل طريقَ العِصْمَةِ في هذا الباب، واللهُ المُوَفِّقُ للصواب »(١).

وقال في الموضع الثاني ـ حديث النزول ـ: « وهذا حديثٌ صحيحٌ لا مَطْعَنَ فيه، خَرَّجه البخاريُّ ومسلمٌ وسائرُ أئمَّةِ الحديثِ وتَلَقَّوْه بالقَبولِ.

قال ابنُ وضَّاح: أخبرني زهيرُ بنُ عَبَّاد قال: « كلُّ مَن أدرَكتُ من المشايِخ، مالكُ بنُ أنس، وسفيانُ بن عيينة، وفضيلُ بن عِياض، وعيسى ابنُ يونس، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بنُ الجراح يقولون: التنزُّلُ حقٌّ ».

وقيل لشَريك بن عبد الله القاضي: « إنَّ عندنا قوماً يُنكِرون هذه الأحاديث: إنَّ الله سبحانه يَتنزَّل إلى السماء الدنيا، وما أشبَهَها. فقال: إنَّما جاءنا بهذه الأحاديثِ مَن جاءنا بالسُّننِ عن رسولِ الله ﷺ كالصَّلاةِ، والزَّكاة، والصيام، والحج، وبِهم عَرَفْنا اللهَ عزَّ وجلَّ ».

قال الشيخ أبو العبّاس رضي الله عنه: وهذا الحديثُ وما أشبَهُه كحديثِ: « مَن تقرَّبَ إليّ شِبراً تَقرَّبتُ إليه ذِراعاً، ومَن تقرَّب إليَّ ذراعاً تقرَّبتُ مِنه باعاً، ومَن أتاني يَمشِي أتيتُه هَروَلةً »، وحديثِ الحَشْرِ: يَأتيهم اللهُ عزَّ وجلَّ في غير الصُّورَةِ التي يعرفونها وفي الصُّورةِ التي يعرفونها، وسائرِ الأحاديثِ التي ظاهِرُها التَّشبيهُ كثيرةٌ مستفيضةٌ

(١) انظر: (٢/٣٠٨).

نُقلَتْ إلينا بمجموعِها نقلَ تواتُرٍ كنَقلِ الشريعةِ التي تُعُبِّدْنَا بها، ومِصداقُها مِن كتابِ الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ﴾، ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾، ومِثلُ هذا كثيرٌ غيرُ مَنكورٍ، امْتحَنَ الله تعالى به عبادَه كما امتَحَنَهم بعِدَّة أصحابِ النَّارِ، وبضربِ الأمثال بالبعوضَة ونحوها، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الفَاسِقِينَ﴾ ».

ففي كلامه هذا بيّن أنَّ مسألة صفات الله تعالى ومنها النزول حق، جاء بها القرآن والسنة الصحيحة، وتلقّاها سلف الأمة بالقبول، وهي بمجموعها منقولة نقل تواتر تعبّدنا الله تعالى بها.

ثم ذكر انقسام الناس في أحاديث الصفات إلى ثلاثة أقسام فقال:

« والناسُ في هذه الأحاديث ثلاثُ فرقٍ كلُّ حِزْبٍ بما لَديهم فَرِحُون:

قومٌ تعاطَوا معرفةَ حقائقِ الأشياءِ وكيفيّاتِها، فما لَم تَتَصوَّرْه أوهامُهم ولا اتّسَعَتْ له أفهامُهم نَفَوْه وأبعَدُوه وكذّبوا به وقالوا: هذا تشبيهٌ، والرَّبُّ تعالى مُنزَّه عنه.

وهيهاتَ أنتُم أعلمُ أم الله؟! كيف يُنزَّه اللهُ جلَّ جلالُه عمَّا أخبَر به رسولُه وما هو مُطابِقٌ لِمَا وصفَ به نفسَه في كتابِه، وأنّى يكونُ ذلك تشبيهاً، وإنَّما التَّشبيهُ أنْ تُشبَّه صفةٌ بصِفةٍ، أو يُوصَفَ الفعلُ بصفةٍ تقتَضِي الحدُوثَ، تعالى الله عن ذلك علُواً كبيراً.

ولو رَجَعَ أَحدٌ مِن هؤلاءِ إلى نفسِه، وعَلِم قُصُورَ عِلمِه، وعَجْزَه عن

إدراكِ ذاتِه بأنْ يُطالِبَها بتَصَوُّرِ حقيقَةِ الرُّوحِ وصِفَةِ الإدراكِ في النَّوم؛ إذ يَرَى نفسَه في البلادِ النَّائيةِ، وفي صُعُودٍ وهُبوطٍ، ويَرَى أنَّه يُبصِرُ ويَسمَعُ ويَتكلَّمُ، لأَذعَنَ ويَئِسَ مِن تصوُّرِ أفعالِ الإلهِ الذي لا شَبِيهَ له ولا نَظِير، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ».

وهذا القسم الأول هم المأوِّلة من المعتزلة والأشاعرة النافون لصفات الله تعالى مستدلِّين بشبه كالتي ذكر المصنِّف من أنَّ إثبات الصفات يقتضي التشبيه والله منزّه عن التشبيه، وأَحسَنَ المصنِّف الردّ عليهم، وهذا يشمله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

ثم وصف الفرقة الثانية فقال:

« وقَومٌ تَلَقَّوا ذلك بالقَبولِ، إلاَّ أَنَّهم ادّعَوا فَهْمَ ذلك الكلامِ المنقولِ، وزَعَمُوا أنَّه لا يَعزُب عنهم معرفةُ حقائِقِه ولا ما أُرِيدَ به، وتَعاطَوا تفسيرَه، فتكلَّفوا مِن ذلك ما لَم يُكلَّفوه، وشَغَلوا أنفسَهم بِما لَم يُتعبَّدوا به، فَسَلَكُوا مع مَن ساواهم في العِلمِ بزَعمِه طريقَ الجِدالِ والمِراءِ، وعَرَّضُوا العامَّةَ والمُتعلِّمينَ للحَيْرَةِ والفِتنَةِ العَمياء؛ إذ قد يَسمعُ أحدُهم كلامَ الفريقين، ويريدُ بزعمِه تَقلُّدَ أحْسَنَ القولَين، فإنْ قَصُرَ عِلمُه أو عَزَبَ فهمُه ارتابَ أو مالَ إلى قولِ المُخالفِ فَضَلَّ وغَوَى، وشَقِيَ باتِّباعِ الهَوَى ».

ثم ذكر المصنِّف الفرقة الثالثة فقال:

« والفرقةُ الثالثةُ، وهي النَّاجيةُ؛ قومٌ آمنوا بالغَيبِ، ولَم يُداخِلْهم شَكٌّ ولا رَيبٌ، تَركُوا الخَوضَ في الجِدالِ، واشتَغَلُوا بصالِحِ الأعمالِ،

وتَأسَّوا بالصحابةِ والتَّابعين وسائِر الأئـمَّةِ المهتدِين الذين سلَّمُوا فسَلِمُوا، وكَفُّوا فعُصِموا، ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللهِ أَلاَ إِنَ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

قال الوليدُ بنُ مسلم: سألنا الأوزاعـيَّ وسفيانَ الثوري ومالكَ بنَ أنسٍ واللّيثَ بنَ سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات؟ فكلُّهم قال: « أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف »، وهكذا حَكى الأوزاعـيُّ عن مكحولٍ والزهريِّ أنَّهما قالا: « أمِرُّوا الأحاديثَ كما جاءت »، وحكى الترمذيُّ عن مالكٍ، وسفيانَ بنِ عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنَّهم قالوا: « أمِرُّوها بلا كيف »، وجاء نحوُ هذا عن الشافعي وغيرِه.

وقيل لمالك: يا أبا عبد الله! ﴿الرَّحْمَن عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استَوَى؟ فعَلاه الرُّحَضاءُ ثم سُرِّيَ عنه فقال: « الاستواءُ غيرُ مجهول، والكَيْفُ غيرُ معقولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بِدعـةٌ، والكلامُ فيه ضَلاَلَةٌ ».

وقال الأوزاعيُّ لِمَن أوصاه: « اصْبرْ نفسَك على السُّنَّة، وقِفْ حيثُ وقَفَ القومُ، وقُلْ فيما قالوا، وكُفَّ عمَّا كَفُّوا، واسلُكْ سبيلَ سلَفِك الصالِح، فإنَّك يَسَعُكَ ما يَسَعُهم ».

وهذا هو الاعتقادُ السليمُ والمنهجُ القويمُ، وهو الذي كان عليه السلفُ القديمُ، وكفى بالصحابَةِ رضوانُ الله عليهم، فَهُمْ القدوةُ، ولنا فيهم أُسْوَةٌ، لَم يبلغْنا أنَّ أحداً منهم خاضَ في مِثلِ هذا بنوعٍ مِن الجدالِ أو التَّأويلِ، ولا أنَّه أباح فيه تَصرّفَ القالِ والقيلِ، ولَهُمْ كانوا أَوْلَى بالبيانِ وأَعلَمَ بالسُّنَّةِ وباللِّسان، وأجْدَرَ بتحصينِ قواعِدِ الإيمان، فحَسْبُنا أنْ نتأسّى بهم ونهْتَدِيَ بهَديهِم، وأن يُعلَم أنَّ صفاتَ الرَّبِّ سبحانه لا

تُشَبَّه بصفاتِ المخلوقين، وأنَّ أفعالَـه جلَّ جلالـه مقدَّسَـةٌ عن اعتِراض المُبطلين، وأن نُقابِلَ جميع ما ورد مِـن ذلـك مُجمَـلاً بـالقَبول والتَّسلِيم، وأنْ نَقولَ عنـدَ سَـماعِ كـلامِ أهـلِ الزَّيـغ ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ »[1].

هذا آخر ما ذكره المصنِّف من اعتقاده في الصفات، وهو اعتقاد سليم، إلاَّ أنَّ كلامَه فيه إجمال في بعض المواضع، قد يُفهم منه غير ما أراد المصنِّف.

الموضع الأول:

فمن ذلـك قولـه: « **وسائرِ الأحـاديثِ الـتي ظاهِرُهـا التَّشـبيهُ كثيرةٌ مستفيضةٌ** ».

فأحـاديث الصفـات ليـس ظاهرهـا التشـبيه عنـد ذوي الفطـر السـليمة والعقول المستقيمة، وإنَّما ظاهرهـا التشـبيه عنـد مـن سـاء فهمـه، وتغـيّرت فطرته، ولعل المصنِّف يقصد بكلامه هذا الصنف من النـاس الـذي تغـيّرت فطرته، ويدلُّ عليـه ردُّه بعدهـا علـى المأوِّلـة الذيـن شـبّهوا صفـات الـربِّ بصفات المخلوقين، ثم نفوا عن الربِّ الصفات التي وصف بها نفسه.

الموضع الثاني:

قوله في وصف الفرقة الثانية: « **وقَومٌ تَلَقَّـوا ذلـك بـالقَبول، إلاَّ أنَّهـم ادّعَوا فَهْمَ ذلك الكـلامِ المنقـول، وزَعَمـوا أنَّـه لا يَعـزُب عنهـم معرفـةُ حقائِقِـه ولا مـا أُريـدَ بـه، وتَعـاطَوا تفسيرَه، فتكلَّفـوا مِـن ذلـك مـا لَـم**

(١) انظر: (٣/٣٢١ - ٣٢٩).

يُكلِّفوه، وشَغَلوا أنفسَهم بِما لَم يُتعبَّدوا به ».

فلعلَّ مراد المصنِّف من هذه الفرقة المشبِّهة، الذين شبّهوا صفات الربِّ بصفات المخلوقين، وفسّروها على غير المراد منها، وشبّهوا صفة بصفة، أما السلف رضوان الله عليهم فإنَّهم أثبتوها على مراد الله تعالى، ولم يشبِّهوا صفة بصفة، يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: « أما الكلام في الصفات، فإنَّ ما روي منها في السنن الصحاح، مذهبُ السلف رضوان الله عليهم إثباتُها وإجراؤها على ظواهرها، ونفيُ الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قومٌ فأبطلوا ما أثبته الله سبحانه، وحققها قوم من المثبتين، فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والقصدُ إنَّما هو سلوك الطريقة المتوسّطة بين الأمرين، ودينُ الله تعالى بين الغالي فيه والمقصِّر عنه، والأصلُ في هذا أنَّ الكلام في الصفات فرعٌ على الكلام في الذات، ويُحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أنَّ إثبات ربِّ العالمين عز وجل إنّما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنَّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف. فإذا قلنا: لله تعالى يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، فإنَّما هي إثباتُ صفاتٌ أثبتها الله لنفسه، ولا نقول: إنَّ معنى اليد القدرة، ولا إنَّ معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنَّها جوارح أو أدوات، ولا نشبّهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارحُ وأدوات للفعل، ونقول: إنَّما وجب إثباتها؛ لأنَّ التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهو السَّميع البصير﴾**، **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾** »(١).

---

(١) جواب أبي بكر الخطيب عن سؤال بعض أهل دمشق (ص:٦٤ ـ ٦٥). وانظر: سير أعلام النبلاء (٢٨٤/١٨).

الموضع الثالث:

قوله في وصف الفرقة الثالثة: « **الفرقةُ الثالثةُ، وهي النَّاجيةُ؛ قومٌ آمنوا بالغَيبِ، ولَم يُداخِلْهم شَكٌّ ولا رَيبٌ، تَركُوا الخَوضَ في الجِدال، واشتَغَلُوا بصالِح الأعمال، وتَأسَّوا بالصحابةِ والتَّابعين وسائِرِ الأئمَّةِ المهتدِين الذين سلَّمُوا فسَلِمُوا، وكَفُّوا فعُصِموا** ... »، ثم قال في آخر كلامه : « **أن يُعلَم أنَّ صفاتَ الرَّبِّ سبحانه لا تُشَبَّه بصفاتِ المخلوقين، وأنَّ أفعالَه جلَّ جلالُه مقدَّسَةٌ عن اعتِراض المُبطلين، وأن نُقابِلَ جميع ما ورد مِن ذلك مُجمَلاً بالقَبول والتَّسلِيم** ».

فقد يُفهم من كلامه رحمه الله تفويض المعنى إلى الله تعالى دون فهم لها، ولا أظن أنَّ هذا مراد المصنِّف بدليل أنَّه أورد بعد كلامه الأول آثار السلف في الصفات وأنَّهم قالوا: « أمرُّوها كما جاءت بلا كيف »، وكذا أثر الإمام مالك في صفة الاستواء، وفيه: « الاستواء معلوم، والكيف مجهول »، وأثبت في كتابه صفة اليد لله عزَّ وجلَّ، فقال عند ذكره لحديث ذي اليدين في سجود السهو، فقال: « ووجه قول النبي ﷺ ذو اليدين على قول من زعم أنَّ ذا الشمالين هو المخاطَب أنَّ ذلك على طريق التأدّب. قالت عائشة رضي الله عنها عنه: كان إذا سمع الاسم القبيح غيّره. ولم يقل له ذو اليمينين؛ **لأنَّهما صفة مدح اختص بها الله سبحانه وتعالى، قال ﷺ:** « **كلتا يديه يمين** »[1].

---

(١) انظر: (٥/٢٩٠).

فالسلف رضي الله عنهم إنَّما نفوا كيفية الصفة وأثبتوا حقيقتها من غير تشبيه ولا تمثيل، بخلاف المعطِّلة من المأوِّلة والمفوِّضة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: « فقول ربيعة ومالك: « الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب » موافقٌ لقول الباقين: « أمرُّوها كما جاءت بلا كيف » فإنّما نفوا علمَ الكيفية و لم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرّد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: « الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول »، ولما قالوا: « أمرُّوها كما جاءت بلا كيف »؛ فإنَّ الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهول بمنزلة حروف المعجم وأيضاً فإنّه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، إنّما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات، وأيضاً فإنَّ من ينفي الصفات الجزئية ـ أو الصفات مطلقاً ـ لا يحتاج إلى أن يقول: « بلا كيف » فمن قال: إنَّ الله ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: بلا كيف. وأيضاً فقولهم: « أمرُّوها كما جاءت » يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنّها جاءت ألفاظاً دالّة على معاني، فلو كانت دلالتُها منتفية لكان الواجب أن يُقال: أمرّوا لفظها مع اعتقاد أنَّ المفهوم منها غير مراد، أو أمرّوا لفظها مع اعتقاد أنَّ الله لا يوصف بما دلّت عليه حقيقة، وحينئذ تكون قد أُمِرَّت كما جاءت، ولا يُقال حينئذ: « بلا كيف »؛ إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغوٌ من القول »[١].

---

(١) الفتوى الحموية (ص: ٢٥).

وقال ابن القيم رحمه الله: « ومراد السلف بقولهم: « بلا كيف » هو نفي التأويل، فإنَّه التكييف الذي يزعمه أهل التأويل، فإنَّهم هم الذين يثبتون كيفيةً تخالف الحقيقة فيقعون في ثلاثة محاذير: نفي الحقيقة، وإثبات التكييف بالتأويل، وتعطيل الرب تعالى عن صفته التي أثبتها لنفسه، وأما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكيِّف ما أثبته الله تعالى لنفسه، ويقول: كيفية كذا وكذا، حتى يكون قول السلف « بلا كيف » ردًّا عليه، وإنّما ردّوا على أهل التأويل الذي يتضمّن التحريف والتعطيل، تحريف اللفظ وتعطيل معناه »(١).

وقال أيضاً: « إنَّ العقل قد يئس من تعرّف كُنه الصفة وكيفيتها، فإنَّه لا يعلم كيف الله إلاَّ الله، وهذا معنى قول السلف « بلا كيف » أي: بلا كيف يعقله البشر، فإنَّ من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته؟ ولا يقدح ذلك في الإيمان بها، ومعرفة معانيها، فالكيفية وراء ذلك، كما أنا نعرف معاني ما أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر، ولا نعرف حقيقة كيفيته، مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، فعَجْزُنا عن معرفة كيفية الخالق وصفاته أعظم وأعظم.

فكيف يطمع العقل المخلوق المحصور المحدود في معرفة كيفية من له الكمال كلّه، والجمال كلّه، والعلم كلُّه، والقدرة كلّها، والعظمة كلّها، والكبرياء كلّها، مَن لو كُشف الحجاب عن وجهه لأحرقت سبحاتُه السموات والأرض وما فيهما وما بينهما، وما وراء ذلك، الذي يقبض

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص:١٩٩).

سمواته بيده فتغيب كما تغيب الخردلة في كفٍّ أحدنا، الذي نسبة علوم الخلائق كلّها إلى علمه أقلّ من نسبة نقْرة عصفور من بحار العلم الذي لو أنَّ البحر يمدُّه من بعده سبعة أبحر مداد وأشجار الأرض من حين خلقت إلى قيام الساعة أقلام، لفَنِيَ المداد وفنيت الأقلام، ولم تنفد كلماته، الذي لو أنَّ الخلق من أول الدنيا إلى آخرها، إنسهم وجِنّهم، وناطقهم وأعجمهم، جُعلوا صفًّا واحداً ما أحاطوا به سبحانه، الذي يضع السموات على إصبع من أصابعه، والأرض على إصبع، والجبال على إصبع، والأشجار على إصبع، ثمّ يهزّهنَّ، ثم يقول: أنا الملك.

فقاتل الله الجهمية والمعطّلة! أين التشبيه ها هنا؟ وأين التمثيل؟ لقد اضمحلَّ ها هنا كلُّ موجود سواه، فضلاً عن أن يكون له ما يماثله في ذلك الكمال، ويشابهه فيه، فسبحان من حجب عقول هؤلاء عن معرفته، وولّاها ما تولّت من وقوفها مع الألفاظ التي لا حرمة لها، والمعاني التي لا حقائق لها.

ولما فهمت هذه الطائفة من الصفات الإلهية ما تفهمه من صفات المخلوقين، فرَّت إلى إنكار حقائقها، وابتغاء تحريفها، وسمَّته تأويلاً، فشبّهت أوّلاً، وعطّلت ثانياً، وأساءت الظنَّ بربِّها وبكتابه وبنبيِّه، وبأتباعه »[1].

المسألة الخامسة: هل يطلق على الله اسم الدهر.

أورد المصنِّف حديث: « لا يقولَنَّ أحدُكم: يا خيبةَ الدَّهر، فإنَّ الله هو الدَّهر »، ثم قال: « **كان أهلُ الجاهليةِ إذا أصابَتهم سَنَةٌ أو شِدَّةٌ ذمُّوا**

(١) مدارج السالكين (٣/٣٧٦ - ٣٧٧).

الفاعلَ لذلك، واعتقَدوا أنَّه الدَّهـرُ كقولِهـم: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾، فأخبَرَ النبيُّ ﷺ أنَّ اللهَ سبحانه هو الفاعِلُ لذلكَ، الـذي تُسـمُّونَه الدَّهـرَ جهلاً وإلحاداً، فكأنَّه يقول: لا تَسبُّوا الدَّهرَ لفعلٍ يظهرُ فيـه تأسِياً بـأهلِ الجاهلية، فإنَّ السَّبَّ يعود إلى الفاعِلِ بمقتضَى المَقصِدِ المذكورِ، والفاعلُ هو اللهُ سـبحانه، أيْ أنَّ اللهَ جـلَّ جلالُـه هـو المعنيُّ بهـذا الاسـمِ في هـذه الحالِ، لا أنَّه يقعُ عليه حقيقةً »[1].

وما ذكره المصنِّف هو اعتقاد السـلف رحمهـم الله، وأنَّهـم لا يذكـرون اسم الدهر من أسمائه الحسنى سبحانه، قـال الحـافظ ابـن كثير رحمـه الله: « قال الشافعي وأبو عبيدة وغيرهمـا مـن الأئمـة في تفسـير قولـه ﷺ: « لا تسبّوا الدهر فإنَّ الله هو الدهر »: كـانت العـرب في جاهليتهـا إذا أصـابهم شدّة وبلاء أو نكبة قالوا: يا خيبة الدهر، فيُسندون تلك الأفعال إلى الدهـر ويسبّونه، وإنَّما فاعلها هو الله، فكأنَّهم سبّوا الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّه فاعل ذلـك على الحقيقة، فلهذا نهى عن سبِّ الدهر بهذا الاعتبار؛ لأنَّ الله هـو الدهـر الذي يعنونه ويُسندون إليه تلك الأفعال، هـذا أحسـن مـا قيـل في تفسـيره وهو المراد، والله أعلم، وقد غلط ابن حزم ومن نحـا نحـوه مـن الظاهريـة في عدِّهم الدهر من الأسماء الحسنى أخذاً من هذا الحديث »[2].

المسألة السادسة: إثبات القدر وأنَّه من فعل الله سبحانه.

ذكر المصنف حديث: « تحاجَّ آدمُ وموسـى، فحَـجَّ آدمُ موسَـى ... »،

---

(١) انظر: (٣٩٦/٣).

(٢) تفسير ابن كثير (١٣٦/٤).

وفيه قولُه: «أنتَ آدمُ الذي أغويتَ الناسَ، وأخرجتَهم من الجَنَّـةِ»، وقـولُ آدم: «أَفَتَلُومُنِي على أَمرٍ قد قُدِّرَ عَليَّ قبلَ أنْ أُخْلَقَ».

قال المصنِّف: «**خَرَجَ اللَّومُ على مآلِ الذَّنْبِ، فلِذلك احتجَّ آدمُ بالقدَرِ الَّذي هو فِعلُ اللهِ سبحانه**»[1].

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فآدم عليه السلام إنَّما حـجَّ موسـى؛ لأنَّ موسـى لامـه علـى مـا فعـل لأجل ما حصل لهم من المصيبة بسبب أكله من الشجرة، لم يكـن لومـه لـه لأجل حق الله في الذنب، فـإنَّ آدم كـان قـد تـاب مـن الذنـب، كمـا قـال تعالى: ﴿**فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَبِّه كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْه**﴾، وقــال تعـالى: ﴿**ثُـمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّه فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى**﴾، وموسى - ومن هو دون موسى ـ عليه السلام يعلـم أنَّـه بعد التوبة والمغفرة لا يبقى ملام على الذنب، وآدم أعلم بالله مـن أن يحتجَّ بالقدر على الذنب، وموسى عليه السلام أعلم بالله تعالى من أن يقبل هذه الحجّة، فإنَّ هذه لو كانت حجّـة علـى الذنـب لكـانت حجّـة لإبليـس عـدوّ آدم، وحجّة لفرعـون عـدوّ موسـى، وحجّـة لكـلِّ كـافر فـاجر، وبطـل أمـر الله ونهيه، بل إنَّما كان القدر حجّة لآدم على موسـى؛ **لأنَّـه لام غـيره لأجـل المصيبة التي حصلت له بفعل ذلك**، وتلك المصيبة كانت مكتوبة عليه ..

ثم أورد شيخ الإسلام الآيات والأحاديث الدالة أنَّ المصيبة تكون بإذن الله وقدره، ثم قال: فهذا سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيّين والصِّديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئـك رفيقـاً، وهـذا واجـب فيمـا قـدر مـن

---

(١) انظر: (٣/٣٩٠).

المصائب بغير فعل آدمي كالمصائب السماوية، أو بفعل لا سبيل فيه إلى العقوبة كفعل آدم عليه السلام فإنَّه لا سبيل إلى لومه شرعاً؛ لأجل التوبة، ولا قدراً؛ لأجل القضاء والقدر، وأما إذا ظلم رجل رجلاً فله أن يستوفي مظلمته على وجه العدل، وإن عفا عنه كان أفضل له، كما قال تعالى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ »[1].

والكلام في هذا المعنى كثير متشعِّب، وما أوردته من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية جامع لشرح هذا الحديث وكلام المصنِّف، والله أعلم.

المسألة السابعة: معنى الفطرة الواردة في حديث أبي هريرة: « كلُّ مولود يولد على الفطرة ».

قال المصنِّف رحمه الله: « **والفطرةُ ابتداءُ الخَلقِ، وقيل: المرادُ بها في هذا الموضعِ العهدُ الَّذي ذَكَر الله سبحانه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، وهذا يَتَضَمَّنُ الإقرارَ بالربوبيَّة، فكلُّ مولودٍ مَفطورٌ على ذلك الإقرارِ، ولا يزالُ على حكمِه حتى يبلغَ الحُلُمَ ويعقِلَ، فإنْ مات قبلَ ذلك كفاه الإقرارُ الأوَّلُ؛ إذ لَم يُتعبَّدْ بغيرِه، ولا وَقَعَ منه عصيانٌ، كما قال ابن عباس: « قد أقَرُّوا بالميثاق الأوَّل، ولَم يعملوا عملاً ينقُضُ ذلك »، وإنْ بَلَغَ عاقلاً كُلِّف الإقرارَ بالوحدانيَّةِ، وهذا تكليفٌ عامٌّ يَعُمُّ الأديانَ كلَّها قديماً وحديثاً، ومَن أباه كان مشركاً على الإطلاقِ، ويَتركَّبُ على هذا الإقرارُ بالرِّسالةِ، ثمَّ قَبولُ الشرعِ الذي جاء به**

(١) مجموع الفتاوى (٨/١٠٨، ١٠٩).

الرسولُ ﷺ، وبهذا تَختلِفُ الأديانُ والمِلَلُ.

وأمَّا الإقرارُ الأوّلُ فعامٌّ، قال الله سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾، روى عِياضُ بنُ حمارٍ المُجاشِعي أنَّ رسولَ الله ﷺ قال ذاتَ يومٍ في خطبتِه: « ألاَ إنَّ ربي أمرَني أنْ أعَلِّمكم ما جَهِلتُم مِمَّا علَّمَني يومِي هذا، أنّي خلقتُ عبادِي حُنفاءَ كلَّهم، وأنَّهم أتتْهم الشياطينُ فاجتالَتْهم عن دِينِهم فحَرَّمتْ عليهم ما أَحْلَلْتُ لهم، وأَمَرَتْهم أنْ يشرِكوا بي ما لَم أنزِّل به سلطاناً ... ». الحديث خَرَّجه مسلم »[١].

وما ذكره المصنِّف مِن تفسير الفطرة بابتداء الخلق هو أحد الأقوال المحكية عن السلف[٢]، أو بالعهد الذي أخذه الله عزَّ وجلَّ على بني آدم، وهو قول حماد بن سلمة كما أخرجه عنه أبو داود[٣]، وغيره من السلف[٤].

والقول المشهور عن السلف أنَّ المراد بالفطرة هنا هو الإسلام[٥]، وليس المراد أنه يولد يعلم الدين، ولكن المراد أنَّ فطرته مقتضية لمعرفة دين

---

(١) انظر: (٣/٣٧٨ - ٣٧٩).

(٢) انظر: التمهيد (١٨/٧٨).

(٣) السنن كتاب: السنة، باب: ذراري المشركين (٥/٨٩/رقم:٤٧١٦).

(٤) انظر: التمهيد (١٨/٨٣)، الفتح (٣/٢٩٣).

(٥) انظر: التمهيد (١٨/٧٢)، تهذيب السنن لابن القيم (٧/٨١)، الفتح (٣/٢٩٢).

تنبيه: لم يرتض ابن عبد البر القول بأنَّ معنى الفطرة الإسلام، خلافاً لما يشير إليه كلام الحافظ ابن حجر في الفتح، واختار ابن عبد البر قول من يقول إنَّ المراد بالفطرة هنا السلامة والاستقامة في الخِلقة التي يُخلق عليه المولود في المعرفة بربِّه، بخلاف خِلقة البهائم.

الإسلام ومحبّته، فهي تستلزم الإقرار والمحبة، فكل مولود يولد على الإقرار بالوحدانية، ثم إذا بلغ فالتفصيل ما ذكره المصنِّف.

المسألة الثامنة: مآل أولاد المسلمين وأولاد المشركين.

ذكر المصنِّف هذه المسألة إثر المسألة السابقة فقال: « **واختَلَفت الآثارُ في مَن يَموت صغيراً قبل بلوغِ حَدِّ التَّكليفِ، فَفِي هذا الحديثِ أنَّه قيل له: « أرأيتَ الذي يموتُ وهو صغيرٌ؟ ». وفي بعضِ طرقِه: « أرأيتَ مَن مات قبلَ ذلك؟ ـ أي قبلَ أنْ يُضِلَّه أبوه ـ »، فقال: « اللهُ أعلمُ بما كانوا عامِلِين »، وليس في هذا إخبارٌ بمآلِ حالِهم، وإنَّما فيه العلمُ إلى الله سبحانه، أيْ أنَّ الله تعالى عالِمٌ بما كانوا يعملون لو بَلَغوا حَدَّ التَّكليفِ، فلَه أنْ يُجازِيَهم بذلك إن شاء.**

ونحوُ هذا ما رُوي عن عائشةَ قالت: « دُعيَ رسولُ الله ﷺ إلى جنازةِ صَبيٍّ مِن الأنصار، فقلتُ: يا رسولَ الله طوبَى لهذا، عصفورٌ من عصافيرِ الجَنَّةِ لَم يعملْ السوءَ ولَم يُدرِكْهُ، قال: أَوَ غيرَ ذلك يا عائشة، إنَّ الله تعالى خَلَقَ للجَنَّة أهلاً، خَلَقَهم لَها وهم في أَصلابِ آبائِهم، وخَلَقَ للنّارِ أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم » خَرَّجه مسلم، ولَعلَّ هذا القولَ كان قبلَ أن يُوحَى إليه فِيهم، وقد أُمِرَ أن يقول: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ، إن أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾، ولَمَّا أُعلِمَ بعد ذلك بِمآلِهم أَخْبَرَ به.

فمِن ذلك ما رواه سمرة بنُ جُندب أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « أتاني اللّيلةَ آتيان، فقالا لي: انطَلِق! انطلق! ... »، وذَكَرَ الحديثَ، وقال فيه: « فأتَينا على رَوضَةٍ ـ وَصَفَها ـ وإذا بَين ظَهرانَي الروضةِ رَجلٌ طويلٌ

وإذا حولَه مِن أكثرِ ولدان رأيتُهم قطُّ وأحسنِه، قال: قلت: ما هذا وما هؤلاء؟ ... »، ـ وذَكَر كلاماً ـ ثمَّ قال في تفسيرِ ذلك: « وأمَّا الرَّجلُ الطويلُ الذي في الروضةِ فإنَّه إبراهيمُ عليه السلام، وأمَّا الولدانُ الذين حولَه فهو كلُّ مولودٍ مات على الفِطرة. فقيل: يا رسول الله! وأولادُ المشركين؟ فقال ﷺ: وأولادُ المشركين » خَرَّجه البخاري، وهذا كحديثِ الإسراء، ومُقتضاه أنَّ الولدانَ في الجَنَّةِ مع النَّبِيِّين.

وفي حديثِ خَنساءَ بنتِ معاوية، عن عمِّها قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « النبيُّ في الجَنَّةِ، والشهيدُ في الجَنَّةِ، والمولودُ في الجَنَّةِ، والوَئِيدُ في الجَنَّةِ » خَرَّجه أبو داود، وقاسِمُ بنُ أصبغ، وابنُ أبي شيبة.

وهذه أَخبارٌ تَعُمُّ جميعَ الأطفال، أولادُ المؤمنين وأولادُ الكافرين، وأمَّا ما يَخُصُّ أولادَ المؤمنين فكثيرٌ، مِن ذلك حديثُ أنسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « ما مِن الناسِ مسلمٌ يموتُ له ثلاثةٌ من الولَدِ لَم يبلُغُوا الحِنثَ إلاَّ أدخله الله الجَنَّةَ بفضلِ رحمتِه إيّاهم »، خَرَّجه البخاري، وخَرَّج النسائي عن أبي هريرةَ نحوَه وزاد فيه: « قال: يُقال لهم: ادخُلُوا الجَنَّةَ، فيقولون: لا، حتى يَدخلَ أبوانا. فيُقال لهم: ادخلُوا الجَنَّةَ أنتم وآباؤكم ».

وقد وَرَدَ في أولادِ الكفَّارِ أنَّهم خَدَمٌ لأَهلِ الجَنَّةِ. وجاء أنَّهم يُمتَحنون يومَ القيامةِ بالأمرِ بدخول النَّارِ، ورُوِيَ أنَّهم مع آبائِهم، وهذا في أحكام الدنيا خاصَّة، ولولاَ شرطُ الاختصارِ لتَقَصَّينا تلكَ الأخبارِ، والأصلُ ما ذكرناه وما صحَّ مِن الآثارِ، وقَلَّ ما يُخالِفُ معناه »[1].

---

(١) انظر: (٣/٣٧٩ ـ ٣٨٤).

ففي كلامه رحمه الله قسَّم الأولاد قسمين، فأمَّا أولاد المسلمين استدلَّ لهم بأنَّهم في الجنَّة، وهذا قول الأكثر من أهل العلم، وقال النووي: « أجمع من يُعتدُّ به من علماء المسلمين على أنَّ من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة »(١).

وأمَّا أولاد المشركين فالذي يظهر أنَّه اختار القول بأنَّهم في الجنَّة؛ وذلك أنَّه أورد بعض الأحاديث التي يستدل بها من ذهب إلى هذا القول كحديث خنساء وغيرها، ثم قال: « **وهذه أَخبارٌ تَعُمُّ جميعَ الأطفالِ، أولادُ المؤمنين وأولادُ الكافِرين** »، ثم ذكر الأقوال الأخرى في المسألة ولم يستدلَّ لها، ثم قال: « **والأصلُ ما ذكرناه وما صحَّ مِن الآثارِ، وقَلَّ ما يُخالِفُ معناه** ».

وهذا القول الذي ذهب إليه المصنف هو قول بعض أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وهو ظاهر اختيار الإمام البخاري في صحيحه(٢)، والأدلة تعضد هذا المذهب والله أعلم، وقال النووي: « وهو الصحيح الذي ذهب إليه المحقِّقون »(٣).

هذا آخر ما يمكن تلخيصه من المسائل العقدية التي ذكرها المصنِّف في كتابه، وهي تعطينا دلالة واضحة أنَّه كان على منهج السلف الصالح في

---

(١) انظر: التمهيد (٩٦/١٨)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢٠٧/١٦)، تهذيب السنن لابن القيم (٨٣/٧)، الفتح (٢٩١/٣).

(٢) انظر: الفتح (٢٩٠/٣).

(٣) شرح صحيح مسلم (٢٠٨/١٦)، وانظر (٣٧٩/٣ - ٣٨٤) من هذا الكتاب.

عقيدتهم، وأنَّه كان متَّبعاً للكتاب والسنة في ذلك، رحمه الله وأجزل له المثوبة.

المبحث الخامس عشر: مذهبه الفقهي.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: « يميل في فقهه إلى الظاهر »[(١)].

قلت: لم يتكلَّم المصنِّف في كتابه هذا عن المسائل الفقهية وترجيحاته إلاَّ نادراً، بل كان يشير إلى اختياراته إشارة وتلويحاً دون التصريح[(٢)]، ومن خلال تتبُّعي لما أشار إليه من المسائل الفقهية في كتابه تبيّن لي أنَّ المصنِّف كان يميل في فقهه إلى الأخذ بالدليل سواء خالف ما كان عليه المذهب في الديار الأندلسية وهو المذهب المالكي أو وافقه، وصرّح المصنِّف بهذا المنهج الذي اتَّبعه فقال بعد أن رجّح القول بقراءة المأموم الفاتحة خلف الإمام وهو خلاف ما عليه المالكية كما سيأتي، قال: « والحُجَّةُ في قولِ النبيِّ ﷺ لاَ في قولِ مَن سِواه، ومَن انتَهى إلى قولِه وأَمْرِه فقد كَفاه »[(٣)].

وهذا المنهج الذي كان عليه المصنِّف تبعه عليه تلامذته، وسأذكر قصة طريفة وقعت لأحد تلامذته مع بعض المتعصّبين لمذهب مالك في الأندلس، قد تعطي لنا تصوّراً عمَّا كان يجري من خلافات بين المقلّدة وبين من كان سبيله وديدنه اتِّباع الدليل، والأخذ بما كان عليه رسول الله ﷺ دون التقيّد والتقليد لأحد سواه ﷺ.

---

(١) الغنية (ص:١١٨).

(٢) انظر أمثلة ذلك في مبحث: منهجه في الكتاب (١/١٥٧).

(٣) انظر: (٣/٥١٩).

روى المراكشي بإسناده إلى أبي الحسن بن أحمد بن أبي القوة، عن أبيه قال: « صليتُ وأنا شابٌّ صغير بالناس في قيام رمضان، فسجدتُ بهم في سورة الحج سجدتين[١]، فلما سلَّمت قال لي رجل من القوم: ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين. قال: فقلت له: لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين. فلما كان من الغد ذكرتُ هذا الجواب لأبي العباس بن طاهر الفقيه، وكنتُ حينئذ أقرأ عليه، فأعجبَه واستظرفه وضحك عليه »[٢].

وسأعرض في هذا المبحث بعضَ المسائل التي تكلّم عليها المصنِّف، وأشار فيها إلى مذهبه، لعلّ ذلك ممّا ييسِّر الوقوف على مذهبه الفقهي، علماً بأنَّ المصنِّف كان من المفتين والفقهاء المشاورين في بلده، وتولى خطّة الشورى، وعُرض عليه القضاء فأبى، كما تقدّم، وكذلك لم يقع لنا من تصانيفه إلاَّ هذا الكتاب، وكان له غيره، فلذلك لا يستطيع الباحث الجزم بفقهه ومذهبه الذي كان عليه، إلاَّ أنَّ كلامه السابق، وما سيأتي يعطينا صورة واضحة أنَّه كان متجرِّداً من التمذهب والتعصّب بغير دليل رحمه الله.

المسألة الأولى: قراءة المأموم الفاتحة خلف الإمام في الصلاة الجهرية والسرية.

رجّح فيها أنَّ المأموم يقرأ الفاتحة خلف إمامه في القراءة الجهرية، واستدلَّ لذلك بعدّة أدلة، وردَّ على قول مالك في ذلك، ثم ذكر أنَّه قول عمر بن الخطاب ومكحول، وختم ذلك بقوله: « والحجَّةُ في قولِ النبيِّ ﷺ

---

(١) وهو خلاف مذهب المالكية.

(٢) الذيل والتكملة (١/١/٧٠).

لاَ في قولِ مَن سِواه، ومَن انتَهى إلى قولِه وأَمْرِه فقد كَفاه، وإنَّما ذيَّلتُه بقولِ عمرَ ومكحولٍ لأُبيِّنَ أنَّه مُتلقًّى بالعمَلِ والقَبول ».

وما ذهب إليه المصنف في هذه المسألة هو قول الشافعي والظاهرية وغيرهم[١].

المسألة الثانية: وجوب التعوّذ من الأربع في التشهد.

ذكر المصنِّف حديث ابن عباس: « كان يُعلِّمهم هذا الدعاءَ كما يُعلِّمهم السورةَ من القرآن يقول: اللّهم إني أعوذ بك من عذابِ جَهَنَّم، وعذابِ القبر، وفِتنةِ الدَّجَّال، وفِتنةِ المحيا والممات »، ثم قال: « خَرَّجه مسلم من طريق قتيبة عن مالك، وقال في آخره: بلغني أنَّ طاوساً قال لابنِه: « أَدَعَوْتَ بها في صلاتِك؟ ». قال: « لا ». قال: « أَعِدْ صَلاتَك »، وليس في هذا الحديث الأمرُ بها في الصلاة، وإنَّما جاء ذلك في حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: « إذا فَرَغَ أحدُكم من التشهّد الأخِيرِ فليتَعَوَّذ من أَربع ... »، وذكرها، خَرَّجه مسلم أيضاً ».

فكلام المصنِّف رحمه الله يشير إلى أنَّه يرى وجوب التعوّذ من هذه الأربع في الصلاة، وهذا مذهب الظاهرية وطاوس[٢].

المسألة الثالثة: سجود التلاوة في سور المفصَّل.

ذكر هذه المسألة إثر حديث أبي هريرة: « أنَّ رسولَ الله ﷺ سجدَ في: ﴿إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّتْ﴾ »،

---

(١) انظر: (٣/٥١٥ ، ٥٢٠).

(٢) انظر: (٢/٥٥٠).

ثم أورد طرقاً عن أبي هريرة فيه شهوده أنَّ النبي ﷺ سجد فيها.

ثم ذكر رواية عطاء بن مِيناء عن أبي هريرة : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ »، وقال: « خَرَّجه أبو داود، ثم قال: « أَسلَمَ أبو هريرة سنةَ ستٍّ عامَ خيبر »، قال: « وهذا السُّجود من النبيِّ ﷺ هو آخرُ فعلِه »، قاله بعد أنْ ذَكَرَ حديثَ عِكرمةَ، عن ابن عباسٍ: « أنَّ رسولَ الله ﷺ لَم يَسجُدْ في شيءٍ من المُفَصَّلِ منذ تَحوَّلَ إلى المدينة »، وهاتان السُّورتَان من المُفَصَّل، وكذلِك النَّجم، وخَرَّج أيضاً عن عَمرو بن العاصي: « أنَّ رسولَ الله ﷺ أَقْرَأَه خَمسَ عشرةَ سَجدة في القرآن، ثلاثٌ في المفصَّلِ، وفي سورَةِ الحجِّ سجدتان ».

وإيراد المصنف لكلام أبي داود ورواية عمرو بن العاص فيه إشارة للرد على مذهب المالكية القائل بأن لا سجود في سور المفصل، وحديث أبي هريرة ظاهر في مشروعيته وروده في سور المفصل، وهو عمل الخلفاء الراشدين(١).

المسألة الرابعة: وجوب القبض قبل البيع، وأنَّه لا فرق بين الجُزاف والمكيل.

ذكر المصنِّف هذه المسألة إثر حديث: «كنا في زَمَن النبيِّ ﷺ نَبتاع الطعامَ فيبعَثُ علينَا من يَأمرُنا بانتِقَالِه »، ثم قال: « وخَرَّج مسلم من طريق عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: « كنَّا نشتري الطعامَ مِن الرُّكبان جُزافاً فنهانا رسولُ الله ﷺ أنْ نبيعه حتى نَنقلَه مِن مكانه »، وعن سالم،

(١) انظر: (٣/٣١٣ - ٣١٦).

عن أبيه: « أنَّهم كانوا يُضرَبون على عَهد رسولِ الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جُزافاً أنْ يبيعوه في مكانِه حتى يُحَوِّلوه ».

وذِكر المصنِّف لهذه الطرق فيه إثبات لوجوب القبض في الجُزاف والمكيل كما ذهب إليه الجمهور، وفيه رد على المشهور من مذهب المالكية الذين يفرِّقون في القبض بين الجُزاف والمكيل، وأنَّه ما كان مكيلاً وجب فيه القبض، وما كان موزونا لم يجب(١).

المسألة الخامسة: كلامه في الصرف.

ذكر حديث عمر بن الخطاب ﷺ: « الذهب بالوَرِق رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ »، وذَكَر البُرَّ، والتَمرَ، والشَّعير.

ثم قال المصنِّف: «وذَكَرَ في هذا الحديث خمسةَ أصنافٍ، ولم يَذكر المِلْحَ، وشَرَط التأخيرَ في الكُلِّ، ولَم يَذكُر المساواةَ، وهي مُعتبَرَةٌ في كلِّ صِنفٍ منها إذا بِيعَ بعضُه ببعض، والمحفوظ عن الزهري في هذا الحديث: « الذَّهَب بالوَرِق » كما قال مالك، وخَرَّجه ابن أبي شَيبة عن ابنِ عيينة، عنه ثمَّ قال في آخره: شهادتي على ابنِ عيينة أنَّه قال: « الذَّهَب بالوَرِق »، ولَم يَقُل الذَّهَب بالذَّهَب، وهذا هو الصحيحُ في هذا الحديثِ؛ لأنَّ عمرَ إنَّما أنكرَ التَّأخيرَ في بيع الذَّهب بالوَرِق، وإذا لَم يَجُز التَّفاضلُ في الصِّنفِ الواحِدِ من هذه الأشياء، فبَيْعُ بَعضِها ببَعض مُتساوياً يداً بيدٍ راجعٌ إلى مَعنى البَدَل، وإنَّما التَّأخيرُ مع المساواةِ، فإن قَصَدَ به البيعَ لم يَجُز، وإن كان على وَجْه القَرْضِ جاز »(٢).

---

(١) انظر: (٢/٤١٤ - ٤١٥).
(٢) انظر: (٢/٢٧٦ - ٢٧٨).

هذه بعض المسائل التي تكلّم عنها أو أشار إليها المصنِّف في كتابه، وفي غالبها رجّح المصنِّف قول الظاهرية؛ مع نصِّه على الدليل المؤيّد لما ذهب إليه، ولم يقلّد في ذلك المذهب المشهور في الأندلس، وهو مذهب مالك، وهذا ما يفسّر قول القاضي عياض المتقدّم، والله تعالى أعلم.

المبحث السادس عشر: وفاته.

بعد حياة حافلة بالأخذ والتلقي والسماع، ثم التحديث والإلقاء والإفتاء، اخترمت المنيةُ أبا العباس الداني ببلده دانية رحمه الله تعالى.

وقد اختلف العلماء في تحديد سنة وفاته على قولين.

القول الأول: أنه توفي في نحو العشرين وخمسمائة.

وبه قال القاضي عياض، وتبعه ابن بشكوال[1].

القول الثاني: أنه توفي لسبع خلون من جمادى الأولى سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة.

وهو قول ابن أخيه أحمد بن سليمان، وابن الأبّار، والضبي، وابن حُبيش، والمراكشي، بل هو قول غير واحد من أهل دانية، وهو الصواب[2].

وجاء في حاشية (١) من كتاب الصلة (١/٧٩) تعليقا على قول ابن بشكوال في وفاته ما نصّه: « هذا غلط كبير، نقلت من خط أبيه في

---

(١) انظر: الغنية (ص:١١٨)، والصلة (١/٧٩).

(٢) انظر: التكملة (١/٤٤)، وبغية الملتمس (ص:١٨٠)، والذيل والتكملة (١/١/١٣١)، وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٣١ ـ ٥٤٠/ص:٢٦٤).

مصحفه: وُلد أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى في آخر الساعة الرابعة من يوم السبت اليوم التاسع من شوال سنة سبع وستين وأربع مائة، ووافق ذلك اليوم السادس من يونيه، ونقلت من خطِّ ابن أخيه الفقيه أبي جعفر أحمد بن سليمان بن طاهر كاتب القاضي الحسيب أبي الشرف بن أسود تحت مولده: اثنتين وثلاثين وخمس مائة، وهو ثامن عشر من فبرير، قلت: وهكذا أخبرني غير واحد من أهل دانية. من هامش الأصل المعتمد عليه ». اهـ.

وقال ابن الأبّار: « وغلِط (أي ابن بشكوال) غلطاً لا خفاء به، فجعلها في نحو العشرين وخمسمائة كما جعلها القاضي عياض، وعنه نقل ذلك فيما أحسب. وأنا قرأت السماع منه لصحيح مسلم بدانية في جمادى الأولى سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة، وتوفي في سابع من جمادى الأولى سنة اثنتين وثلاثين، بعد عام كامل من تاريخ هذا السماع، وكذا قال ابن حبيش في وفاته »[(١)].

قلت: وقد تقدّم في مبحث تلاميذ المصنِّف أنَّ عبد الرحمن بن محمد بن تقي الحضرمي سمع من أبي العباس الداني صحيح مسلم سنة (٥٣١هـ).

ومحمد بن علي بن عطية العبدري له سماع من أبي العباس الداني سنة (٥٣١هـ) أيضاً.

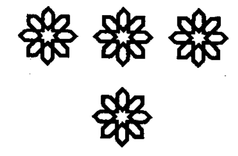
وعلي بن محمد بن أحمد الأزدي، أبو الحسن الداني، روى عن أبي العباس الداني، وسمع منه السنن سنة (٥٢٩هـ).

---

(١) التكملة (٤٤/١)، وانظر: الذيل والتكملة (١٣١/١/١).

ثم إنَّ القاضي عياضاً وابن بشكوال لم يحدِّدَا السنة التي توفي فيها تحديداً دقيقاً، وحدّدها آخرون باليوم والشهر والسنة.

فهذه أدلةٌ واضحة تدل على غلط القاضي عياض ومن تبعه في وفاة أبي العباس الداني، والصواب أنَّه توفي سنة (٥٣٢هـ) رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته.



الفصل الثالث:

دراسة الكتاب

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول: إثبات اسم الكتاب.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب للمؤلف.

المبحث الثالث: ثناء العلماء على الكتاب ومنزلته العلمية

المبحث الرابع: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الخامس: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.



المبحث الأول: إثبات اسم الكتاب.

ورد اسم الكتاب في طُرَّة النسخة الخطية بعنوان:

كتاب الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ

صنعة[١]

الشيخ الجليل العالم

أبي العباس أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى الداني

رحمة الله عليه

واختلفت عبارات مَن ذكر كتاب أبي العباس في تسميته، وذلك راجع إلى الاختصار أو ذكر اسم الكتاب بموضوعه الذي تناوله.

قال القاضي عياض: « له تصانيف في الحديث منها **أطراف الموطأ** »[٢].

وقال ابن الأبار والمراكشي: « له تصنيف على الموطأ سمّاه: **كتاب الإيماء** »[٣].

---

(١) ضُبطت في النسخة: « صَنَعَهُ »، وهو خطأ، ويدل عليه قوله: « أبي العباس »، فلو كان كما ذكر لرفع الفاعل، وكلمة: « صَنعَةُ » معروفة في استعمال المؤلفين، خاصة المغاربة منهم، والله أعلم.

(٢) الغنية (ص:١١٨).

(٣) التكملة (١/٤٣)، الذيل والتكملة (١/١/١٣١).

ووقع في الديباج المذهب (ص:٤٥)، ومعجم المؤلفين (١/٢٥٥): « الإنباء »، وهو تصحيف.

وسمّاه الحافظ العراقي وابن حجر والعيني ومغلطاي: « **أطراف الموطأ** »[١].

وبالنظر إلى ما ذكره القاضي عياض والعراقي وابن حجر، يتبيّن أنهم راعوا في تسميته ذكر ما اشتمل عليه موضوع الكتاب، وما ذكره ابن الأبار والمراكشي إنما هو اختصار لاسم الكتاب الكامل.

وما جاء في النسخة الخطية موافق لما ذكروه، بل إنَّ المصنِّف أشار في مقدّمته إلى هذه التسمية فقال: « **فإنّي أُوميء في هذا الكتاب إلى أحاديث مالكِ بنِ أنس في مُوَطَّئِه** ».

المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب لأبي العباس الداني.

هناك أدلة واضحة بيّنة تُثبت نسبة الكتاب لمؤلّفه أبي العباس الداني، ومنها:

١ ـ أنَّ الكثيرين مِمَّن ترجموا له ذكروا في تصانيفه هذا الكتاب، ومنهم القاضي عياض، وابن الأبار، والمراكشي، وتقدّم في المبحث السابق تسميتهم لهذا الكتاب.

كما أنَّ الذين صنّفوا كتباً في الأطراف نسبوا لأبي العباس الداني كتاب أطراف الموطأ، كالحافظ ابن حجر في مقدمة إتحاف المهرة[٢].

---

(١) انظر: طرح التثريب (١/١٢٠)، وفتح الباري (٢/٢٦٢)، (٣/٣٤٨)، عمدة القاري (١٠/٢٠٧)، الإعلام بسنته عليه السلام (٣/ل:١٥٥/أ) لمغلطاي.

(٢) انظر: إتحاف المهرة (١/١٥٨).

٢ ـ نقولات العلماء منه، ونسبتهم الكتاب لأبي العباس الداني.

وممّن نقل من كتاب أطراف الموطأ:

- الحافظ العراقي: في كتابه طرح التثريب.

قال: « **وذكر أبو العباس بن طاهر الداني في أطراف الموطأ** أنَّ أبا علي الحنفي رواه عن مالك بلفظ: ولغ »[١].

- الحافظ ابن حجر، في ثلاثة مواضع من فتح الباري[٢]:

قال في الموضع الأول: « واعترض **الداني في أطراف الموطأ** فقال: هذا معلول؛ لأنَّه ظن من أبي حازم »[٣].

وقال في الموضع الثاني: « ادّعى **أبو العباس الداني في أطراف الموطأ** أنَّ التفسير مدرج في الحديث ولم يذكر مستَنَداً لذلك، ثم وجدت في كتاب العسكري في الصحابة ... »[٤].

وقال في الموضع الثالث: « **قال الداني في أطرافه:** رواه يحيى بن يحيى الأندلسي بالموحّدة وتابعه جماعة، ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري بالمثناة وتابعه إسماعيل وابن وهب، ورواه القعنبي بالشك »[٥].

ونقل عنه أيضاً في كتابه تهذيب التهذيب، فقال: « **وقال الداني**

---

(١) انظر: طرح التثريب (١/١٢٠)، وهذا النقل موجود في (٣/٣٥٤ / حاشية ١).

(٢) انظر: فتح الباري (٢/٢٦٢)، (٣/٣٤٨)، (٣/٣٨٢).

(٣) انظر هذا النقل (٣/١٠٨ / حاشية ٤).

(٤) انظر هذا النقل (٢/٤٤٨/ حاشية ١).

(٥) انظر هذا النقل (٢/٤٠ / حاشية ٣).

في أطراف الموطأ: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرة »[١].

• بدر الدين العيني في شرحه على صحيح البخاري، قال: « **وذكر أبو العباس أحمد بن طاهر الداني في كتابه أطراف الموطأ:** لعلَّ المغفر كان تحت العمامة »[٢].

• الحافظ مغلطاي في كتابه الإعلام بسنّته عليه السلام (شرح سنن ابن ماجه) في موضعين قال: « **وفي كتاب الأطراف لأبي العباس أحمد بن محمد بن عيسى الداني الحافظ:** ورواه عمرو بن مرزوق عن مالك عن الزهري عن أنس وذلك وهم »[٣].

وفي الموضع الثاني قال: « **قال العلاّمة أبو العباس أحمد بن طاهر الداني في كتابه أطراف الموطأ** هذا حديث معلول؛ لأنَّه ظنٌّ »[٤].

• الزرقاني، ونقل منه في عدة مواضع من شرحه على الموطأ[٥].

٣ ـ أسانيده للموطأ، ونقله عن بعض شيوخه كأبي علي الجيّاني، والصدفي، و أبي داود المقرئ.

فهذه أدلة كافية تفيد صحة نسبة هذا الكتاب لمؤلِّفه، والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/٢٢٠).

(٢) عمدة القاري (١٠/٢٠٧)، وانظر هذا النقل (٢/٥١ / حاشية ٢).

(٣) الإعلام بسنته عليه السلام (٣/ل:٣٠/أ)، وانظر هذا النقل (٣/٢٣٣ / حاشية ١).

(٤) الإعلام بسنته عليه السلام (٣/ل:١٥٥/أ)، وانظر هذا النقل (٣/١٠٨ / حاشية ٤).

(٥) انظر: شرح الزرقاني (١/٧٧)، (٢/٧٦).

المبحث الثالث: ثناء العلماء على الكتاب، ومنزلته العلمية.

أثنى على كتاب أبي العباس الداني ابنُ الأبَّار ومِن قبله شيخُ أبي العباس أبو عليٍّ الصدفي، قال ابن الأبَّار: « كتاب الإيماء ضَاهَى به كتابَ أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدِّمشقي، وعَرَضَه على شيخِهِ أبي عليٍّ الصدفي فاستَحسَنَه وأَمَر بِبَسْطِه، فزاد فيه »[(١)].

وحكى المراكشي هذا القول، وزاد: « وَقفتُ عليه وكان في كتبي، ثمَّ خرجت عنه »[(٢)].

ومن النَّص الذي ذكره ابن الأبّار نستخلص أنَّ المصنِّف ضاهى في تصنيفه أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدِّمشقي، والناظر في كتاب أبي مسعود يجده لا يقتصر على إيراد الأحاديث وبيان مواضعها في الصحيحين فحسب؛ بل يذكر بعضَ عِلَل الأحاديث، ببيان المحفوظ منها والشاذ، وإن كانت تعليقاتُه يسيرة.

وأمّا المصنِّف فقد علَّق على أحاديث الموطأ، ببيانِ عِلَلِها وفوائدِها الإسنادية والمتنية[(٣)].

ثم إنَّ أبا العباس الداني صنَّف هذا الكتاب، وعَرضه على شيخِهِ المحدِّث أبي علي الصدفي ـ وهي عادة مَن سلَفه كما فعل مسلم بصحيحه

---

(١) التكملة (٤٣/١).

(٢) الذيل والتكملة (١٣١/١/١)، وممّن وقف على الكتاب أيضاً ابنُ فرحون كما في الديباج (ص:٤٥).

(٣) سيأتي ذكر ذلك في المبحث الخاص ببيان منهج المصنف في الكتاب.

مع أبي زرعة الرازي ـ فلما رآه شيخُه استحسنَ عمَلَه، وأمره أن يبسطه بين الناس ويحدِّث به، فزاد فيه المصنِّف بعد وصية شيخِه، فخرج في هذه الحُلّة، وفيه من الفوائد والعوائد الشيء الكثير.

ويمكن أن نستخلص تلك الفوائد في النقاط التالية:

١ ـ ترتيب الكتاب على الأطراف ـ مسانيد الصحابة ـ يسهّل الرجوع إلى أحاديث الموطأ بيسر وسهولة.

٢ ـ أنَّ الكتاب يُعتبر نسخةً موثَّقة مِن نسخ موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، على اختلاف الروايتين عنه، وخاصة من ناحية الأسانيد.

٣ ـ يُعدُّ الكتابُ جامعاً لروايات الموطأ المختلفة، وذلك ببيان أوجه الفرق بين رواية يحيى بن يحيى الليثي، والروايات الأخرى، سواء كان الاختلاف في السند أو المتن.

٤ ـ ويُعتبر أيضاً نسخة من الروايات الأخرى، خاصة ما اندثر منها وفُقد، وذلك بالنظر إلى القسم الرابع من هذا الكتاب، حيث ذكر فيه المؤلف الأحاديث الزائدة على رواية يحيى بن يحيى الليثي من الموطآت الأخرى، وقد وقعت له أربع عشرة رواية نقل منها مباشرة، وروايات أخرى نقل منها بالواسطة، كما ذكره في بداية القسم الرابع.

٥ ـ ذكر المصنّف الكثير من أقوال أهل العلم ممّا لا وجود له إلاَّ في هذا الكتاب، وذلك واضح في نقولاته عن الإمام الدارقطني والبزار وأبي مسعود الدمشقي وغيرهم، كما سيأتي ذكرهم في مصادر المصنف، وكثير من هذه الأقوال المنقولة لا توجد إلا في هذا الكتاب، وذلك إمّا لفقدان

كتب هؤلاء الأئمة أو للنقص في نسخ كتبهم الموجودة بين أيدينا المطبوعة والمخطوطة.

٦ ـ تجرّد المصنِّف من التقليد واستعمل منهج النقد، ممّا جعل كتابه ينال منزلةً ساميةً، خاصة في نقله لرواية يحيى بن يحيى الليثي، وردّه على إمام الأئمة في هذا الشأن وهو ابن عبد البر، ومثال ذلك الحديث الأول من هذا الكتاب، وغيره(١).

المبحث الرابع: منهج المصنِّف في الكتاب.

إنَّ الناظر في كتب الأئمة المتقدّمين يجد أنَّهم نهجوا ثلاثة مناهج في التأليف، فبعضُهم يذكر في ديباجة كتابه منهجَه الذي يسير عليه في تأليفه مستوعباً، كفعل الإمام مسلم رحمه الله، وبعضُهم يذكر منهجاً متوسطاً لا يُسهب في ذكر كلِّ ما اشتمل عليه كتابه، كفعل الترمذي في السنن، وآخرون يدخلون في صلب الكتاب مباشرة دون ذِكر مقدِّمةٍ يشرح فيها منهجه الذي يسير عليه، وإنّما يتركه لفطنة القارئ وحُسن فهمه، كفعل الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه.

وأمَّا أبو العباس الداني فقد ذكر في مقدِّمة كتابه منهجه الذي يسير عليه، ولم يستوعب ذكرَ كلِّ الجزئيات والتفاصيل، وإنّما اكتفى بذكر أهمِّ النقاط في ذلك فقال رحمه الله تعالى:

« الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمّد خاتَم النّبيّين، وعلى آله

---

(١) انظر مثال ذلك: (٢/٢١، ٦٠ ـ ٦١، ١١٩)، (٣/٤٣٠)، (٣/٥٩٢ ـ ٥٩٣).

الطيّبين، والسلام عليهم أجمعين، أما بعد:

فإنِّي أُوميء في هذا الكتاب إلى أحاديث مالكِ بنِ أنس في مُوَطَّئِه، أُترجمُ عنها بذكرِ أطرافِها، وما يدلُّ عليها من مشهورِ ألفاظِها ومعانيها، وأذكرُ أسانيدَها، مختصراً ما دَلَّ على مواقِعِها فيه؛ بذِكرِ الكتاب أو ترجمةِ الباب، وأُشيرُ إلى مواضعِ الخُلْفِ منهَا؛ بتَعيينِ النُّكتِ المختلَفِ فيها، وأُنبِّهُ على القَصَصِ المَنوطَةِ بها، وأُبَيِّنُ ما أُبْهِمَ من أسماءِ ناقليها، وأُسْنِدُ مراسِلَها وأَصِلُ مَقْطُوعَها، وأَرفَعُ موقوفَها، وأَتَقَصَّى عِلَلَها وأَجْبُرُ خَلَلَها، وأُوَضِّح ما أَشْكَلَ معناه، وأَنفِي عنها طُرُقَ التعارضِ والاشتِبَاهِ، وأُذَيِّلُها بنكتٍ لا يستغني المحدِّثُ عنها، وأُحِيلُ في هذا كلِّه إلى الكتبِ المُستَخْرَجِ ذلك منها، وأَبْنِيهِ على رواية يحيى بن يحيى اللَّيْثي الأندلسي القُرطبي عنه، أُقَدِّم ما رواه مِمَّا انفرَدَ به أو شُورِكَ فيه، ثم أُتْبِعُ ذلك ما شَذَّ من سائر الرواياتِ الواصِلَةِ إلينا، وأَذْكُر رواتَه أو بعضَ رواتِه عن مالك لِيَتَّصِلَ سنَدُه بذلك، وأرتِّب الكلَّ على حروف المعجم فيما اشتهرَ به من أسْنَدَ الحديثَ إليه من اسْمٍ أو كُنيةٍ، وأُقسِّمه على خمسةِ أقسامٍ:

الأول: في الأسماء خاصة.

الثاني: في الكنى والأنسابِ وسائرِ الألقاب.

الثالث: في النساء.

الرابع: في الزيادات على رواية يحيى بن يحيى الليثي لسائر رواة الموطأ.

الخامس: في المراسل ، وأُرَتِّب المراسل على أسماء المرسِلين في الموطأ من التابعين فمن دونهم، وأنسبُها إلى من أمكن من رواتِها من الصحابةِ في

غير الموطأ، وأَدُلُّ على بعض من أسندَها من أئمّة الحديث في التواليف المشهورة.

وأَذْكرُ المقطوعَ والموقوفَ اللاَّحِقِ بالمرفوعِ، وسائرَ الحديثَ المعلولِ المضاف إلى الصحابة، مع المسند المتَّصِلِ المرفوعِ الصحيحِ، وأنبِّه على ذلك كلِّه، وأميِّز بعضَه من بعض، وأُحِيلُ على مظانّ وجوده إن شاء الله تعالى، وبه أستعينُ، وهو حسبي ونِعم الوكيل ».

ومن خلال هذا الكلام الموجز من المصنف يتبيّن لنا أهمُّ النقاط والمواضيع التي سيتناولها كتابُه، وسيأتي ذكرُها مفصَّلةً بذكر بعض الأمثلة لكلِّ فقرة من فقرات المنهج، فمن خلال تتبعي لمنهج المصنف وطريقته في التأليف تبيّن لي أن أقسِّم ذلك إلى عدة مطالب:

المطلب الأول: منهج المصنف في ترتيب الكتاب.

اتَّبع المصنف في ترتيب الكتاب ترتيباً مفيداً، فبدأ بحمد لله تعالى، ثم ذكر منهجه في التأليف، وذكر بعد ذلك أسانيده للموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي، وبعدها ذكر نسب النبي ﷺ، ولعل المناسبة في ذكر نسب النبي ﷺ أول الكتاب أمران:

١ ـ أنَّ مدار الأحاديث كلّها عليه، والأسانيد كلّها تتصل به ﷺ، وهو الأصل في الكتاب.

٢ ـ أنَّ المصنِّف يذكر أنساب الصحابة في آخر مسانيدهم، فإذا اجتمع أحدُهم في جدٍّ من أجداد النبي ﷺ قال: « وفيه يجتمع مع النبي ﷺ »، وتوقّف عند ذلك الجدِّ ولم يذكر مَن بعده، اكتفاءاً بذكرهم في نسبه ﷺ، وهذا تجنُّباً للتكرار، والله أعلم.

ثم بدأ بذكر أقسام كتابه، فذكر القسم الأول وهو في الأسماء، ورتّب ذلك على حروف المعجم عند المغاربة، وهي كالتالي:

أ ، ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، خ ، د ، ذ ، ر ، ز ، ط ، ظ ، ل ، م ، ن ، ص ، ض ، ع ، غ ، ف ، ق ، س ، ش ، هـ ، و ، ي(١).

فبدأ بحرف الألف، ثم الباء وهكذا.

ولم يراع المصنف في الحروف إلاَّ الحرف الأول فقط، فذكر أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك، ثم أبيّ بن كعب، وهكذا سار في جميع الحروف، حيث لم يراع في ذلك إلاَّ الحرف الأول، وربّما راعى أفضلية الصحابة مثلا، كما فعل بحرف العين، حيث بدأ بعُمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفي الكنى بدأ بأبي بكر الصديق، وبعده ذكر أبا أيوب وغيره رضي الله عنهم، وفي النساء بدأ بعائشة، ثم سار أزواج النبي ﷺ، ثم سائر النسوان مرتِّباً لهن على حروف المعجم.

فإذا كان الصحابيُّ مكثراً رتّب الرواة عنه، فذكر ما لكلِّ راوٍ من الحديث عن ذلك الصحابي، كما فعل في مسند أنس بن مالك، فذكر عدة تراجم:

- إسحاق بن أبي طلحة عن أنس.
- الزهري عن أنس.
- حميد الطويل عن أنس.

---

(١) انظر: الذيل والتكملة (٩/١/١).

وفي مسند عبد الله بن عمر، ذكر عدة تراجم:

- أولاد عبد الله بن عمر منهم سالم، وحمزة، وعبد الله، وابن ابنه أبو بكر بن عبيد الله.

ولم يراع في ذلك الترتيب على الحروف، والذي ظهر لي أنّه راعى في ذلك عدّة أمور، منها:

- **القرابة بين الصحابي والتابعي** (أي الراوي عنه) كما فعل بمسند أنس، فقدّم إسحاق بن أبي طلحة على الزهري، وحميد وغيرهما، وكما فعل في مسند ابن عمر حيث قدّم أولاده على نافع مثلا.

- **العلو**، كما فعل في مسند ابن عمر، فبعد أن ذكر أحاديث أولاده، وذكر حديث نافع وابن دينار وغيرهما من شيوخ مالك ممّن يروي عن ابن عمر مباشرة، ذكر الأحاديث النازلة، فقال: « الرجلان والثلاثة من مالك إلى ابن عمر »، فذكر عدَّة تراجم، منها:

- يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن واسع بن حبَّان، عن ابن عمر.

- ومحمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمران الأنصاري، عن أبيه، عن ابن عمر.

وقد يراعي أيضاً اشتراك أكثر من راو عن الصحابي، فيبدأ بترجمة المشتركين، ثم يردفها بما انفرد كلٌّ منهم بالرواية عن ذلك الصحابي، وفي مسند أبي هريرة عدة أمثلة، فمن ذلك أنّه بدأ بترجمة:

سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة، ثم ذكر ما انفرد به

سعيد، وبعده ما انفرد به أبو سلمة، ثم ما اشترك فيه أبو سلمة مع ابن ثوبان، ومع الأغر.

ومنها أيضاً ترجمة الأعرج وعطاء وبسر، ثلاثتهم عن أبي هريرة، ثم ذكر ما انفرد به الأعرج وحده.

وإن كان الراوي عن الصحابي مكثراً فإنَّه يرتّب أحاديثه بحسب الرواة عنه، ولا يراعي في ذلك أن يرتب الرواة عن التابعي على حروف المعجم، بل قد يراعي مثلاً كثرة الرواية عنه، كما فعل في مسند أبي هريرة ترجمة الأعرج عنه، فذكر أحاديث أبي الزناد عن الأعرج، وهي أكثر أحاديث الترجمة، حيث بلغت ستين حديثاً، ثم ذكر أحاديث محمد بن يحيى بن حبان مع أبي الزناد، عن الأعرج، وهو حديث واحد، وذكره هنا لاشتراك ابن حَبَّان مع أبي الزناد، وبعده ذكر أحاديث محمد بن يحيى بن حبان وحده عن الأعرج، وبعده ذكر أحاديث الزهري عن الأعرج، وهكذا.

فنجد منهج المصنّف يتغيّر من موضع إلى آخر، وذلك بسبب المناسبات واللطائف الإسنادية التي يراعيها، ولا شك أنَّ هذا قد يتعب القارئ والناظر في كتابه، إلاَّ أنَّ مما ييسِّر ذلك أنَّ أحاديث الموطأ قليلة بالنظر إلى كتب الأطراف الأخرى التي جمعت الكثير من الكتب.

ومن الأشياء التي راعاها المصنِّف في ترتيب كتابه أنَّه يبدأ بالأحاديث المتصلة، وبالأحاديث الصريحة في الرفع، وأمَّا الأحاديث المنقطعة مثلاً فإنَّه يجعلها في آخر مسند الصحابي إن كان مقلاًّ، أو يفرد باباً في ذكر الأحاديث المنقطعة في مسند ذلك الصحابي، كما فعل في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفي مسند ابنه عبد الله، فبعد أن ذكر الأحاديث

المتصلة، قال: « المقطوع عن عمر »، « المقطوع عن ابن عمر »، ثم سرد الأحاديث المنقطعة.

وكذا بالنسبة للأحاديث التي ليست صريحة في الرفع، أو أنَّها عند يحيى الليثي موقوفة، وقد رويت مرفوعة من طرق أخرى، فإنَّه يؤخِّر ذكرها، أو يجعل لها باباً خاصاً في آخر مسند الصحابي، كما قال في آخر مسند أبي هريرة: « من الموقوف على أبي هريرة »، وفي مسند عائشة، فبعد أن ذكر أحاديثه المتصلة قال: « من المقطوع والموقوف لعائشة »، وقد يذكرها في آخر ترجمة التابعي المكثر كما فعل في ترجمة أبي صالح، عن أبي هريرة، فبعد أن ذكر أحاديثه المرفوعة قال: « الموقوف لأبي صالح عن أبي هريرة ».

ومن منهج المصنّف أيضاً في كتابه أنَّه يرتِّب الأحاديث في مسند الصحابي على حسب ورودها في الموطأ، فجمع بين ترتيب أحاديث الموطأ على المسانيد، وفي داخل المسند على الأبواب الفقهية، وهي طريقة نافعة، سبقه إليها بعض من صنَّف في المسانيد كبقي بن مخلد الأندلسي.

ومن خلال دراستي للكتاب تبيّن لي عدّة أشياء اتّبعها المصنف في كتابه عموماً أذكرها في النقاط التالية دون إطالة:

- قسَّم كتابه على الأبواب، وهذه الأبواب تمثِّل حروف المعجم، فيقول مثلاً: بابُ الألف، باب: الباء، وهكذا، ويذكر فيه عددَ الصحابة الذين سيسند أحاديثهم.

- بعد ذِكر صاحب المسند يذكر عدد الأحاديث التي رواها في الموطأ، وإن كانت له أحاديث يرويها عن غيره في الموطأ نبّه عليها، وكذا إن كانت له أحاديث في قسم الزيادات على رواية يحيى الليثي.

ـ وإن أفرد أيضاً للتابعي المكثر ترجمةً عن ذلك الصحابي فإنّه يذكر عدد الأحاديث التي يرويها عنه.

ـ يرمز للحديث بحرف الحاء (ح) اختصاراً، وهو في النسخة بمداد أحمر عريض[١].

ـ ثم يذكر طرَفاً منه، ثم يذكر الكتاب الذي ورد فيه حديث الموطأ، أو يذكر الباب، وقد يجمع بينهما، ثم يذكر الإسناد.

ـ وقد يبدأ بذكر الإسناد بالنسبة للمكثرين من التابعين أو من دونهم، كترجمة لتلك الأحاديث الواردة.

ـ وإن كانت عدّة أحاديث بسند واحد فقد يشير لذلك الإسناد بقوله: « وبه »، أي بنفس السند المتقدّم في الحديث السابق[٢].

ـ إذا ورد الحديث بإسنادٍ واحدٍ، وهو مركَّبٌ من حديثين، بعضه لابن عمر مثلاً، وبعضه لبلال، فإنّه يذكره في موضعين، مثالُه حديث الصلاة في الكعبة (٢/٩٣)، ذكره في مسند بلال، ومسند ابن عمر.

ـ ينبّه في آخر كلِّ باب (الحرف) على أسماء الصحابة الذين يبتدئ

---

(١) وقد يكون هذا الاختصار من الناسخ، واستبدلت حرف الحاء بكلمة « حديث »، وجعلتها بخط مميّز عريض لتتضح وتظهر.

(٢) **تنبيه**: وقع في حاشية الورقة (١٥٧/أ) ما نصه: « حـ : حيث ما وقع قوله وبه كذا فإنّما يعني في هذا الباب، أو في هذا الحديث، الباء بمعنى في لغة أندلسية ». اهـ.

قلت: لعل الناسخ يقصد بقوله في هذا الباب: أي الإسناد السابق، وهو كالباب للأحاديث الواردة تحته، أما قوله في هذا الحديث فلم يتبيّن لي وجهه، والأظهر ما قدّمت، والله أعلم.

اسمهم بذلك الحرف، إذا كانوا مذكورين في قسم من أقسام الكتاب كالكنى، أو المنسوبين، وغير ذلك.

وقد يكون ذلك الصحابي وارداً في قسم الزيادات فينبِّه على ذلك في باب الحرف الذي يبتدئ به اسم ذلك الصحابي.

- إذا لم يكن في الموطأ من الصحابة من يبتدئ بحرف من الحروف يبيّن ذلك في موضعه اللائق به، وقد يذكر القسم الوارد فيه ذلك الحرف، فيقول مثلاً: « فصل: ليس في الموطأ من الصحابة من له حديثٌ مرفوعٌ أوّلُ اسمِه ظاءٌ معجمة ». « ليس في الموطأ من رجال الصحابة من له حديث مرفوع أوّل اسمه حاءٌ صُرِّح باسمه فيه، وانظر الحاء في الكنى وفي أسماء النساء ».

ومن فائدته أن يكون المعتني بالموطأ عالماً بأسماء الصحابة الذين أخرج لهم الإمام مالك في كتابه.

- يبيِّن في المراسيل عدد أصحابها تحت كلِّ حرف، ويشير إلى ما تقدَّم لهم من الأحاديث المسندة، كقوله: « حرف الألف فيه رجل واحد ... وتقدَّم له مسند عن أبي هريرة ».

- في آخر القسم الأول وهو في الأسماء ذكر عدد الصحابة الذين ترجم لهم، وعدد ما لهم من الأحاديث، وكذا في آخر قسم النساء ذكر عدد أحاديثهنَّ في الموطأ، ثم ذكر عدد أحاديث الموطأ الموصولة، فالمصنِّف بهذا اعتنى بتعداد أحاديث الموطأ، لذا نجده يذكر بعض الأحاديث المركّبة من إسنادين مثلاً، فيقول: « فيُعدُّ بحديثين ».

وهناك بعض النقاط الأخرى اتَّبعها المصنِّف في كتابه، قد تلتحق

بترتيب الكتاب، وهي كالتالي:

- إذا اشترك صحابيان في حديث أو أحاديث، فإنّه يذكر تلك الأحاديث والكلام عليها في مسند أحدهما، ويشير إليها في مسند الآخر منهما.

- أكثرَ المصنِّف من ذكر الفصول في آخر كلِّ مسند أو ترجمة، وهذه الفصول تختلف في سياقها، ففي بعض الأحيان يذكر مناقبَ ذلك الصحابي المترجَم له، أو شيئًا من سيرته، وقد يذكر حديثاً قاله النبي ﷺ في شأنه، وفي بعضها الآخر يذكر كلاماً حول راوٍ من الرواة، وهذا بحسب الفائدة التي يراها أولى بالذكر في ذلك الموضع.

- بعد أن يورد المصنِّفُ حديثاً من الأحاديث يجمع في آخره كلَّ الأحاديث ذات الموضوع الواحد الواردة في كتابه، سواء كانت من المسندات أو المراسيل، فيقول: « انظر حديثِ فلان »، ويذكر الصحابي، أو: « انظره في مرسل فلان »، أو يقول: « تقدّم معناه لفلان »، وهكذا، وبهذا جمع بين بيان أطراف أحاديث الموطأ وجمع أحاديث الموضوع الواحد في مكان واحد.

- إذا كان الصحابي مشهوراً بكنيته دون اسمه، فإنّه يشير إليه في آخر باب كلِّ حرف يبدأ اسم ذلك الصحابي بذلك الحرف، مثاله أن يقول في آخر حرف الجيم: « أبو ثعلبة اسمه جرهم، ويقال: جُرثوم ».

- اعتنى الداني أيضاً ببيان مطابقة الأحاديث للأبواب التي يوردها مالك في الموطأ أو عدم مطابقتها[1].

(١) انظر الأحاديث: (٢/٣٠، ٣٤ - ٣٥)، (٣/٣٦٨ - ٣٦٩)، (٣/٤٤١ - ٤٤٢)، وغيرها.

المطلب الثاني: منهج المصنف من حيث التطويل والاختصار.

ذكر المصنِّف في ديباجة كتابه أنَّه سيومئ في هذا الكتاب إلى أحاديث الموطأ، وسمّى كتابه الإيماء، والإيماء هو الإشارة، يُقال: ومأتُ إليه وَمأً وأومأتُ إيماءً أومئ، إذا أشرتُ[1]، والإشارة تقتضي الاختصار دون التطويل والإسهاب.

ونصَّ المصنف في مواضع عدّة أنَّه راعى في كتابه هذا الاختصار، وذلك إذا أسهب في شرح حديث أو في ذكر علله أو فوائده، كما قال في حديث عمر رضي الله عنه: « إن الله عزَّ وجلَّ خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية ... »، بعد أن تناوله من جهة الإسناد قال: « وهو مذهب أهل السنة، وإنما تكلمنا فيه من طريق الإسناد خاصة، **ولولا شرط الاختصار** لذكرنا ما روي في معناه من صحيح الآثار »[2].

وذكر أيضاً حديث أبي هريرة في مسألة نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا، وذكر بعض الآثار المؤيّدة لمذهب أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات، ثم قال: « **ولولا شرط الاختصار** لعضدنا هذا المذهب بصحيح الآثار »[3].

وذكر أيضاً حديث « كل مولود يولد على الفطرة »، وفيه مسألة مآل أولاد الكافرين وأولاد المؤمنين، ثم قال: « **ولولا شرط الاختصار**

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٤٥/٦).
(٢) انظر: (٢٩٨/٢).
(٣) انظر: (٣٢٩/٣).

لتقصِّينا تلك الأخبار، والأصل ما ذكرناه وما صح من الآثار، وقلَّ ما يخالف معناه »[١].

وسمّاه في بعض المواضع بالمختصر، فقال تحت حديثٍ بعد أن أورد كلامَ بعض الأئمة في عكرمة: « وفي كراهيةِ مالكٍ له، وإدخالِ حديثِه نظرٌ وكلامٌ لا يتَّسِع لبَسْطِه **هذا المختصر** »[٢].

ولم يخرج المصنِّف عن هذا المنهج الذي رسَمَه لنفسه، وذلك واضح جدًّا في كتابه، إلاَّ أنَّه اختصار دون إخلال، فكلُّ حديث في الموطأ تُكلِّم فيه من جهة إسناده، أو اختلف فيه رواتُه وغير ذلك فإنَّه يذكر ذلك ولا يُهمله، ففي إيراد روايات الموطأ قد يذكر من تابع يحيى مثلاً ويسمِّي بعضَهم، ثم يقول: « وطائفة »، أو « وجماعة »، أو « وغيره »، أو « في آخرين »، إلى غير ذلك من العبارات الدالة على المتابعة والموافقة، وقد لا يذكر إلاَّ روايةً واحدة وينبّه أنَّه قد توبع من جماعة، وقد يُبهم الرواة فلا يذكر أحداً منهم، وإنَّما يكتفي بقوله: « رواه آخرون »، أو « من الناس من يرويه »، أو « عند بعض رواة الموطأ »، وهكذا، كما قال في حديث زيد بن خالد: « ألا أُخبركم بخير الشهداء » قال: « **هكذا عند يحيى بن يحيى وطائفة من رواة الموطأ**: عن أبي عمرة، **وقال القعنبي وابن بُكير ومعن في آخرين**: عن ابن أبي عمرة »[٣].

---

(١) انظر: (٣/٣٨٤).

(٢) انظر: (٢/٥٦٠).

(٣) انظر: (٢/١٦٦).

وقال تحت حديث آخر: « وهذا في الموطأ موقوف عن أبي هريرة، **ومن الناس من رفعه عن مالك** »[١]، وأمثلةُ هذا الباب كثيرة جدًّا في كتابه.

وفي إيراد الطُرُق مثلاً قد يورد طريقاً بذكر اسم الراوي، ولا يذكر من تابعه بأسمائهم، وإنَّما يكتفي بقوله: « وغيرُ مالك يرويه كذا »، أو يقول: « هكذا قال مالك وغيره »، أو: « وهكذا قال فلانٌ وغيره ».

وأمثلة هذا الباب أيضاً كثيرة، مثاله قوله في حديث « لا تُعمل المطيّ إلا إلى ثلاثة مساجد ... »، قال: « **هكذا قال مالك وغيرُه عن يزيد.** والمحفوظ عن أبي هريرة: فلقيت أبا بُصرة صاحب النبي ﷺ ... **هكذا قال فيه يحي بن أبي كثير وغيرُه** عن أبي سلمة عن أبي هريرة »[٢].

ذكر حديث يحي بن سعيد أنَّ أبا قتادة قال لرسول الله ﷺ : « إنَّ لي جمّة أفأرجلّها »، ثم قال: « **هكذا هو عند ابن يحي وجماعة** عن مالك مرسلاً. وقال فيه **القعنبي وطائفة:** يحي بن سعيد عن أبي قتادة. **ولفظه عند قراد أبي نوح:** قلت: « يا رسول الله، إن لي جمّة ... ». والحديث مع هذا مقطوع، **وصله عمر بن علي المقدّمي وغيره** عن يحي بن سعيد عن محمد ابن المنكدر عن أبي قتادة، وقال فيه: « فأمره أن يحسن إليها وأن يترجّل كل يوم ». خرّجه النسائي، **وقال ابن عيينة**

(١) انظر: (٣/٥٥٦).

(٢) انظر: (٢/١١١ - ١١٢).

وجماعة عن يحي بن سعيد عن ابن المنكدر أن أبا قتادة، مرسلاً »[١].

وهذا المثال جمع فيه المصنف المنهج الذي اتبعه في بيان الطرق والروايات باختصار.

وهو المنهج الذي سار عليه المصنف في كلِّ موضوعات الكتاب، سواء ما كان منها في التخريج، أم في ذكر الطرق، أو التعليل، أو ذكر فقه الحديث، وسيأتي بيان ذلك كلٌّ في موضعه إن شاء الله، وفي بعض الأحيان يكتفي بذكر طرف الحديث وإسناده وموضعه في الموطأ، وهذا يكثر إذا لم يكن في الحديث أدنى كلام، أو متنه واضح لا تحتاج ألفاظه إلى شرح وبيان[٢].

وفي بعض المواضع استطرد في شرح الحديث، سواء كان من الناحية الإسنادية أم المتنية، ومن ذلك حديث بسرة بنت صفوان (ل:١٨٢/أ ـ ١٨٦/ب)، فقد أكثر المصنف في ذكر علله ومسألة الوضوء من مسِّ الذَّكر، وأقوال أهل العلم في الحديث، وما خالفه، وبلغ ذلك (خمس ورقات ذات وجهين) ثم قال في آخره: « وقد أرخَينا في هذا الحديثِ زِمامَ العنان[٣]، وأطلقنا في ميدانه قَلَم البيان، على أنَّا لم نخرج في ذلك عن طريق الاقتصاد، ولا بلغنا في مدِّ أطنابه كُنْهَ المراد، بَيْدَ أنَّ الكلامَ إذا قَلَّ ودَلَّ اكْتُفي به كيْ لا يُمَلّ ».

---

(١) انظر: (٣/٢١٥ ـ ٢١٧).

(٢) انظر الأحاديث: (٣/٣٩١ ـ ٣٩٢).

(٣) الزِّمام والعِنان، معنى واحد.

المطلب الثالث: منهجه في إيراد الأحاديث، والحكم عليها وتعليلها.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: التخريج:

انتهج المصنِّف في إيراد الأحاديث منهجاً مختصراً، فالكتاب أصله بيان أحاديث الموطأ، بذكر أطرافها والإحالة إلى مواضعها، ثم قد يُتبعها بأحاديث قد تكون مقيّدةً لحديث الباب، أو مخصِّصةً له، أو تبيّن مجملَه، أو تخالفه، وقد يذكر حديث الباب لكن من طرق أخرى مخالفة لطريق مالك أو متفقة معه، وهكذا، وقد انتهج المصنف في ذلك منهجاً أبيّنه في النقاط التالية:

• يذكر طرف حديث الموطأ ويرمز له بحرف الحاء.

• ثم يذكر إسناده، وقد يكون الإسناد مذكوراً في بداية الباب، وهذا في مسانيد المكثرين خاصة، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، أو مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ولا يعيد ذكرَه بعد ذلك.

• يحيل على موضعه في الموطأ، إمَّا بذكر الكتاب والباب، أو بذكر الباب إن كان موضوع الحديث معروفَ الكتاب، أو بذكر الكتاب فقط دون الباب، وإن توالى أكثر من حديث في باب واحد فلا يعيد ذكره، بل يقول: « في الباب »، وهكذا.

• بالنسبة للأحاديث التي يوردها المصنِّف من خارج الموطأ، فإنَّه يعزوها إلى بعض مخرّجيها، ولا يكثر من ذكر من خرّجها، بل يكتفي في ذلك على مصدر أو اثنين، وقد يزيد، فيقول: « وخرّج البزار »، « خرّج

في الصحيح، أو الصحيحين »، « خرّجه البخاري »، « خرّجه الترمذي وأبو داود »، وهكذا.

• من الأشياء المُلاحظة في منهج المصنِّف أنَّه يعزو في كثير من الأحيان الأحاديث إلى مصادر نازلة، وهي في العالية، كأن يعزو الحديثَ إلى البزار أو غيره كأصحاب السنن، وهو مخرّج في أحد الصحيحين بالسند والمتن المذكور، ومن خلال تتّبعي لتلك الأحاديث تبيّنت لي عدّةُ أسباب، أجْمِلُها فيما يأتي مع ذكر أمثلة عليها.

أ ـ قد يعزو للكتاب النازل دون العالي إذا كان في النازل فائدة، كأن يقترن بالحديث كلامٌ لصاحب الكتاب أو غيره، فيه تعليل، أو زيادة بيان، أو إيضاح إشكال، وغير ذلك، ومثال ذلك أنَّه ذكر أحاديث سجود النبي ﷺ في المفصّل، وأورد حديث أبي هريرة من رواية عطاء فقال: « وقال في روايةِ عطاء بن مِيناء : « سجدنا مع رسولِ الله ﷺ في: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ**﴾ و﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾ ». **خَرَّجه أبو داود، ثم قال: « أَسلَمَ أبو هريرة سنةَ ستٍّ عامَ خيبر »، قال: « وهـذا السُّجود من النبيِّ ﷺ هو آخِرُ فعلِه** ».

وحديث عطاء بن ميناء عند مسلم في صحيحه[1].

ومثاله أيضاً في إزالة الإشكال حديث: « إن كان الشؤم في شيء ففي ثلاثة »، عزاه للطحاوي في شرح المشكل، وهو في صحيح مسلم

(١) انظر: (٣/٣١٤).

بإسناده ومتنه[١]، إلاَّ أنَّ كتاب الطحاوي تميَّز برفع الإشكال عن الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

ب ـ قد يذكر حديثاً قبل هذا الحديث المعزو للنازل، ويكونان في موضوع واحد ومصدر واحد، فيكتفي بذكر ذاك المصدر، ولا يعزوه للعالي، مثال ذلك قوله: « وروى أيوب، عن نافع، عن ابن عمر بمعنى حديث الموطأ مشكوكاً في رفعه. **خرّجه أبو داود**.

وخرّج أيضاً من طريق عكرمة، عن أبي هريرة مرفوعاً: « إذا صلى أحدكم في ثوب فليخالف بطرفيه على عاتقيه » ».

فالحديث الثاني ـ حديث أبي هريرة ـ عند البخاري في صحيحه[٢].

جـ ـ أنه قد يذكر جملة من الأحاديث، ثم يجمل تخريجها ويعزوها إلى كتاب واحد، وبعض هذه الأحاديث مخرّج في الصحيح، ومثال ذلك قوله: « روى ابن عباس: « أنَّ النبي ﷺ نهى أن يتنفّس في الإناء أو ينفخ فيه »، وفي حديث أنس: « أنَّ النبي ﷺ كان يتنفّس في الإناء ثلاثا، ويقول: هو أمرأ، وأروى »، ومعناه أنه كان يقطع شربه، وفي حديث ابن عباس مرفوعاً: « لا تشربوا واحداً كشرب البعير ولكن اشربوا مثنى وثلاث ». **والكلُّ في كتاب الترمذي** ».

قلت: وحديث أنس عند مسلم[٣].

(١) انظر: (٣٥٢/٢).
(٢) انظر: (١٣١/٢ ـ ١٣٢).
(٣) انظر: (٢٥٢/٣ ـ ٢٥٣).

د ـ أنّه قد يخرّج الحديث من حفظه، فيعزوه للنازل دون العالي، ومثال ذلك قوله: « وقوله: « فاتحة الكتاب هي السبع المثاني والقرآن العظيم »، خرّجه البزار من طريق شعبة، عن خُبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي سعيد بن المعلّى ».

قلت: والحديث عند البخاري في صحيحه[1].

وقوله أيضاً: « وروى عروة عن عائشة أنها قالت: أهللت مع رسول الله ﷺ في حجّة الوداع بعمرة فكنت ممّن تمتّع ولم يسق الهدي. قال: فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة فقالت للنبي ﷺ: هذا يوم عرفة ولم أطهر بعد، وكنت تمتّعت بالعمرة فقال لها: « أَهِلّي بالحج واسكتي عن العمرة. خرّجه قاسم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عنه ».

قلت: والحديث عند البخاري في صحيحه[2].

ولا يُستبعد أن يَرِد هذا من المصنِّف أعني تخريجه الأحاديث من حفظه، فقد قال في ديباجة كتابه: « ولم أذكر أسانيدي في الموطأ عن سائر الروايات غير رواية يحي، ولا أسانيد الكتب التي **خرّجت منها ما أَحلْتُ في هذا الكتاب عليه** اختصاراً واكتفاء بشهرتها، **ولأنّي إنما ذكرت ذلك على طريق الاستشهاد، وأكثره على المعنى على حال ما تذكّرته**، وبالله تعالى التوفيق ».

---

(١) انظر: (٢/٩١).
(٢) انظر: (٣/٨٣).

فمن هذا يتبيّن أنَّ المصنّف كان من الحفاظ، وما وقع فيه من عزوٍ للنازل دون العالي قليل بالنسبة لمادة الكتاب، وهذا يزيد في بيان منزلته ورفعة مكانته، والله أعلم.

المسألة الثانية: الحكم على الأحاديث وتعليلها:

اعتنى أبو العباس الداني رحمه الله في هذا الكتاب بذكر العلل، ودراستها، وذكر أقوال أهل العلم في ذلك.

والناظر في كتابه هذا يُلاحظ أنَّ الكتاب وُضع لهذا الشأن، فلا يكاد يمرُّ حديث من الأحاديث فيه علّة ما، قادحة أو غير قادحة إلاَّ ويذكر المصنِّف تحته ما خالفه، وقول أهل العلم في الترجيح بين ذلك، وقد ذكر في ديباجة كتابه أنَّه سيعتني بذكر العلل فقال: « وأَتَقَصَّى عِلَلَها وأَجْبُرُ خَلَلَها »، وقد استفاد المصنِّف في ذلك من الإمام في علم العلل الإمام الدارقطني رحمه الله، فكثيرًا ما ينتهج منهجه في ذلك ـ مع الاختصار ـ ويحذو حذوه في ذكر العلّة، وبيان الراجح من الأحاديث والطرق، ومع ذلك لم يَخل كتابه من الردِّ عليه في بعض المواضع، كما أنَّه ذكر تعليل الأحاديث عن أئمة آخرين غير الإمام الدارقطني، ولم يكتف أيضاً بذكر الطرق المخالفة لحديث مالك، بل ذكر أيضاً الاختلاف بين أصحاب مالك، وسأذكر في هذه النقاط منهج المصنِّف في كلِّ ذلك بشيء من الاختصار؛ لوضوحه وبروزه في الكتاب.

• يورد الأحاديث التي خولف فيها مالك رحمه الله، فيذكر المخالفين، مع عدم إهماله ذكر الموافقين له في روايته، ويبيّن الراجح من هذه

الروايات، سواء رواية مالك أم غيره، مثال ذلك:

- ذكر حديث أبي بَصرة الغفاري رضي الله عنه: « لا تعمل المطي إلاَّ إلى ثلاثة مساجد وفيه: « فلَقِيتُ بَصرةَ بن أبي بَصرةَ الغِفاريَّ فقال: من أينَ أقبلتَ؟ ».

قال: « هكذا قال مالك وغيرُه عن يزيد. والمحفوظ عن أبي هريرة: « فلقيتُ أبا بصرة صاحبَ النبيِّ ﷺ »، هكذا قال فيه يحيى بن أبي كثير وغيرُه عن أبي سلمة عن أبي هريرة »(١).

- وأورد حديث: « أفضلُ الصلاةِ صلاتكم في بيوتِكُم إلاَّ المكتوبة ».

ثم قال: « أوقفه مالكٌ في الموطأ، ورفَعَه أبو مُسهر عبد الأعلى بنُ مُسهر، عنه، ورواه موسى بن عقبة، وجماعةٌ عن أبي النضر مرفوعاً. قال الدارقطني : « وهو أصح »، خُرِّج في الصحيحين مرفوعاً مطوّلاً »(٢).

• اعتنى المصنِّف أيضاً ببيان علل رواية يحيى بن يحيى الليثي، وبيّن أيضاً التصحيفات التي وقع فيها، ومخالفته للرواة، وذَكَر الراجح من الروايات سواء كان ذلك في المتون أم في الأسانيد، وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها:

- ذكر حديث زيد بن خالد في كيفية صلاة النبي ﷺ صلاة الليل، وفيه: « فقام رسولُ الله ﷺ فصَلَّى ركعتين طويلَتين طويلتين طويلتين ».

---

(١) انظر: (٢/١١١ - ١١٢).

(٢) انظر: (٢/١٦١ - ١٦٢).

ثم قال: « خالفَ يحيى الجماعـةَ في مسـاقه، والابتـداءُ عنـد سـائر رواة الموطأ بركعتين خفيفتين، وهو المحفوظُ في هذا الحديث »[١].

ـ أورد حديثاً في إسناده مجاهد بن جبر ثم قال: « قال يحيى بن يحيـى في سنده: « مجاهد بن الحَجاج »، وهو تصحيفٌ؛ وإنَّما هو مجاهد بـنُ أبـي الحَجاج مُكَنَّى غير منسوبٍ، وهكذا عند سائرِ الرواة. وهو مجاهد بن جَبر، ويُقال: ابن جُبير، يُكنى أبا الحجاج »[٢].

ـ أورد حديث زيد بن خالد في الرجل الذي غلَّ يوم خيبر فقال: « عن يحيى بن سعيد، عن محمّد بن يحيى بن حَبَّان: أنَّ زَيدَ بنَ خالد قال: « تُوفي رجُلٌ ... »، وذكره. هذا مقطوعٌ عند يحيى بنِ يحيى، لَـم يَذْكُـر فيـه بـين محمّد بنِ يحيى، وبين زيد بنِ خـالد أَحـداً، ووصَلـه سـائرُ رواةِ الموطـأ، إلاَّ أنَّهم اختلفوا في أبي عَمْرَةَ، وابنِ أبـي عَمْـرة ... وقـال يحيـى بـنُ يحيـى في متنِه: يومَ حُنَيْن، وعند جمهورِ الرواة: خَيْبَر، وهو الصواب، يؤيِّدُه مـا جـاء فيه من ذِكْرِ خَرَزَات اليهودِ، وهم أهلُ خيبر »[٣].

ـ أورد حديث: « إذا أصاب ثوب أحداكنَّ الدم ... »، عن هشام بـن عروة، عن أبيه، عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير، عن أسماء بنت أبـي بكـر، ثم قال: « هكذا وقع في كتاب يحيى بن يحيى: هشام بن عـروة، عـن أبيـه، وقوله فيه: عن أبيه، وهَم انفرد به، ولم يُتابَع عليـه، وإنمـا رواه هشـام عـن

---

(١) انظر: (٢/١٦٤ ـ ١٦٥).

(٢) انظر: (٢/١٩٢ ـ ١٩٣).

(٣) انظر: (٢/١٦٨ ـ ١٧٠).

فاطمة، وهي زوجته وابنة عمّه المنذر »[١].

ـ ذكر حديث: « قدم رجلان من المشرق فخطبا ... »، ثم قال: « انفرد يحيى بن يحيى بإرسال هذا الحديث، وهو عند القعنبي وسائر الرواة لزيد بن أسلم، عن ابن عمر، أسنده البخاري عن التنيسي، عن مالك »[٢].

• اعتنى المصنِّف أيضاً بوصل الأحاديث المنقطعة في الموطأ والمرسلة والموقوفة من طرق صحيحة، تنجبر بها أحاديث الإمام مالك رحمه الله، ومن ذلك:

ـ ذكر حديث سالم عن جدِّه عمر بن الخطاب: « أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يَأمرُ بالغُسل ». ثم قال: « وهذا مقطوعٌ في الموطأ، ووَصَلَه خارجَهُ جماعةٌ عن مالك، قالوا فيه: سالم، عن أبيه، عن عمر. خرّجه البخاري هكذا عن جُوَيْرِيَة، عن مالك. قال الدارقطني: وهو الصواب »[٣].

ـ ذكر أيضاً حديث عمر بن أبي سلمة وقول النبي ﷺ له: « سَمِّ اللهَ وكُلْ مِمَّا يَلِيكَ ». ثم قال: « عن أبي نُعيم وَهْب بن كَيسان قال: « أُتيَ رسولُ الله ﷺ بطعامٍ ومعه رَبِيبُه عمر بن أبي سلمة ... ظاهرُه الإرسالُ في الموطأ، وهكذا خَرَّجَه البخاريُّ من طريق عبد الله بن يوسف عن مالك، وانتَقَدَ ذلك الدارقطني في كتاب الاستدراكات، وقال: أَرْسَلَه مالكٌ في الموطأ، ووَصَلَه عنه خالدُ بنُ مَخلد ويحي بن صالح وهو صحيحٌ متَّصِلٌ.

---

(١) انظر: (٢٤١/٤).

(٢) انظر: (٥٤٦/٤)، ، وانظر أمثلة أخرى في: (٢٤٣/٢، ٣٢١، ٣٥٧، ٤٤٣، ٤٨٧، ٥٠٣)، (٦١/٣، ٦٥، ٩٧، ١٤٣، ١٥٦، ١٨٨، ٢٠٤، ٥٢٥)، وغيرها.

(٣) انظر: (٢٨٣/٢ ـ ٢٨٤).

قال الشيخ أبو العبّاس رضي الله عنه: وخَرَّجه الجَوهَرِيُّ في المسند والطحاوي في المُشكل من طريق خالد بن مخلد وقالا فيه: عن مالك، عن أبي نُعيم، عن عمر، وقال ابن عيينة، عن الوليد بن كثير، عن وهب سمعه من عمر، خُرِّج في الصحيح »[١].

ـ ذكر حديث: عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة: أنَّ امرأة كانت تُهراق الدماء ... »، ثم قال: « هذا مقطوع، رواه الليث وجماعة عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن رجل، عن أم سلمة »[٢].

• وإذا لم يكن في الموطأ تصريح بالسماع فإنّه يورد الطرق الأخرى المصرّح بها بالسماع، ومن ذلك:

ـ أورد حديث: « إذا جاء أحدُكم الجمعةَ فليغتَسِل »، ثم قال: « ليس في هذا الحديث أنَّ ابنَ عمر سَمِعَه من النبيِّ ﷺ، وهكذا خَرَّجه البخاري عن مالك. وذَكَرَ فيه اللَّيثُ، عن نافع، عنه سَماعَه منه، خَرَّجه مسلم »[٣].

ـ وأورد أيضاً حديث: « خَمْسٌ من الدَّوابِّ ليس على المُحرِمِ في قتلهِنَّ جُنَاحٌ »، ثم قال: « لَم يَذكر مالكٌ في هذا الحديثِ أنَّ ابن عمر سَمعه مِن رسولِ الله ﷺ، وتابعه جماعةٌ. وذَكَرَ السَّماعَ ابنُ جريج، عن نافع، وتابعَه محمّد بن إسحاق، خَرَّجه مسلم عنهما. والحديث محفوظٌ لابن عمر »[٤].

---

(١) انظر: (٢/٣٠٢ ـ ٣٠٤).

(٢) انظر: (٤/٢٠٧).

(٣) انظر: (٢/٣٧٤).

(٤) انظر: (٢/٣٩١).

• عند ذكر المخالفة لا يكثر من إيراد الطرق، وإنَّما يشير إليها إشارة، كأن يقول: « وتابعه جماعة »، أو « رواه فلان وغيره »، أو « وغير مالك يرويه كذا »، وهكذا، كما تقدّم في حديث أبي بصرة الغفاري[1].

• وقد يشير إلى الاختلاف ولا يذكر أوجه الخلاف ولا الطرق، ومثال ذلك:

ـ قوله: « هذا الإسنادُ هو الصحيحُ، واختُلِف فيه على الزهري »[2].

ـ وقوله: « وذَكَرَ الطيالسيُّ خلافاً في سَنَدِه »[3].

• وقد يذكر في حديث أنَّه معلول ويسكت عن ذكر العلَّة، ومثاله:

قوله: « خرَّجه قاسم والبزار بإسناد معلول »[4].

ـ وقوله: « وقد رُوي عن أنس وابن عبّاس: « خمس وستون »، خرَّجه ابنُ أبي خيثمة عن أنس، والبزار عن ابن عبّاس، وكلُّ ذلك معلولٌ »[5].

• وقد يذكر العلّة ويبيّن وجهها، ومثال ذلك:

ـ قوله: « قولُ مالكٍ في عَبَّاد بن زياد: وهو من وَلَدِ المغيرة بن شعبة، وَهَمٌ انفرَدَ به، وقد انتُقِدَ عليه، وإنَّما هو عَبَّاد بن زِياد بنِ أبي سُفيان، معروفُ النَّسَبِ، وليس بوَلَدِ المغيرة، قاله مسلمٌ وغيرُه. وقولُه: عن

---

(١) وانظر أيضاً: (٢/٩٩).

(٢) انظر: (٢/١٩٩).

(٣) انظر: (٢/٣١٨).

(٤) انظر: (٢/٦٧).

(٥) انظر: (٢/٧٦).

أبيه، زيادةُ وَهَمٍ انفَرَدَ بها يحيى بنُ يحيى في الموطأ، وتابَعَه خَارِجَهُ طائفةٌ، منهم: ابنُ مهدي قال فيه عن مالك: عبَّاد بن زياد رَجُلٌ من وَلَد المغيرة بن شعبة، عن أبيه المغيرة. وأَظُنُّ الوَهَمَ دخلَ فيه بأَنْ سَقَطَ لمالكٍ من الإسنادِ كلمةُ « عن » بين عَبَّاد ورَجُل، فحَدَّثَ به كذلك. والحديثُ على هذا مقطوعٌ. وقد ثَبتت كلمةُ عن عند رَوْح بنِ عُبادة قال فيه: عن مالك، عن الزهري، عن عَبَّاد، عن رجل من ولد المغيرة، عن أبيه المغيرة. وقال الدارقطني: إنْ كان رَوْحٌ حَفِظَهُ عن مالك هكذا فقد أَتَى بالصواب عن الزهري، والصحيحُ عنه: عَبَّاد، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه المغيرة، هكذا قال أبو الحسن »[١].

- وقوله: « وهذا السند معلولٌ؛ لأنَّ الشيخَ مجهولٌ »[٢].

- وذكر حديث ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد اللّيثي، عن أبي أيوب. ثم قال: « سَمِعَه عطاءٌ من أبي أيوب في غَزوة يزيد بن معاوية، قاله مسلم في التمييز، وذَكَرَ أنَّ عُقيلاً وَهِم فيه عن الزهري فقال: عطاء، عن أُبَيِّ بن كعب، وأَبعَدَ ذلك؛ لأنَّ أُبَيًّا مات في أوّلِ خلافةِ عُثمان، ولَم يُدرِكه عطاءٌ. ولعلَّ عُقيلا سَقَطَ من كتابِه أيوب فصحَّف كلمةَ أَبِي بأُبَيٍّ، ثم نَسَبَه »[٣].

• وإذا روي الحديث من عدّة أوجه، فإنّه قد يذكر تلك الأوجه

---

(١) انظر: (٢/٢٤٢ - ٢٤٤).

(٢) انظر: (٢/١٩٦).

(٣) انظر: (٣/١٤٥ - ١٤٦).

ويشير إلى رواتها، ومثال ذلك:

ـ أنَّه أورد حديث البراء بن عازب في ما لا يجوز من الضحايا ثم قال: « عن عَمرو بن الحارث بن يعقوب، عن عُبيد بن فَيْروز، عن البراء. هذا مقطوع. رواه عَمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سليمان بن عبد الرحمن الدّمشقي، عن القاسم مولى خالد بن يزيد بن معاوية، عن عُبَيد بن فَيْروز قال: سألت البراء. ورواه اللَّيثُ بن سعد، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن القاسم مولى خالد، عن عبيد. وقيل لليث: إنَّ شعبة يروي عن سليمان أنَّه سمع هذا الحديث من عبيد بن فيروز. فقال الليث: لا؛ إنما حدّثنا به سليمان، عن القاسم مولى خالد بن يزيد، عن عبيد. ذكره عليٌّ بن المديني في العلل بشواهده وقال: الحديث حديث الليث. وخرّج الترمذي هذا الحديثَ من طريق محمّد بن إسحاق، عن يزيد ابن أبي حبيب، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد. ومن طريق شعبة عن سليمان، عن عُبيد، و لم يذكر فيه القاسم وقال: هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، لا نعرفه إلاَّ مِن حديث عُبيد بن فيروز، عن البراء »[1].

ـ اعتنى أبو العباس الداني رحمه الله بنقل كلام أهل العلم في تعليل الأحاديث، وأكثر في ذلك عن الإمام الدارقطني الإمام في علم العلل، ونقل عنه في مواضع كثيرة جدًّا، وكان النقل من كتب مختلفة، كالعلل، والأحاديث التي خولف فيها مالك، والتتبع، والإلزامات، وكذا نقل عن غيره وتقدّمت بعض الأمثلة في ذلك، كعلي بن المديني، والذهلي،

---

(١) انظر: (٢/١٠٤ ـ ١٠٨).

والبخاري، ومسلم، والترمذي والبزار، والساجي وغيرهم، في كتبهم المصنَّفة في العلل والسنن وغير ذلك، وكان يوافقهم في كثير من الأحيان.

• ومع نقله عن هؤلاء الأئمة الأعلام، إلاَّ أنَّه كان في نقله ناقداً في بعض المواضع، وردَّ بعض أحكامهم إن كانت مخالفة للصواب، وأمثلة ذلك كثيرة جدًّا، ومنها:

ـ ذكر حديث أنس: « نهى عن بيع الثمار حتى تُزهي ... »، ثم قال: « قال أبو مسعود الدِّمشقي: قال فيه مالك: فقيل: يا رسول الله وما تُزهي؟ ويُروى أنه غلط. وذكر الدارقطني أنَّ جماعةً خالفوا مالكاً فقالوا فيه: قال أنس: أرأيت إن منع الله الثمرة ...، جَعَلُوه مِن كلام أنس.

قال أبو الحسن: وهذا هو الصواب، قال: ومالكٌ جعل هذا الكلامَ من قول النبي ﷺ ولا يَثبت ».

ثم قال أبو العباس الداني: « انتهى قولُه، ولا يَلزَمُ قَبُوله مِن أَصْلِهم: إنَّ زيادةَ العدلِ الحافظِ مقبولةٌ، وكفى بمالك »[١].

ـ ذكر أيضاً حديث: « مثل العائد في هبته »، ثم قال: « ذَكَر البزار أنَّ جماعةً رووه عن زيد بنِ أسلم، عن أبيه، ولم يَذكُر أَحَدٌ منهم المَثَلَ غيرُ مالك. وليس كما قال البزار، قد تابَع مالكاً في ذلك خارجةُ بنُ مُصعَب، خَرَّجه الطيالسيُّ »[٢].

---

(١) انظر: (٢/٥٨ ـ ٦١).

(٢) انظر: (٢/٢٧٣).

ـ ذكر حديث ابن عمر: « الدينار بالدينار .. »، ثم قال: « وقال فيه ابن عمر: « هذا عَهْدُ نبيِّنا إلينا »، وذلك يُوهِم سماعَه منه، وهو لَم يسمعْ العهدَ، وإنَّما أخبرَه بهِ أبو سعيد الخُدري ... ولعلَّ ابنَ عمر إنَّما أراد بقوله: « هذا عَهْد نبيّنا إلينا »، أنَّه عَهِدَ به إلى جُملةِ أصحابِه، وهو منهم، فيتناولُه العهدُ وإن كان غائباً في حينِ الأَمر.

وقال الدارقطني: ليس هذا القول بمحفوظٍ. قال: ولعلَّه أراد هذا عَهدُ صاحبنا إلينا، يعني عمر. وذَكَرَ أنّ نافعاً رواه عن ابن عمر عن عمرَ قولَه موقوفاً عليه. وهذا في الموطأ. وقولُ أبي الحسن تَعَسُّفٌ »[1].

ـ وذكر حديثاً من طريق أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: « رأى رجلاً يسوقُ بدنةً فقال: ارْكبها ... ».

ثم قال: « خرّج في الصحيح عن مالك بهذا الإسناد. وقال زكريا ابنُ يحيى الساجي في كتاب الضعفاء: « وهِمَ مالكٌ فيه، إنّما هو أبو الزناد، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة، كذلك رواه الثوري وابنُ عيينة وعبد الرحمن بن أبي الزناد وغيرُهم »، قال: « ولا يَعْرَى أحدٌ من الخطأ ». انتهى قولُه. وقال الدارقطني في العلل: « يُشبه أن يكون القولان محفوظَين عن أبي الزِّناد. قال: وزَعَمَ الواقديُّ أنَّ مالكاً وَهِم في إسنادِه، وقد تابعه جماعةٌ ثقاتٌ منهم موسى بنُ عقبة وغيرُه ».

قال الشيخ أبو العبّاس رضي الله عنه: وخَرَّج البخاري في الصحيح

---

(١) انظر: (٢/٥٠٨ ـ ٥٠٩).

حديثَ: « لا تصوم المرأةُ بغير إذنِ زوجِها ... » لأبي الزِّناد من الطريقين معاً، وهذا يؤيِّدُ ما ذهب إليه أبو الحسن، والله أعلم »[١].

والأمثلة في هذا كثيرة، وإنّما اكتفيت ببعضها خشية الإطالة[٢].

• كما أنَّ المصنِّف رحمه الله اعتنى ببيان أوجه الترجيح، كأن يكون الحديث مخرَّجاً في الصحيحين، أو أنَّ الرواية الراجحة هي رواية الأكثر أو الأحفظ، أو أنَّها رواية القريب عن قريبه، ومثال ذلك:

ـ أورد حديث ابن عمر رضي الله عنه: « دَعْهُ فإنَّ الحَيَاءَ من الإيمَان »، ثم قال: « أَرْسَله بعضُ الرُّواة، والأَصَحُّ إسنادُه عن الزهري، وقد خُرِّج في الصحيح »[٣].

ـ ذكر حديث ابن عمر: أنَّ عمر كانت تصيبه الجنابة ... »، ثم أورد الاختلاف فيه على مالك وغيره، ثم قال: « والصحيحُ قول من قال فيه: أنَّ عمر، ولم يُسنِده إليه، قاله الدارقطني، وهكذا خُرِّج في الصحيح »[٤].

ـ ذكر حديث: « لا تَبْقَيَنَّ في رَقَبَةِ بعيرٍ قِلادةٌ ... ». ثم قال: « عن عبد الله بن أبي بكر بن حَزم، عن عَبَّاد بن تَمِيم، عن أبي بَشير. هكذا خُرِّج في الصحيحين، وزعم محمد بن عمر الواقدي أنَّ مالكاً وَهِم فيه،

---

(١) انظر: (٣/٤٠٠ ـ ٤٠١).

(٢) انظر أمثلة أخرى في: (٢/٢١، ١١٩، ١٢٩، ١٣٨، ١٨٧، ٢٢٢، ٣٤٣ ـ ٣٤٤)، وغيرها مِمَّا سيأتي في ثنايا الكتاب.

(٣) انظر: (٢/٣٤٥).

(٤) انظر: (٢/٤٦٧ ـ ٤٧١).

وأنَّ عبد الله بن أبي بكر رواه عن أبيه، عن أبي بَشير. قاله الدارقطني، ولَم يُصَوِّبه ولاَ خَطَّأَه، ولا احتجَّ لَه ولاَ عليه »[١].

ـ أورد حديث: « ما بَينَ بَيتِي ومِنبَرِي »، وحديث: « سَبعةٌ يُظلُّهم اللهُ يومَ لا ظِلَّ إلاَّ ظِلُّه ... ». من طريق مالك عن خُبَيب بن عبد الرّحمن الأنصاري، عن حَفص بن عاصِم، عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد، على الشك ثم قال: « ورَوى الحَديثَين معاً عُبيد الله بن عمر العُمري، عن خالِه خُبيب بن عبد الرّحمن المذكورِ، عن جَدِّه حَفص بنِ عاصم بن عمر، عن أبي هريرة وحده. خُرِّج هذا في الصحيح، وهو المحفوظُ، تابع العُمريَ في ذلك جماعة »[٢].

• واعتنى المصنِّف أيضاً بالجمع بين الطرق التي ظاهرها التعارض والاختلاف، كأن يكون الحديث مرويًّا من طرق عدة، وكلّها صحيحة، خاصة إذا كانت في الصحيحين أو أحدهما، ومثال ذلك:

ـ ذكر حديث ابن عمر: « إنَّما سنةُ الصلاةِ أن تَنْصِبَ رِجلَكَ اليُمنى وتُثنِيَ رِجلَكَ اليُسرى »، من طريق عبد الرحمن بن القاسم، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه. ثم قال: « ظاهرُه الوَقفُ، وخَرَّجه البخاري في المسند الصحيح ... وقال اللَّيثُ، والثوري، وابنُ عيينة، وغيرُهم في هذا الحديث عن يحيى، عن القاسم، عن عبد الله ابن عبد الله: أنَّ أباه قال: « مِن سنّة الصلاةِ »، وساقَه، ذكره الدارقطني.

(١) انظر: (٣/١٥١ ـ ١٥٢).

(٢) انظر: (٣/٢٦٥ ـ ٢٦٨).

فالحديثُ على هذا مرويٌّ من طريقين »[١].

ـ أورد حديث أبي هريرة: إذا صلّى أحدُكم ثمَّ جَلَسَ في مصلاَّه لَم تزلِ الملائكة تُصَلِّي عليه »، ثم قال: « هكذا هو في الموطأ موقوفٌ، ورَفَعَه الوليد بنُ مسلم، وإسماعيل بنُ جعفر وغيرُهما خارِجَه، عن مالك. قال الدارقطني: ورَفْعُه صحيحٌ، إلاَّ أنَّ مالكاً وقَفَه في الموطأ »[٢].

وأمثلة هذا الباب كثيرة أيضاً.

• ومن منهج المصنِّف أنَّه أطلق على الوجه الراجح عدَّة إطلاقات، فمرة يقول: « وهو المحفوظ »، أو « وهذا أصح »، أو « وهو الصواب »، أو « هذا الإسناد هو الصحيح »، وغير ذلك[٣].

• كما أنَّه أطلق على الوجه المرجوح عدَّة إطلاقات، كقوله: «لم يُتابع على ذلك »، أو « فيه نظر »، « وهذا غير ثابت »، « ليس بمحفوظ »، « غلط انفرد به ولم يتابعه عليه أحد »، « وهو غلط لم يُتابع عليه »، وغير ذلك[٤].

---

(١) انظر: (٢/٣٥٤ ـ ٣٥٦).

(٢) انظر: (٣/٤٨٨ ـ ٤٨٩).

(٣) انظر مثلاً: (٢/١١٢، ١٣٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠، ١٩٩، ٣٤٥، ٣٦٤)، (٣/٢٣٢، ٥٢٥)، (٤/١٧٧).

(٤) انظر مثلاً: (٢/١٨٢، ٣١١، ٤٧٨)، (٣/١٤٣، ٢٠٤).

المطلب الرابع: منهجه في بيان غريب ألفاظ الحديث، وضبط مفرداتها، وبيان معانيها:

اعتنى الداني ببيان الألفاظ الغريبة بإيضاحها وذكر معانيها أو ضبط ألفاظها، وانتهج في ذلك منهجين، فإمَّا يشرحها بنفسه، أو يذكر شرح من سبقه من علماء العربية والغريب، ولم يكتف في ذلك بذكر مفردات الموطأ فقط، بل يشرح الألفاظ في الأحاديث التي يوردها من مصادر أخرى غير الموطأ إن احتاجت إلى شرح وبيان، ومن أمثلة ذلك قوله:

- « قال أبو ذر عبد بن أحمد: بَيْرَحاء اسمان جُعلا اسماً واحداً وبُنيَا على الفتح، مثل رام هرمز. أخبرني به أبو عليّ الجيّاني والصدفي عن أبي الوليد الباجي عنه »[(١)].

- وقوله: « قباء من جملة العوالي. وقال مالك في المدوّنة: العوالي من المدينة على ثلاثة أميال. وحكى البخاري عن الليث عن يونس قال: بُعد العوالي أربعة أميال أو ثلاثة. وقال ابن وضاح: بين قباء والمدينة نحو من ثلاثة أميال »[(٢)].

- وقوله: « البياضي اسْمُه: فَروة بن عَمرو بن وَدْقَة بالدال المهملة، والوَدْقَة: الروضَةُ النَّاعمة »[(٣)].

- وقوله: « قال الخليل وغيرُه: النَّاضِحُ: الجمل يُسقَى عليه »[(٤)].

---

(١) انظر: (٢/٣٩).
(٢) انظر: (٢/٥٦).
(٣) انظر: (٣/٥٧١).
(٤) انظر: (٣/٥٩٢).

ـ وقولـه: « والسَّوِيق: الحبُّ يُقلَى ثمَّ يُطحَنُ وقد يُلَتُّ بالسَّمنِ وغيرِه »[١]. إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة في هذا الباب.

المطلب الخامس: منهجه في علم الرجال والجرح والتعديل.

اعتنى المصنِّف رحمه الله بعلم الرجال، والجرح والتعديل، وأورد في كتابه هذا فوائد عدّة، وتكلّم على رواة كثيرين، في مختلف أبواب علم الرجال، فبيّن المتفق والمفترق، والكنى، والأنساب، والصحابة، وغير ذلك، فكان كتابه هذا شاملاً لعدّة أنواع من العلوم، كما أنّه نقل كلام أئمة في الرواة مِن كتُبٍ تُعدُّ ممّا فُقد من تراث المسلمين، كالتاريخ للنسائي، والضعفاء للساجي، وغير ذلك، وسأذكر في هذا الفصل عدّة نقاط تميّز بها كتاب أبي العباس الداني، فمنها:

• اعتناؤه ببيان من أخرج لهم البخاري ومسلم، أو انفرد به أحدهما، ومَن لم يخرجا له في صحيحيهما.

مثاله: قوله في عمرو بن أبي عمرو: « وخُرِّج عنه في الصحيحين »[٢].

ـ وقوله في العلاء بن عبد الرحمن: « وخَرَّج عنه مسلم دون البخاري »[٣].

ـ وقوله في أبي بَصرة: « ولم يُخرِّج البخاريُّ في الصحيح لأبي بصرةِ شيئاً، وخَرَّج له مسلمٌ غيرَ هذا »[٤].

---

(١) انظر: (١٢٧/٣).
(٢) انظر: (٨٢/٢).
(٣) انظر: (٨٧/٢).
(٤) انظر: (١١٤/٢).

ـ وقوله في خنساء بنت خذام: « ولم يخرج مسلمٌ عن خنساء شيئاً »[١].

ـ وقوله في ثابت بن قيس: « ولم يخرج مسلمٌ عن ثابت شيئاً، وخرَّج له البخاري حديثاً آخر »[٢].

ـ وقوله في حبيبة بنت سهل: « ولم يخرج في الصحيحين عن حبيبة هذه شيء »[٣].

• اعتناؤه بذكر الصحابة وبيان صحبتهم، وإن كان هناك خلاف ذَكرَه، ورجّح ما يراه راجحاً، وقد يبيّن أيضاً أسماء بعض الصحابة وإن لم يرد لهم ذكر في السند، وإنّما ورد ذكر أسماء أبنائهم.

ومثال ذلك كلِّه: ـ قوله: « ولا خلاف أنَّ أبا بصرة من الصحابة »[٤].

ـ وقوله: « ورِفاعةُ هذا هو عمُّه، ورافعٌ وابناه رِفاعةُ وخلاّدٌ كلُّهم من الصحابة »[٥].

ـ وقوله: « وهذا الرجلُ مجهولٌ، لا يُعرف بغير هذا الحديثِ، وليس فيه ما يَدُلُّ على صحبتِه، وقد ذُكر في الصحابة، وفي ذلك نظرٌ »[٦].

---

(١) انظر: (٤/٢٩٩).
(٢) انظر: (٤/٣٦٠).
(٣) انظر: (٤/٢٨٩).
(٤) انظر: (٢/١١٥).
(٥) انظر: (٢/١٥٩).
(٦) انظر: (٣/٥٨٤).

ـ وقوله أيضاً: « وذَكر ابنُ عبد البر في جملَةِ الصحابة ساعِدةَ بن حرام بن سعد بن محيّصة وقال: حديثُه في كسب الحجّام مرسل، ولا تَصِحُّ له صُحبة. ولم يَذكر حراماً ولا سعداً، وذِكْرُه في الصحابة غَلَطٌ، والله أعلم »[١]. إلى غير ذلك من الفوائد والأمثلة الكثيرة.

• اعتناؤه بضبط أسماء الرواة وضبط أسماء آبائهم أو أجدادهم أو أنسابهم، مع بيان بعض الرواة الذين تشتبه أسماؤهم أو أنسابهم بالراوي المترجم له، فيذكرهم تمييزاً وإن لم يرد لهم ذكرٌ في السند، وقد يذكر الضبط عمّن سبقه من العلماء أو عن مشايخه الذين أخذ عنهم.

مثاله: ـ قوله: « وكُريز هذا بضمّ الكاف مصغّرا. وكَريز بفتح الكاف جدّ طلحة بن عبيد الله الخزاعي، مذكور في مرسله. قال ابن وضّاح: كَريز بفتح الكاف في خزاعة، وبضمّها في بني عبد شمس بن عبد مناف »[٢].

ـ وقوله: « قرأتُ على أبي داود المُقرِئ: يُحَنِّس بكسر النون، وعلى أبي عليّ الجيَّاني بفتحها، وعزاه إلى الدارقطني »[٣].

ـ وقوله: « جابر بن عبد الله من بني سَلِمة، بكسر اللاّم وفتح السين، يُقال فيه: سَلَمي بفتحها، حكاه أبو عبيد »[٤].

---

(١) انظر: (٣/٥٩٢ ـ ٥٩٣).
(٢) انظر: (٢/٩٢).
(٣) انظر: (٢/٥١٤).
(٤) انظر: (٢/١٤٠).

- وقوله: « ومحمّد بن يحيى هذا من شيوخ مالك، روى عنه، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وجدُّه حَبَّان بفتح الحاء وبالباء المعجمة بواحدة »[١].

- وقوله: « وأُسَيد، وهو بضم الهمزة وفتح السين، مصغَّراً مخفَّفاً »[٢].

- وقوله: « واسم أبي ذر جُندب بن جنادة، وقيل: بُرير، برائين مهملتين وضم الباء مصغراً »[٣].

- وقوله: « وشتير: بالشين المعجمة مضمومة، والتاء المعجمة بنقطتين من فوقها مصغراً »[٤].

• اعتناؤه ببيان الأسماء المبهمة في السند والمتن.

مثاله: - قوله: « وذكر عبد الغنيُّ بنُ سعيد في كتاب الغوامض والمبهمات له: أنَّ هذا الرجلَ الذي وَطِئَ امرأتَه في رمضان هو سَلمةُ بن صَخرٍ البَيَاضِي، وذَكَرَ شواهِدَه، وفي ذلك نَظرٌ؛ سَلمةُ بنُ صَخر هو الذي ظاهَرَ من امرأَتِه في رمضان احتياطاً على الصَّومِ ... »[٥].

- وقوله: « والرجل السائل لابن عمر هو أميّة بن عبد الله بن خالد ابن أسيد »[٦].

---

(١) انظر: (٢/١٥٧).
(٢) انظر: (٤/٤).
(٣) انظر: (٤/٣٩).
(٤) انظر: (٤/٧٩).
(٥) انظر: (٣/٣٤١).
(٦) انظر: (٢/٥١٨).

ـ وقوله في حديث أم سلمة: « أنَّ مخنَّثاً كان عند أم سلمة ... »، قال: « واسم المخنَّث هِيت »[١].

• اعتناؤه ببيان المتفق والمفترق، والأسماء المتشابهة، للتميز وعدم الخلط بين الرواة.

مثاله: ـ قوله: « الأَغَرُّ لَقَبٌ، وقيل: هو اسمُ أبي مسلمٍ هذا الذي روى عنه السَّبيعي. هكذا أدخله البخاريُّ، وابنُ أبي حاتم في باب: مَن اسمه أَغر. وأمَّا أبو عبد الله الأغَر المذكورُ في الموطأ فاسمُه: سَلمان، وهو مَولى جُهينَة، وهما رجلاَن مَيَّز بينهما البخاري، ومسلمٌ، وعليُّ بنُ المديني، وغيرُهم. وقد قيل: هما رَجلٌ واحدٌ قاله ابنُ أبي خيثمة، وزَعَمَ أنَّ أبا إسحاق السَّبيعيَّ روى عنه فكنَّاه أبا مسلم. وظاهرُ قولِه أنَّ أبا إسحاق انفرَدَ بتكنِيتِه أبا مسلم. وقد خَرَّج أبو داود حديثَ أبي هريرة: « الكِبرياءُ رِدائي » من طريقِ عطاء بن السائِب، عن الأغَر، عن أبي هريرة، وذَكَرَ أنَّ موسى بن إسماعيل شيخَه قال فيه: عن سَلمان الأغر، وأن هنَّاداً قال فيه: عن أبي مُسلمٍ الأغَر. وكأنَّه ذهب إلَى أنهما رَجلٌ واحدٌ اختُلِف في تَسميتِه، والأصَحُّ أنَّهما رجلان اشتَركا في الروايةِ عن أبي هريرة، والله أعلم »[٢].

• اعتناؤه ببيان الإخوة.

مثاله: ـ قوله: « وقال الذهلي: لعبد الله بن الحارث بن نوفل ثلاثة

---

(١) انظر: (٤/٢١٥).

(٢) انظر: (٣/٣١٩ ـ ٣٢٠).

بنون: عبد الله وعبيد الله ومحمّد، روى الزهري عن جميعهم »[١].

ـ وقوله: « وبنو عتيك في الأنصار، وقد كَثُر الخلافُ فيهم وفي نسبةِ بعضهم من بعض، فقيل: جابر وجبر رجلٌ واحدٌ اختُلِف في اسمه، وقيل: هما أخوان، ابنا عتيك بن الحارث بن قيس بن هَيْشَةَ الأوسي من بني عمرو بن عوف، وسَهْلُ بن عتيك رجلٌ آخر، هو سهل بن عتيك بن النُّعمان بن عَمرو، خزرجيٌّ من بني مالك بن النَّجار، واختُلِف في الحارث بن عتيك، فقيل: هو أخو جابر أو جبر، وقيل: هو أخو سهل بن عتيك، وكذلك اختُلِف في عبد الله بنِ عتيك، فقيل: هو أخو جابر أو جبر »[٢].

• اعتناؤه بذكر أسماء من عُرف بالكنى، وكذا العكس، وكذا مَن لا يُعرف له اسم.

ومثاله: ـ قوله: وأبو طَيبة الحَجَّام مولى بني حارثة، قيل: اسمه دينار، وقيل: نافع، وقيل: مَيْسَرة »[٣].

ـ وقوله: « وقال أبو زُرعة وأبو حاتم في أبي عُبيدة هذا: لا يُسَمَّى، اسمُه كنيتُه. وسمّاه مسلمٌ في كتاب الكنى عامِراً »[٤].

ـ وقوله: « وهو مجاهد بن جبر، ويقال: ابن جبير، يُكنى أبا الحجاج »[٥].

---

(١) انظر: (٣/٧٩).
(٢) انظر: (٢/١٤٣ ـ ١٤٥).
(٣) انظر: (٢/٦٤).
(٤) انظر: (٣/٣٩).
(٥) انظر: (٢/١٩٣).

ـ وقوله: « وأبو سُهيل اسْمُه: نافع بن مالك بن أبي عامِر، وأبوه مالك الراوي عن أبي هريرة يُكنى أبا أَنس، وقد قيل في سندِ هذا الحديثِ: نافع بن أبي أنس، وذلك سواء »[١].

ـ وقوله: « وأم علقمة هي مرجانة »[٢].

• اعتناؤه بالجرح والتعديل، وبيان درجة بعض الرواة، خاصة الذين يكون مدارُ كثيرٍ من الأحاديث عليهم.

وفي هذا الباب انتهج المصنِّف منهج الاختصار في ذلك، فلا يورد كلَّ ما قيل فيه، وإنَّما يشير إلى بعض أقوال أهل العلم في ذلك، أو قول أحدهم فقط، ولا يستقصي ذكر الأقوال، ويذكر ذلك غالباً في آخر باب ذلك الراوي كأن يكون مكثراً كترجمة أبي الزبير عن جابر، أو في آخر حديثه، وقد يعبِّر عن ذلك بقوله: « فصل »، ثم يذكر بعض ما قيل فيه، وقد يذكر معه من يشابهه في الاسم واسم الأب تمييزاً، كما أنَّه جرّح بعض الرواة ، وأمثلة ذلك كثير جدًّا، منها:

ـ قوله آخر ترجمة أحاديث أبي الزبير عن جابر: « فصل: أبو الزُّبير هو محمد بن مسلم بنِ تدرس. أَكثرَ عنه مسلمٌ، واستشهد البخاريُّ به مقْروناً. وذكر الساجيُّ عن ابن معين: « أنَّ شعبةَ استحلفَ أبا الزبير فحلف له بين الرُّكن والمقامِ ثلاثَ مرَّاتٍ أنَّه سَمِع مِن جابر ». وقال النسائي في الجنائز: « كان شعبةُ سيِّءَ الرأي فيه، وأبو الزبير من الحفَّاظ، وروى عنه يحيى بن

(١) انظر: (٣/٥٥٥).

(٢) انظر: (٤/١٣٧).

سعيد وأيّوب ومالك، وكان يدَلّس، فإذا قال: سمعتُ جابراً فهو صحيحٌ »[١].

ـ وقوله: « ومُسلم بن يَسار ليس بالبصريِّ ولاَ المكيِّ، هو رجلٌ جُهَنِيٌّ مَدَنِيٌّ مجهولٍ. قال أحمد بن زُهَير: قرأتُ على يحيى بنِ معين حديثَ مالكٍ هذا عن زَيد بن أبي أُنَيسَةَ فكَتَبَ بيدِه على مُسلم بن يَسارٍ: لاَ يُعرَف »[٢].

ـ وقوله: « فصل: خَرَّج مسلم عن سُهيل بن أبي صالح أحاديثَ، واستظْهَرَ به البخاري مقروناً بغيره في الجهاد، وذَكَرَ في **التاريخ** عن علي بنِ المديني: أنَّ سُهيلاً مات له أخٌ فوَجَدَ عليه فنَسِيَ كثيراً، وخَرَّج أبو داود من طريق عبد العزيز الدراوردي، عن ربيعة، عن سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً حديثَ اليمين مع الشاهد. ثمّ ذَكَر بإسنادٍ آخَر أنَّ الدراورديَّ قال: قد ذكرتُ ذلك لسُهيل فقال: أخبرني ربيعة وهو عندي ثقةٌ أنِّي حدَّثتُه إيّاه ولا أحفظه. قال عبد العزيز: « وقد كان أصابت سُهيلا علّةٌ أذهبتْ بعضَ عَقلِه ونَسِيَ بعضَ حديثِه. وقال الساجي في كتابه: أصابه بِرسامٌ في آخِرِ عمره فذهب بعضُ حديثِه، وكان حدَّث ربيعةَ بحديثِ اليمين مع الشاهد ثم نَسيَه سُهيل فكان يحدِّث به عن ربيعةَ عن نفسه. ووثّقه ابنُ معين، ولَم يَرَ حديثَه حُجَّة. وقال النسائي: لا بأس به. قال الشيخ: وسُهيل بنُ ذكوان المكي رجلٌ آخَر روى عن عائشة ووَصَفَها »[٣].

---

(١) انظر: (١٢٥/٢).

(٢) انظر: (٢٩٣/٢).

(٣) انظر: (٤٣٦/٣ ـ ٤٣٨).

- وقوله: « الدمياطي ضعيف ليس من أهل الحديث »[١].

- وقوله: « والمسمى في حديث الموطأ معاذا أو سعداً رجل مجهول »[٢].

- وقوله: « وعبد الكريم هذا ضعيف متروك »[٣].

- وقوله: « هذا حديث لا أصل له، وعبد الله بن المغيرة مجهول »[٤].

المطلب السادس: منهجه في إيراد المسائل الفقهية.

انتهج المصنف في إيراد المسائل الفقهية منهجاً مختصراً، فلا يورد تلك المسائل إلاَّ نادراً، وإنَّما اكتفى في كتابه هذا بالصناعة الحديثية أكثر، مع أنَّ المصنِّف كان من فقهاء بلده، وكان من المفتين كما تقدّم في ترجمته، إلاَّ أنَّه اعتنى في هذا المصنَّف ببيان حال الأحاديث، ويبيّن ذلك أنَّه ذكر حديث: « خَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله تعالى على العِباد ... »، واستطرد شيئاً ما في إيراد الأحاديث الموجبة لصلاة الوتر، ثم ذكر ما يعارضها ثم قال: « وللكلامِ في هذه القاعدةِ موضعٌ غير هذا، وإنَّما قَصدتُ ها هنا بيانَ حالِ الحديثِ »[٥].

ومن خلال دراستي للكتاب تبيّن لي أنَّ المصنِّف يورد المسائل إشارة إليها دون التصريح بها، وفي هذه النقاط بيان لمنهجه في ذلك:

---

(١) انظر: (٤/٤٥٩).

(٢) انظر: (٤/٥٩٣).

(٣) انظر: (٤/٥٧).

(٤) انظر: (٥/٢٣).

(٥) انظر: (٣/٤٦ ـ ٥٥).

• أنَّه لا يصرِّح بالمسائل، وإنَّما يذكر الأحاديث التي تدلُّ على المسألة التي يريد ذكرها، مثاله: أورد حديث أبي هريرة وفيه: « أنَّ النبي ﷺ سجد في ﴿**إذا السماء انشقت**﴾ »، ثمَّ أورد بعده الأحاديث التي فيها أنَّ النبي ﷺ سجد في هذه السورة، وفي غيرها من سوَر المفصّل، ومرَادُه الردّ على مذهب المالكية القائل بأنْ لا سجود في سوَر المفصل(١).

• قد يورد بعض الأحكام الشرعية والمسائل الفقهية دون التصريح بها، وإنَّما يكتفي بإيراد بعض طرق الحديث، وهذه الأحاديث قد تكون تخصيصاً لعامٍّ، أو تعميماً لخاصٍّ، أو إطلاقاً لمقيَّدٍ، وهذا كثير في كتابه، وأكتفي هنا بذكر بعض الأمثلة التي يُستدلُّ بها على غيرها، فمن ذلك:

ـ أورد حديث الموطأ: « أهدى رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ راوِيَةَ خَمْر »، وفيه: « إنَّ الذي حَرَّم شُربَها حَرَّم بيعَها ». ثم قال: « هذا خاصٌّ ».

أي أنَّ الحديث خاصٌّ بتحريم بيع الخمر فقط، وليس فيه تحريمُ بيع سائر المحرّمات، ثم أورد ما يبيّن أنَّ الحكم عامٌّ في كلِّ المحرَّمات فقال: « وجاء عن ابن عباس مرفوعاً: « إنَّ اللهَ إذا حَرَّم شيئًا حَرَّم ثمَنَه ». خَرَّجه الدارقطني في السنن، وخَرَّج عن تميم الداري مرفوعاً: « لا يَحِلُّ ثمنُ شيءٍ لا يَحِلُّ أكلُه وشُربُه »(٢).

ـ ومنها: أنَّه ذكر حديث جابر بن عتيك: « الشهداءُ سبعةٌ سِوى القتل »، وفيه: فصاح النِّسوةُ وبكين، وقوله ﷺ: « دَعْهُنَّ، فإذا وجبَ فلا

---

(١) انظر: الحديث (٣/٣١٣ ـ ٣١٥).

(٢) انظر: الحديث (٢/٥٤٧ ـ ٥٤٨).

تبكينَّ باكية ». ثم تكلّم على الحديث من جهة الإسناد، وقال في آخره: « فصل: قال في هذا الحديث: « إذا وَجَبَ فلا تبْكِيَنَّ باكيةٌ »، وجاء عن ابن عباس أنه قال في حديث طويل ذكره: لما ماتت رُقَيَّةُ بنت النبي ﷺ بكى النساءُ عليها، فجعل عُمرُ يضربهنَّ بسوطِه، فأخذ النبيُّ ﷺ بيده وقال: « دَعْهنَّ يَبْكِينَ »، وقال: « ابْكِينَ، وإيّاكنَّ ونَعِيقَ الشيطان، فإنّه مَهْمَا يَكُنْ مِن القلبِ والعَينِ فَمِنَ اللهِ الرَّحمة، ومَهْمَا يكنْ مِن اليَدِ واللِّسانِ فمِنَ الشَّيطانِ »، وذَكَر سائرَه. خرّجه ابن أبي شيبة ».

ومرادُ المصنِّف من إيراد هذا الحديث بيان أنَّ قوله « لا تبكينّ باكية » ليس على عمومه، وأنَّ المراد لا تبكين صياحاً ولا نياحاً، وأنَّ البكاء على الميت جائز ما لم يشب ذلك نياح وصياح وشق جيب[1].

ـ ومن ذلك أنَّه أورد حديث الجارية، وسؤالها: « أين الله »، وفيه الأمر بالعتق، قال أبو العباس الداني: « وفي هذا الحديثِ الأمْرُ بالعِتقِ مُطلَقاً، وغيرُ مالكٍ يقول فيه: « اعْتِقْها فإنّها مُؤمِنَةٌ »، خرَّجه مسلمٌ في الصلاة ».

ففي حديث مسلم تقييد لما أُطلق في حديث مالك[2].

ـ ومنها: أنَّه ذكر حديث: « كان يأتِي قباءَ راكباً وماشياً ». قال: « وليس فيه عند مالكٍ ذكرُ الصلاةِ، ولا وقتُ الإتيان. وقال فيه غيرُه من طريق ابن دينار: « كان يأتي قباءَ كلَّ سَبْتٍ ». ومن طريق نافع: « فيصلي فيه ركعتين »[3].

---

(١) انظر: (٢/١٤٦).
(٢) انظر: (٢/٣٠٨).
(٣) انظر: (٢/٣٧٨ ـ ٣٧٩).

والأمثلةُ في هذا كثيرةٌ جدًّا في تخصيصِ عامٍّ، أو تقييدِ مطلقٍ، أو تعميمِ خاصٍّ، وغير ذلك ممّا يشير إليه المصنِّف إشارات دون تصريح.

• **ومن منهجه أيضاً أنَّه لا يذكر المسائل والأحكام الفقهية مستوعبة بأدلّتها، وإنَّما يكتفي بالإشارة إلى الاختلاف الواقع في ذلك دون تحرير للأقوال ولا بسط للأدلة**؛ وذلك أنَّه وضع هذا الكتاب مكتفياً بالصناعة الحديثية دون الفقهية، ومن ذلك أنَّه ذكر حديث: « لاَ يَحِلُّ لامرأةٍ تؤمِن بالله واليومِ الآخِرِ تسافِرُ مَسيرَةَ يومٍ وليلةٍ إلاَّ مع ذِي مَحْرَم منها ». قال في آخره بعد أن تناوله من ناحية الإسناد: « واختَلَفَتِ الآثارُ في مسافَةِ السَّفرِ المُشتَرَطِ فيه وجودُ ذِي المَحرَم وفي ذِكرِ الزوج معه »[1].

ـ وقوله في حديث: « كانت ـ أي عائشة ـ إذا ذكرت أنَّ رسول الله ﷺ كان يقبّل وهو صائم تقول: وأيّكم أملك لنفسه من رسول الله ﷺ »: « حَمَل مالك رحمه الله قول عائشة هذا على كراهة القبل للصائم والتحذير منه ... وحمله غيره على إباحة القبل على الإطلاق ... وكلا القولين محتمل، ولكل وجه »[2].

• ومن منهجه أيضاً الردُّ على بعض أقوال المذاهب، خاصة المالكية منهم. إلاَّ أنَّه يشير إلى ذلك بإشارات وتلويح دون إظهار وتصريح، ومن أمثلة ذلك:

أنَّه ذكر حديث: « كنا في زَمَن النبيِّ ﷺ نَبتاع الطعامَ فيبعَثُ علينا من

---

(١) انظر: (٣/٤٩٣).

(٢) انظر: (٤/١٧٠).

يَأمرُنا بانتِقَالِه ». ثم قال المصنف: « وخَرَّج مسلم من طريق عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: « كنَّا نشتري الطعامَ مِن الرُّكبان جُزافاً فنهانا رسولُ الله ﷺ أنْ نَبيعه حتى نَنقلَه مِن مكانه ». وعن سالم، عن أبيه: « أنَّهم كانوا يُضرَبون على عَهد رسولِ الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جُزافاً أنْ يبيعوه في مكانِه حتى يُحَوِّلوه ».

ومراد المصنِّف من إيراد الحديثين ـ وفيهما ذكر الجزاف ـ الرد على المشهور من مذهب مالك القائل بالتفريق بين الجزاف والمكيل، وأن ما كان مكيلا وجب فيه القبض والنقل، بخلاف الجزاف يجوز بيعه قبل القبض والنقل[(١)].

ومنها: أنَّه أورد حديث « المُتبايعان كلُّ واحدٍ منهما بالخِيار على صاحبِه ما لم يَتَفرَّقا إلاَّ بَيعَ الخِيار ». ثم قال المصنف: « وقال فيه اللَّيث، عن نافع: « ما لَم يَتفرَّقا وكانا جميعاً، أو يُخيِّرُ أحدُهما الآخرَ، فإنْ خَيَّرَ أحدُهما الآخرَ فتبايعَا على ذلك فقد وَجَبَ البيعُ، وإنْ تَفرَّقَا بعد أنْ تبايعَا ولَم يَتركْ واحدٌ منهما البيعَ فقد وَجَبَ البَيعُ ». وهذا في الصحيحين. وزاد البخاريُّ من طريق يحيى بن سعيد، عن نافع قال: « كان ابنُ عمر إذا اشتَرى شيئًا يعجبُه فارَقَ صاحِبَه ».

ومراد المصنف من إيراد أثر ابن عمر الرد على مذهب من يقول إنَّما التفرّق بالأقوال دون الأبدان[(٢)].

---

(١) انظر: (٢/٤١٤ ـ ٤١٥).

(٢) انظر: (٢/٤١٧).

ومنها أنَّه أورد حديث: « صلَّى الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوفٍ ولا سَفَرٍ ». ثم قال المصنف: « ليس فيه ذكرُ المَطَرِ، وقال فيه سليمان الأعمش، عن حَبيب بن أبي ثابت، عن سعيد ابن جُبير، عن ابن عباس: « .. بالمدينة في غيرِ خوفٍ ولا مَطر »، خَرَّجه مسلم ».

ومراد المصنف من إيراد حديث مسلم الردَّ على قول مالك في الموطأ إثر الحديث: « أُرى ذلك كان في مطر »[١].

المطلب السابع: مصطلحاته في الكتاب.

ذكر المصنِّف عدَّة مصطلحات عبَّر بها في كتابه، ولم يبيّن ذلك في مقدَّمة كتابه، وبعض تلك المصطلحات جرت العادة على خلافها، وإن كانت طريقة بعض أهل العلم، كوصف الحديث المنقطع بالمقطوع وغير ذلك، وسأذكر في النقاط التالية تلك المصطلحات التي مشى عليها المصنِّف حتى يتضح للقارئ مراده في هذا الكتاب، ثم هي فوائد يستفيدها طالب الحديث، فمن تلك المصطلحات:

• **إطلاقه على الحديث المنقطع لفظ المقطوع[٢].**

وهذا استعمله في جميع الكتاب[٣]، وهو مصطلح اصطلحه بعض أهل العلم قبله.

---

(١) انظر: (٢/٥٤٨ ـ ٥٤٩).

(٢) والمقطوع في اصطلاح المحدّثين: هو الموقوف على التابعين.

(٣) انظر مثلاً: (٢/٨٨، ٩٥، ٩٩، ١٠٥، ١٢٨، ١٣٦). وغيرها.

قال ابن الصلاح: « وقد وجدتُ التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الإمام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما »(١).

قال الحافظ ابن حجر: « قوله: وغيرهما، عنى به الدارقطني والحميدي، فقد وجد التعبير في كلامهما بالمقطوع في مقام المنقطع »(٢).

قلت: وممّن استعمل أيضاً لفظ المقطوع على المنقطع ابن الحصَّار(٣)، وابن عبد البر في بعض المواضع من التمهيد(٤).

• إطلاقه لفظ المرسل على المعلّق والمعضل.

كقول مالك: قال رسول الله ﷺ(٥).

وهذا الاصطلاح مشى عليه كثير من الأئمة في الحكم على الأحاديث، كالبخاري وأبي داود، والدارقطني، وأبي نعيم، والبيهقي، بل قال بعض الفقهاء والأصوليين إنَّ كلَّ ما كان منقطعاً يسمى مرسلاً.

---

(١) علوم الحديث (ص:٤٣)، وانظر: إرشاد طلاب الحقائق (ص:٧٩)، اختصار علوم الحديث (ص:٤٤)، فتح المغيث (١/١٢٦)، وتدريب الراوي (١/٢٤٠).

(٢) النكت (٢/٥١٤).

(٣) كما في فتح المغيث (١/١٢٦).

(٤) انظر: التمهيد (٢/٢٦)، (١٦/٢٥٣)، وفرّق بينهما في مقدّمة التمهيد، واستعمله في أغلب الأحيان على الاصطلاح المشهور عند المحدّثين.

(٥) انظر: (٢/٤٥). عند قول المؤلف: « وذَكَر مالكٌ هذا مرسلاً في باب: رفع الرأس قبل الإمام ».

و(٢/٤٠٨) عند قوله: « واحتجَّ به مرسلاً في الأقضية ».

و(٣/٣٠١) عند قوله: « واحتجَّ به مرسلاً في أبواب الجمعة ».

و(٣/٤٩٩) عند قوله: « واحتجَّ به مرسلاً في الصيدِ ».

قال الخطيب البغدادي: « وأما المرسل فهو ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممّن فوقه، إلاّ أنَّ أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ »(١).

• إطلاقه على الحديث المعلَّل لفظ المعلول.

قال المصنِّف في المقدّمة: « وأَذْكرُ المقطوعَ والموقوفَ اللاّحِقِ بالمرفوعِ، وسائرَ الحديثَ المعلولِ »(٢).

قال ابن الصلاح: « معرفة الحديث المعلل، ويسمّيه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول، مرذول عند أهل العربية واللغة »(٣).

والمعلول قد استعمله كثير من أهل الحديث كالترمذي والدارقطني والحاكم وغيرهم، والأفصح فيه أن يُقال: معلّ(٤).

• قد يطلق لفظ المجهول، ولا يعني به الجهالة المعروفة عند المحدّثين، وإنَّما يعني به المبهم.

مثال ذلك أنَّه ذكر حديث ابن شهاب عن ابن لكعب بن مالك

---

(١) الكفاية (ص:٢١)، وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص:٥٣)، إرشاد طلاب الحقائق (ص:٧٩)، اختصار علوم الحديث (ص:٤٥)، النكت (٥٤٤/٢)، وفتح المغيث (١٥٨/١).

(٢) (٨/٢)، وانظر: (٦٧/٢، ٧٦، ١٩٦، ٢٩٣).

(٣) علوم الحديث (ص:٨١).

(٤) انظر: التقييد والإيضاح (ص:٩٦)، فتح المغيث (٢٥٦/١).

قال: « نَهى رسولُ الله ﷺ الّذين قَتَلوا ابنَ أبي الحقيق عن قتل النِّساء والولدان قال: فكان رجل منهم يقول: برَّحتْ بنا امرأةُ ابن أبي الحقيق بالصِّياحِ ... »، الحديث، قال المصنف: « وبهذا يُنسبُ الحديثُ إلى الرجلِ المجهولِ، وأظنُّه عبد الله بن عَتيك »[١].

- و قوله: « امرأة مجهولة في الموطأ، وهي أم معقل الأنصارية »[٢].

- وقوله: « لعمة حصين بن محصن مجهولة غير مسماة حديث واحد »[٣].

- وقوله: « رجل من الأنصار مجهول، له حديث استقبال القبلة »[٤].

ولا شك أنَّه يعني بالجهالة هنا جهالة اسمه ونسبه، أي أنَّه مبهم؛ لأنَّ مَن ذُكر من الصحابة.

وكذلك قال في آخر القسم الثاني، وهو في الكنى والألقاب والمبهمين: « وهكذا كلُّ حديث يَذكره الصحابيُّ عن غير معروفٍ مِن الصحابة على طريق الحكايةِ فلا يَقصِد بها الروايةَ عنه، فإنَّه يُنسب إلى المعروفِ دون **المجهولِ** »[٥].

فمراده بالمجهول، المبهم في الحديث الذي لم يُعرف اسمه، لا جهالة عينه وحاله المعتبرة عند المحدّثين، والله أعلم.

---

(١) انظر: (٣/٦٠٨).

(٢) انظر: (٤/٣٤١).

(٣) انظر: (٤/٤٧٨).

(٤) انظر: (٥/٣٥٤).

(٥) انظر: (٣/٦١٤).

• إطلاقه لفظة « وبه »، ومراده بالإسناد السابق.

استعمل المصنف لفظة « وبه » إذا أورد حديثاً بإسناد، ثم أتبعه بأحاديث كثيرة بذلك الإسناد الواحد، فلا يكرّره، وإنَّما يكتفي بقوله: « وبه »، أي بذلك الإسناد[(١)].

• إطلاقه على كتاب الصلاة الواقع في الموطأ كتاب: الصلاة الثاني.

وذلك أنَّ مالكاً رحمه الله وضع في الموطأ للصلاة كتابين، أحدهما كتاب: وقوت الصلاة، ويقع في أوَّل الكتاب قبل الطهارة، والثاني هو كتاب: الصلاة، ويقع بعد الطهارة، فلِكَيْ يميّز المصنف بينهما اصطلح أن يسمي كتاب: الصلاة، بقوله: كتاب الصلاة الثاني[(٢)].

• قول الصحابي: « هذا واجب »، أو قوله: « هذا سنة »، يُلحق بالمرفوع.

وقد نص المصنف على ذلك في عدّة مواضع من كتابه، وألحق تلك الأحاديث بأطراف أحاديث الموطأ؛ وقال في ديباجة الكتاب: « وأَذْكرُ المقطوعَ والموقوفَ اللاَّحِقِ بالمرفوعِ »، ومن ذلك أنَّه ذكر قول ابن عمر: « إنَّما سنةُ الصلاةِ أن تَنْصِبَ ... »، الحديث ثم قال: « ظاهرُه الوَقفُ، وخَرَّجه البخاري في المسند الصحيح؛ إذ معناه الرَّفعُ لقوله فيه: « إنَّما سُنَّةُ الصلاة »، والصلاةُ إنَّما تُلقِيَتْ مِن النبيِّ ﷺ وهو بَيَّنَها وسَنَّ سُنَنَها ... »، إلى آخر كلامه رحمه الله[(٣)].

---

(١) انظر مثاله: (١٢٣/٢ ـ ١٢٥).

(٢) انظر مثلاً: (٢٦٩/٢، ٣٠٢، ٣١٤، ٣٧٦)، وغيرها.

(٣) انظر: (٣٥٤/٢).

ـ وذكر أيضاً حديث عبادة : « خمس صلوات ... »، وفيه: قول أبي محمد الصحابي: « إنَّ الوترَ واجبٌ »، ثم قال المصنف: « وقوله: « إنَّ الوترَ واجبٌ » خَبَرٌ قد يُلحقُ بالمرفوع؛ لأنَّ الواجبَ هو ما أوجَبَه اللهُ تعالى في كتابِه أو على لسانِ نَبيِّه ﷺ، فقوله: « واجبٌ »، معناه الإخبارُ بإيجابِ الله تعالى إيَّاه على لسانِ الرَّسولِ ﷺ؛ إذ ليس في القرآن، وإذا قال الصحابيُّ: « أوجب رسول الله ﷺ »، لَم يُطَالَب بنَقْلِ اللَّفظِ وتُلُقِّيَ بالقَبولِ »[1].

• قول الصحابي: « قال رسول الله ﷺ » وإن لم يسمعه منه حجّة، ومراسيلهم مقبولة.

ـ فمن ذلك أنَّ المصنِّف ذكر حديث ابن عمر: « يُهِلُّ أهلُ المدينةِ مِن ذي الحُليفة ... »، وفيه: أنه بَلَغَه قولُه: « ويُهِلُّ أهلُ اليمن من يَلَمْلَم ». ثم قال: « لم يُسَمِّ ابنُ عمر ها هنا من أخبَرَه بيَلَمْلَم، ومراسِلُ الصحابةِ مقبولةٌ؛ لأنَّ بعضَهم كان يأخذُ مِن بعضٍ، وكلُّهم مَحمولون على العدالةِ، وقد كان ابنُ عباس يُكثِرُ الحديثَ ويَرفعُه من غيرِ واسطةٍ، ولَم يَسمع منه إلاَّ يسيراً لِصِغَر سِنِّه، ورُوي عنه أنَّه قال: « ما كُلُّ ما نحدِّثُكم به عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن كان بعضُنا يحدِّثُ بعضاً ويُصدِّق بعضُنا بعضاً، ولا خلافَ أنَّ قولَ الصحابي: « قال رسولُ الله ﷺ » حُجّةٌ، وأنه داخلٌ في المسند، وإنْ احتَمَل أن يكون لَم يَسمعْه[2].

---

(١) انظر: (٤٧/٣)، وذكر نحو هذا الكلام (١٩٨/٣، ٤٩٥).
(٢) انظر: (٣٨٧/٢ ـ ٣٨٨).

ـ وذكر أيضاً حديث ابن عمر: « أنَّ النبي ﷺ خَطَبَ النَّاسَ في بعضِ مغازيه ... »، وفيه: فسألتُ ماذا قال؟ فقيل لي: « نَهَى أن يُنبَذَ في الدُّبَّاء أو في المُزَفَّت »، ثم قال: « لم يَذكر ابنُ عمر مَن أَخبَرَه، فهو داخلٌ في مسنَدِه، وليس بمعدودٍ في المرسَلِ اصطلاحاً؛ لأنَّ أخبارَ الصحابةِ رضي الله عنهم مُتَلَقَّاةٌ بالقَبولِ لعدالَتِهم، وفائدةُ الإسنادِ معرفةُ العدالَةِ »[١].

• حكم القراءة التي قرأ بها الصحابة الرفع وإن لم تثبت في المصحف.

وصرّح بذلك المصنف في عدّة مواضع، وأدرج تلك القراءات في حكم المرفوع فأوردها في كتابه هذا، وعلّل ذلك بأنّها مأخوذة من النبي ﷺ وطريقها النقل، والصحابة رضي الله عنهم شهدوا التنزيل.

ـ فمن ذلك قوله بعد أن ذكر قراءة أُبَيٍّ بن كعب: « **ثلاثة أيَّامٍ متتابعات** »، قال: « وهذا الحديث معناه الرفع؛ لأنَّ القراءة مأخوذةٌ عن رسول الله ﷺ، وطريقُها النَّقل، لا مدخلَ للمقاييس فيها، فما قرأ به الصحابةُ حُمل على الرَّفعِ إنْ لم يُصرِّحوا برفعه؛ إذ لا يُظنُّ بأحدٍ منهم أنّه قرَأَ بما لم يُقْرَأ، هم المُقدَّسون عن ذلك، وبمِثلِ هذا تُلُقِّيَت سائرُ القراءات ... ومِن حُكم هذه القراءة وما كان مثلها، ما لم يَثْبُتْ في المُصحفِ، ولا أُجْمِعَ عليه أَنْ تُحْكَى وتُروى، ولا يُقرأ بها في صلاةٍ، ولا فيما يُتلَى من القرآنِ، إذا لم تَنْقُلها الكافَّةُ نَقْلَ تواترٍ، وإنَّما تُقرأ كذلك ما ثَبَتَ في المصاحفِ وما نُقِلَ تواتراً؛ لأنَّ نَقْلَ التواتر يُوجِبُ العلمَ ضرورةً وقطعاً، وليس عندنا من القرآن الثابتِ غيرِ المنسُوخِ إلاَّ ما عُلِمَ ضرورةً أنَّه مِن

---

(١) انظر: (٢/٤٣٣).

كلامِ الرَّب سبحانه، وما لم يَنقلْه إلاَّ الآحادُ و لم يَبلغْ حَدَّ التواتـرَ فـلا يَقـعِ العِلمُ الضروريُّ به، ولا يُطلقُ القولُ بأنَّـه مـن القـرآن المـنزَّل، وإنْ احتمَـل عندنا أن يكون اللهُ تعالى قد أنزله على رسولِه ﷺ ثم نَسَخَه، لكنـه يُحكـى ويُروى، وإن تضَمَّنَ حُكْماً لَزِمَ العملُ به، وكـان حُجّـةً إن اتَّصَـلَ سَـنَدُه، وثبَتَتْ عدالةُ ناقِليهِ، و لم يُعارِضْـه مـا يَدْفَعُـه، وللكـلامِ علـى هـذه القـاعدةِ مَوضعٌ غير هذا »[١].

ـ وذكر أيضاً قراءة عمر يَقرأ: ﴿فَامْضُوا إِلَى ذِكْـرِ اللهِ﴾، ثـم قـال: « وهي قراءةٌ تُؤثَر عن ابنِ مسعود، وهذا الحديث معناه الرَّفعَ؛ لأنَّ القـراءةَ مأخوذةٌ عن رسولِ الله ﷺ مُتَلَقَّاةٌ مِن الصحابة رضي الله عنهم فما قَرؤوا به تُلُقِّيَ بالقَبول، و لم يُظَنَّ بأَحَدٍ منهم أنَّه قـرَأَ إلاَّ بِمَـا أُقْـرِئَ، لا سِيَمَا عُمـر رضي الله عنه، مع ما عُلِمَ من تَحَرِّيه وإنكارِه على من قَرَأَ بما لم يَسْمَعْه، أو رَوَى عن رسولِ الله ﷺ ما لم يَبْلُغْه، وقـد كـان يَسـمَعَ مِـن رسـولِ الله ﷺ سورةَ الجُمعة في كلِّ جُمعةٍ »[٢].

ـ وذكر أيضاً حديث عبد الله بن عمر قرأ: ﴿**يأيّها النـبيّ إذا طلّقتـم النساء فطلّقوهن**﴾ (لقبل) عدّتهنّ، ثـم قـال: « معنـاه الرفـع؛ لأنّ القـراءةَ كالآيةِ، والكلُّ مِن عند الله تعالى، تلقّاه الصحابةُ من الرسولِ ﷺ فما نَطَقوا به منه فقد شَهِدوا تنزيله »[٣].

---

(١) انظر: (٢/٩٣ ـ ٩٤).
(٢) انظر: (٢/٢٨٥).
(٣) انظر: (٢/٤٨٨).

• قول الصحابي: « هذا عهد نبيّنا إلينا »، ولم يشهد الواقعة يريد بذلك جنس الصحابة وهو منهم.

فمن ذلك أنّه ذكر حديث ابن عمر « الدِّينارُ بالدِّينارِ والدِّرهمُ بالدِّرهمِ، لا فضلَ بينهما ».

ثم قال: « وقال فيه ابن عمر: « هذا عَهْدُ نبيِّنا إلينا »، وذلك يُوهِم سماعَه منه، وهو لَم يسمعْ العهدَ، وإنَّما أخبرَه به أبو سعيد الخُدري ... ولعلَّ ابنَ عمر إنَّما أراد بقوله: « هذا عَهْد نبيّنا إلينا »، أنَّه عَهِدَ به إلى جُملةِ أصحابِه، وهو منهم، فيتناولُه العهدَ وإن كان غائباً في حينِ الأَمر »[١].

• طرق معرفة الصحابي.

ذكر المصنِّف رحمه الله حديث الرجلٍ من بني أَسد الذي قال: « نَزلتُ أنا وأهلِي ببقِيعِ الغَرقَد، فقال لِي أهلي: اذهبْ إلى رسولِ الله ﷺ فتَسأله لنا شيئاً نأكُله ... ». ثم قال المصنِّف: « هذا وما أشبَهَه قد يُلحَقُ بالمسند، وإنْ لَمْ يُسَمَّ الصَّاحبُ، ولا عُرِفَ، ولا عَلمنا صُحبتَه إلاّ مِن لفظِ حديثِه؛ إذا كان التابعيُّ الراوي عنه مِن العلمِ والعدالَةِ والثقَةِ والأمانَةِ بحيث يُؤمَنُ التدلِيسُ منه، وإشكالُ الصحبةِ عليه، والتباسُ حالِ المرويِّ عنه، وهذا كقولِ التابعيِّ المَرضِيِّ: « حدَّثني رجلٌ من أصحابِ النبيِّ ﷺ »؛ فإنَّه مقبولٌ وإنْ لم يُعَيِّنه؛ لأنَّ فائدةَ التَّعيينِ معرفةُ العدالة، والصحابةُ كلُّهم عدولٌ »[٢].

---

(١) انظر: (٢/٥٠٨ ـ ٥٠٩)، وتعليق المصنف على قول الإمام الدارقطني: « ولعلَّه أراد هذا عَهدُ صاحبِنا إلينا، يعني عمر ».

(٢) انظر: (٣/٥٧٤).

وذكر أيضاً حديث صالح بن خَوَّات، عن مَن صلَّى مع رسولِ الله ﷺ يومَ ذاتِ الرِّقاع صلاةَ الخوف، ثم قال: « لم يُسَمِّ صالحٌ في هذه الرواية مَن حدَّثه بالحديثِ، وخُرِّج هكذا في الصحيحين من طريق مالك، وهو حديثٌ مسنَدٌ صحيحٌ؛ لأنَّ صالحاً تابعيٌّ، سَمع سَهلَ بنَ أبي حثمة وغيرَه من الصحابة، ولا يَخفى عليه من صَحِبَ النبيَّ ﷺ وشَهِدَ معه المشاهدَ، مِمَّن يَدَّعِي ذلك كاذباً، ولو اتُّهم في مثلِ هذا لاتُّهِمَ في حديثِه. قال الأثرمُ: قلتُ لأحمد بن حنبل: « إذا قال رجلٌ من التابعين: حدَّثني رجلٌ مِن أصحابِ النبي ﷺ ولَم يُسَمِّه فالحديثُ صحيحٌ؟ قال: نعم »[١].

هذا ما تبيّن لي من منهج المصنف في كتابه، وقد راعيتُ في ذكر ذلك إيرادَ بعض الأمثلة فقط خشيةَ التطويل، وعلى العموم فالمصنِّف تكلّم على كلِّ حديث بما رآه مناسباً مراعياً في ذلك ذكرَ فوائده الحديثية مِن اختلافٍ في الروايات، أو الأسانيد، أو تعليلِ روايةٍ وتصويبِ أخرى، أو بيانِ حال الرواة، وغير ذلك من أنواع علوم الحديث المبثوثة في كتابه، كما أنَّه لم يخلِ كتابَه من الفوائد الفقهية والعقدية، وكذا شرح الكلمات الغريبة وغير ذلك، فالكتاب موسوعة مختصرة فيه فوائدُ علمية جمَّة يجتنيها الباحث، فكلُّ حديث تناول المصنِّفُ فيه علماً من العلوم، فالقارئ لا يملُّ من قراءته، والباحث يجد فيه بغيته، نسأل الله أن يجزيَ مصنِّفَه خير الجزاء، والله أعلى وأعلم.

---

(١) انظر: (٥٩٨/٣).

المبحث الخامس: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق

ـ هي نسخة فريدة فيما أعلم، أصلها محفوظ بمكتبة كوبريلي بتركيا[1]، (برقم:٢٥٣)[2]، صورت نسخة منها عن طريق الشيخ الفاضل د ـ عبد الصمد بن بكر عابد حفظه الله تعالى.

ـ **وعدد لوحاتها**: (٢٧٩) لوحة ذات وجهين، إلاَّ اللوحة الأولى والأخيرة فهما من وجه واحد، وفي كلِّ لوحة (١٩) سطراً.

ـ **الخط**: تعدّدت خطوط الناسخين في هذه النسخة إلى ثلاثة خطوط:

فالأوراق الأولى منها مكتوبة بالخط المشرقي، وهذا يمثِّل بداية الكتاب إلى اللوحة التاسعة (أ)، وكذا اللوحة الأخيرة من الكتاب.

وفي اللوحة التاسعة (ب) يبدأ الخط الأندلسي إلى ما قبل اللوحة الأخيرة من الكتاب.

وتخلل ذلك في اللوحة (١٨٢/ب)، و(١٨٣/أ) خط آخر يخالف هذا الخط.

وأما الخط المشرقي فالذي يظهر أنَّه حديث، بخلاف الخط الأندلسي،

---

(١) تقع في إستانبول ـ تركيا ـ، جعلت في مدرسة صغيرة تشرف على الشارع العام، خلفتها أسرة كوبريلي ومحمد عاصم بك والسلطان أحمد، وتبلغ عدد نسخها (٢٥٠٠) مخطوطة، ولها فهرس مطبوع، وقاعة للمراجعة يحجب بينها وبين جدران الخزانة فاصل خشبي. انظر: الخزائن العامة في إستانبول وأشهر مخطوطاتها لسامي الدهان (ص:١٩٥ ـ مجلة المجمع العلمي العربي).

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي (١/١٣٩)، تاريخ التراث العربي (١/٣/١٤٠).

ولعلَّ النسخة كانت كلّها بخط واحد، ثم حدث أن بدأت تتلاشى أوراقها الأولى بسبب الرطوبة أو غير ذلك، فحفاظاً عليها من الضياع أُعيد كتابة الأوراق الأولى، والورقة الأخيرة حفاظاً عليها؛ ولذا صار لها أكثر من خط، والله أعلم.

ـ **تاريخ النسخ:** ليس في النسخة ما يدل على تاريخ النسخ، وأشار فؤاد سزكين، ورمضان ششن أنَّها كُتبت في القرن السابع الهجري، والله أعلم.

ـ **اسم الناسخ:** لم يُذكر اسم الناسخ، إلاَّ أنَّ ثمّة تعليقات تدل على أنَّه كانت له عناية بالحديث، وإن كان لا يُوافق على بعضها(١).

ـ استعمل الناسخ في الكتاب المداد الأسود، إلاَّ في مواضع فاستعمل المداد الأحمر، كقوله: **قال الشيخ أبو العباس رضي الله عنه**، وإشارته للحديث بقوله: **ح**، رمزاً للحديث، وكذا كلمة **فصل**، وكذا بداية المسانيد، كقوله **مسند أبي هريرة**، وعند ذكر الرواة عن الصحابة إن كان من المكثرين، **كسعيد بن المسيب عن أبي هريرة**، مثلاً، وهكذا(٢).

وصف النسخة من حيث الجودة والعناية بها وضبطها:

الكتاب كما أسلفت مكتوب بخطّين، وإن كان الخط المشرقي عدد

---

(١) انظر مثال ذلك: (٥١٧/٢، حاشية ٢)، (٣٠/٣ ـ ٣١، حاشية ٥)، (١٦٠/٣، حاشية ٧)، (٥٧٩/٣، حاشية ١).

(٢) المداد الأحمر في المصورة ظهر بالأسود العريض، ويدل على أنَّه في الأصل بالحمرة قول الناسخ في اللوحة (٢٢٥/أ): «... هذا الموضع المعلم بالحمرة ...».

أوراقه قليلة جدًّا بالنسبة لما كتب بالخط الأندلسي، إلاّ أنَّ الأخطاء في أوَّل الكتاب كانت ظاهرة مع قلة الأوراق، فوقع الناسخ في تصحيفات وتحريفات لا تحتاج إلى كبير جهد في معرفتها[١]، ومن ذلك أنَّه وقع سقط في اللوحة الثامنة عند قول المصنف: « وحَكَى[٢] أنه قولُ الحسن، وقتادة. ثم قال: « أحسب أنهم ذهبوا إلى ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: اطلبوها لسبع يبقين. ورأى أنَّ ذلك غَلَطٌ من التأويل »[٣].

كذا وقع في النسخة، ويظهر أنَّ فيها سقطاً، ولم أهتد لصاحب هذا الكلام، والله أعلم.

هذا مجمل ما في بداية المخطوط المكتوب بالخط المشرقي، وهو قليل.

ثم إنَّ النسخة نُقلت من نسختين، أولاهما نسخة متقنة جيّدة، والأخرى وصفها الناسخ بأنَّها نسخة فيها خلل، وكان بدء النقل منها من اللوحة: (٢٢٥/أ) إلى آخر الكتاب، وعليه فسوف أصف المخطوط على قسميه.

أما القسم المكتوب بالخط الأندلسي والمنقول من نسخة متقنة فقد اعتُني به كثيراً، ويدل على ذلك عدّة أمور:

١ ـ أنَّها نُقلت من نسخة منقولة من نسخة قُرأت على المؤلف أبي العباس رحمه الله، كما جاء في هامش اللوحة (٢٢٥) عند قول المصنِّف:

---

(١) انظر على سبيل المثال: (٢/٧، ٢٢، ٢٥، ٣١، ٣٣).

(٢) ضبطها الناسخ بضم الحاء على البناء للمجهول، وهو خطأ، وما بعده يدل عليه.

(٣) انظر: (٢/٦٩).

عن زياد بن أبي زياد مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ﷺ » ما نصُّه: « **حاشية: شاهدتُ في حاشية الأصل المعارض به قبالة هذا الموضع المعلم بالحمرة ما مثاله: انتهى ما كان عند القاضي أبي بكر بن عبد الحليم من النسخة التي قرأها وقيّد فيها على الشيخ المؤلف، ومن العلامة إلى آخره من نسخة أخرى فيها خلل** ».

٢ ـ أنَّ النسخة مقابلة، وفيها تصحيحات في الهامش، ولَحَق، وضرب على بعض الكلمات والجمل الزائدة في النص، وقد قال الإمام الشافعي: « إذا رأيتم الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهدوا له بالصحة »[١]، كما أنّه ذكرت كلمة: « بلغت عرضاً »، أو « بلغ العرض »، أو « بلغ »، أو « بلغت المقابلة »، التي تدل على المقابلة في عدة مواضع من الكتاب[٢].

٣ ـ أنَّ الناسخ إذا لم يجزم بخطأ ما في النسخة كتب كلمة: « كذا » في هامش الكتاب، أي أنّه كذا وجده[٣]، وفي بعض الأحيان يصوِّب ما يراه خطأ فيقول: « صوابه كذا »[٤]، أو « سقط من الأصل ولا بد منه »[٥]، أو « ليس في الأصل كذا »[٦]، أو « في الأصل كذا »[٧]، وقد يكون

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (ص:١٣٤).
(٢) انظر مثلاً: (ل:١٧، ٢٠، ٣٠، ٣٥، ٤٣، ١٠٨)، وغيرها.
(٣) انظر مثلاً: (ل:٥٢/أ)، (ل:٨٤/أ)، (١٨٥/أ)
(٤) انظر مثلاً: (ل:٩/ب)، (١٩٢/ب).
(٥) انظر مثلاً: (ل:١٧٦/ب).
(٦) انظر مثلاً: (ل:٢٣/ب).
(٧) انظر مثلاً: (ل:١٠٩/ب)، (ل:١٤٩/أ)، (ل:١٦٣/ب).

النسخ سيّئاً في بعض الكلمات فيخرج الناسخ لَحَقاً يبيّن فيه تلك الكلمة ويقول: « بيان، أو بيانه كذا »(١).

٣ ـ أنَّ الناسخ قد يعلّق على بعض المواضع ممّا يرى ويظنُّ أنَّ المصنِّف أخطأ في ذلك(٢)، أو يوضِّح كلامه(٣)، وقد يذكر بعض أقوال أهل العلم للفائدة(٤).

٤ ـ كما أنَّه اعتنى بنقل الحواشي الموجودة في النسخة التي نقل منها، ومثاله أنَّ أبا العباس الداني ذكر عدد الأحاديث التي مضت في الأقسام الثلاثة الأولى (الأسماء، والكنى، والنساء) فقال: « وجميع حديثهم ستمائة حديث »، علّق الناسخ عليه بقوله: « حاشية في الأصل: هذا نقص عدد، وهكذا وقع في الأصل، والعدد في الأحاديث مائة حديث وستة وثلاثون حديثاً »(٥).

٥ ـ كما تميّزت النسخة أيضاً بنظام التعقيبة، والتعقيبة هي الكلمة التي تكتب أسفل الصفحة اليمنى غالبا لتدلّ على بدء الصفحة التي تليها(٦). وكانوا يفعلون هذا وصلاً للجمل بعضها ببعض، وتفادياً لاضطراب أوراق النسخة إذا تداخلت فيما بينها.

---

(١) انظر مثلاً: (ل:٣٢/أ)، (ل:٥٢/ب)، (ل:٥٨/أ)، (ل:٨٨/أ).

(٢) انظر: (٢/٢٠٥، حاشية ١)، (٢/٥١٧، حاشية ٢).

(٣) انظر مثلاً: (ل:٩٨/أ)، (ل:١٠٣/ب)، (ل:١٣٩/أ)

(٤) انظر مثلاً: (ل:٦٩/ب)، (ل:١٧٢/أ)

(٥) (ل:١٩٦/أ).

(٦) انظر: تحقيق النصوص ونشرها (ص:٤١).

٦ ـ أنَّ الناسخ كان ينقل من الأصل، وكانت عنده نسخة أخرى أشار في مواضع إلى الفرق بينها وبين الأصل الذي ينقل منه، مشيراً إليها في الهامش بحرف الخاء[(١)].

هذا وصف مجمل للقسم المنقول من النسخة المنقولة عن نسخة القاضي أبي بكر بن عبد الحليم التي قرأها وقيّدها على المصنف، وهي موثوقة يُعتمد على مثلها في تحقيق الكتاب لشدّة عناية الناسخ بها وتصحيحها ومقابلتها، ومع هذا الاعتناء والضبط وقعت في النسخة بعض الأخطاء القليلة بالنسبة لحجم الكتاب، من تقديم وتأخير، أو تصحيف وتحريف، يأتي بيانه في قسم التحقيق[(٢)].

أما القسم الثاني، وهو الموصوف بأنّه منقول من نسخة فيها خلل كما تقدّم، وهي تمثّل (٥٣) لوحة من آخر الكتاب، فالأخطاء فيه واضحة، والنقص ظاهر في كثير من مواضعها، ومع ذلك اعتنى الناسخ بتصويبها، وكثر فيه قوله: « كذا »، « لعله كذا »، « أظنه كذا »، « صوابه كذا »[(٣)]، وسقط من النسخة بعض الكلمات ممّا أدى إلى عدم استقامة الكلام، مثل قوله: « وروي عن أبي قتادة أنَّ النبي ﷺ أمر أن يُجعلا معاً في قبر واحد، خرّجه، وجاء »، كذا ولم يذكر مخرّجه ووضع الناسخ فوقه ضبّة[(٤)].

---

(١) انظر: (ل:٥٥/أ).

(٢) انظر مثاله: (٢/١٧١، حاشية ١،٢)، (٢/١٨١، حاشية ١). (٢/٢٠٧، حاشية ٥).

(٣) انظر: (ل:٢٢٦/ب)، (٢٢٧/ب)، (٢٣٣/أ،ب)، (٢٥٤/أ،ب)، (٢٥٥/أ)، وغيرها كثير.

(٤) انظر: (ل:٢٣٤/ب)، ومثله أيضاً في (ل:٢٣٥/أ).

وسقط أيضاً من النسخة مرسل القاسم، وقد أحال عليه المصنف في قسم الأسماء، مسند عبد الله بن عباس (٢/٥٣١)، ولم أقف عليه في النسخة، وموضعه في (ل:٢٤٦) من هذا الكتاب قبل حرف السين، وكذا نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/٢٢٠) عن الداني أنّه قال في عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري: «هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرة»، وهذا النقل موضعه مرسل القاسم بن محمد؛ لأنَّ عبد الرحمن يروي عن القاسم بن محمد، وعنه مالك في الموطأ فقط. ونقْلُ الحافظ لا وجود له في النسخة ممّا يدل على وجوده في أصل المصنف وسقوطه من النسخة التي بين أيدينا، ويدل أيضاً أنَّ ابن حجر رحمه الله كان يمتلك نسخة غير هذه النسخة.

الفصل الرابع:

موارد المؤلِّف في الكتاب

ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث

المبحث الأول: ذكر رواية يحيى بن يحيى للموطأ، فهي الأصل في الباب.

المبحث الثاني: ذكر روايات الموطأ الأخرى التي اعتمدها المصنف.

المبحث الثالث: ما صرح فيه المصنف باسم الكتاب.

المبحث الرابع: ما نقله المصنِّف وأبهم في نقله أسماء المصنفات.

تمهيد

إنّ علم الحديث علمٌ مبناه على الرواية والسماع والتلقي، والطريقة المتبعة عند سلفنا الصالح هي بالطلاّب على الشيوخ، أو بإجازة الشيوخ لهم تلك المرويات إما بقراءتها عليهم كاملة أو غير ذلك من أنواع الإجازات المنصوص عليها في علم مصطلح الحديث، والمصنف رحمه الله كانت طريقته في ذلك كطريقة من تقدّمه، فقرأ الكثيرَ من الكتب على مشايخه، بل كان هو القارئ لبعض الكتب على محدّث المغرب أبي عليٍّ الصدفي وعلى غيره(١).

وذكر المصنِّف بعض أسانيده لموطأ مالك برواية يحيى بن يحيى، ولم يذكر أسانيده إلى الموطآت الأخرى، ولا الكتب التي ذكرها في كتابه اختصاراً واكتفاءاً بشهرتها، فقال: « ولم أذكر أسانيدي في الموطأ عن سائر الروايات غير رواية يحيى، ولا أسانيد الكتب التي خرّجت منها ما أَحَلْت في هذا الكتاب عليه اختصاراً واكتفاءًا بشهرتها؛ ولأنِّي إنما ذكرت ذلك على طريق الاستشهاد، وأكثره على المعنى على حال ما تذكّرته، وبالله تعالى التوفيق »(٢).

---

(١) انظر: مثال ذلك في معجم أصحاب أبي علي الصدفي (ص:٢٠٨)، وأسانيده للموطأ في مقدمته لهذا الكتاب.

(٢) انظر: (١٣/٢).
والذي يظهر أنَّ كلَّ الكتب التي ذكرها المصنف يرويها بإسناده إما سماعاً أو قراءة على شيوخه،، ويدل عليه قوله في كتاب ذكره لابن شعبان المالكي في مسألة إتيان المرأة من الدبر (٣٦٥/٤ ـ ٣٦٦)، قال: « أُجيز لي هذا الكتاب ولم أقرأه ».

ومن هذا النص يتبيّن أنَّ المصنِّف ذكر أقوال أهل العلم من كتبهم على حال ما تذكّره وحفظه، وقد يذكر الكتاب المنقول منه، وقد لا يذكره، وإنما يعزو الكلام إلى صاحب الكتاب دون التنبيه من أيّ كتبه نقل، وذلك لشهرة الكتاب المنقول منه مثلاً.

فتبيّن لي أن أقسّم هذا الفصل إلى عدّة مباحث:

المبحث الأول: ذكر رواية يحيى بن يحيى للموطأ، فهي الأصل في الباب.

ويكون البحث فيه على النحو التالي:

- ترجمة موجزة ليحيى بن يحيى الليثي.
- ثناء العلماء عليه.
- سماعه للموطأ.
- منزلته في الرواية عن مالك.
- الرواة عنه، وفيه ذكر الفرق بين رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه، ورواية محمد بن وضاح القرطبي، عن يحيى بن يحيى.
- النسخ الخطية للموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، وفيه وصف للنسخ المعتمدة في التحقيق.
- المطبوع من رواية يحيى، وفيه ذكر الطبعة المشهورة، وهي طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وأهم المآخذ عليها.

المبحث الثاني: ذكر روايات الموطأ الأخرى التي اعتمدها المصنف.

ويكون البحث فيه على النحو التالي:

- ترجمة موجزة لصاحب الرواية.
- ثناء العلماء عليه.
- سماعه للموطأ.
- منزلته في الرواية عن مالك.
- نسخ الرواية المطبوع منها والمخطوط إنْ وُجد، وقد يُذكر أهم المآخذ على المطبوع.

المبحث الثالث: ما صرح فيه المصنَّف باسم الكتاب.

وذكرت فيه اسم الكتاب كما ذكره المصنف، والمواضع التي ذُكر فيها الكتاب، أو بعضها إن أكثر منها المصنِّف، وذكرتُ من ذكر الكتاب من العلماء إن لم يكن مشهوراً، وكذا نبّهت على وجوده إمَّا مطبوعاً أو مخطوطاً، وإن سكتُّ فيعني أنِّي لم أقف عليه لا مطبوعاً ولا مخطوطاً، وقد أنبِّه أيضاً على بعض طبعات الكتاب من حيث رداءتها، والتصحيف والتحريف الواقع فيها، وكذا صحة نسبته للمؤلف.

المبحث الرابع: ما نقله المصنِّف وأبهم في نقله أسماء المصنَّفات.

وذكرت فيه اسم المؤلِّف، واسم كتابه إن كان النقل منه ظاهراً، فإن لم يتبيّن لي ذكرتُ أقرب كتاب له صلة بالكلام المنقول، ونبّهت على وجوده إمَّا مطبوعاً أو مخطوطاً، على نحو ما قدّمته في المبحث الثالث.

المبحث الأول: رواية يحيى بن يحيى الليثي[1].

وهي الرواية التي اعتمدها المصنف في كتابه هذا، وذكر أسانيده إليها

---

(١) من الدراسات المعاصرة ليحيى بن يحيى الليثي وروايته للموطأ: دراسة قام بها الطالب محمد بن حسن شُرحبيلي قدّمها رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإسلامية بجامعة القرويين بالمغرب، بعنوان: **يحيى بن يحيى الليثي وروايته للموطأ**، ونوقشت الرسالة سنة (١٩٧٨م) أي قبل عشرين سنة، وطُبعت سنة (١٤١٦هـ) (١٩٩٥م).
وقدّم لها بمقدمة ثم ذكر الباب الأول في ترجمة يحيى بن يحيى، وقسّمه عدة فصول، ثم الباب الثاني وهو الخاص برواية يحيى بن يحيى، وقسّمه عدة فصول أيضاً، الأول في ترجمة الإمام مالك، والثاني في الموازنة بين رواية يحيى الليثي، وثلاث روايات أخر، والثالث في أسانيد رواية يحيى وخصائصها وأسباب انتشارها في المغرب والمشرق، والفصل الرابع في المآخذ على رواية يحيى الليثي، ثم خاتمة.
ولا شك أنه تناول موضوعات مهمة في رسالته، إلا أنني عند قراءتها تبيّن لي شدة القصور في المعلومات، والاكتفاء بالنقل عمّن تقدّم وتأخّر، وعدم الرجوع إلى المصادر الأصلية في البحث خاصة رواية يحيى، إذ اعتمد على ما في تنوير الحوالك للسيوطي، وكذا على طبعة محمد فؤاد عبد الباقي (وسيأتي بيان رداءتها، وأنها غُيِّرت عما كانت عليه رواية يحيى)، مع أنه ذكر في المقدمة نسخة نفيسة من رواية يحيى برواية عبيد الله عنه، نُسخت سنة (٧٢٦هـ)، وكذا عند ذكره للمآخذ اكتفى بالعزو إلى ابن عبد البر في التمهيد، أو السيوطي، واعتمد أصالة على ما كتبه محمد بن حارث الخشني في كتابه القيم أخبار الفقهاء والمحدّثين، حيث ذكر فصلا كاملا في الأخطاء التي وقع فيها يحيى بن يحيى، وتبعه الباحث في كل ما قال، وبعض تلك الأخطاء ليست من يحيى، فهي إما من مالك، أو من دونه، وبعضها مما توبع عليها يحيى، ولم يدرس الباحث تلك العلل دراسة مستوفية تؤدي إلى نتائج جيدة، وأهم من ذلك كلّه لم يبيّن ما هي الفروقات بين رواية عبيد الله عن أبيه يحيى، وبين رواية محمد بن وضاح، عن يحيى، وهي مسألة اعتنى بها شرّاح الموطأ، وسيأتي تفصيل الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

في مقدمة الكتاب، وقال: « وأَبْنِيه على رواية يحي بن يحي الليثي الأندلسي القرطبي عنه، أقدّم ما رواه ممّا انفرد به أو شورك فيه، ثم أُتبع ذلك ما شذّ من سائر الروايات الواصلة إلينا »(١).

• **التعريف بصاحب الرواية:**

هو الإمام يحيى بن يحيى بن كثير بن وَسْلاس، وقيل: وَسْلاسن بن شَمْلَل بن مَنْقايا المصمودي القرطبي أبو محمّد الليثي، أصله من البربر تولى بني ليث فنُسب إليهم، صاحب الرواية المشهورة عن مالك، ولد سنة (١٥٢هـ)، وتوفي سنة (٢٣٣هـ)، وقيل: (٢٣٤هـ).

تقييد بعض الأسماء الواردة:

وَسْلاس: بالواو مفتوحة، والسين الغفل ساكنة، ولام ألف، وآخره سين غُفل.

وشَمْلَل: بالشين معجمة مفتوحة، وميم ساكنة، ولامين أولهما مفتوح.

ومَنْقَايا: بميم مفتوحة، ونون ساكنة، وقاف معقودة، وألف بعده ياء مسفولة وألف(٢).

---

(١) انظر: (ص:٣ - قسم التحقيق).

(٢) انظر: الذيل والتكملة (١/١/١٨٨) ترجمة: أحمد بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن يحيى بن كثير.

وفي وفيات الأعيان (٢/٢٨٧) « وِسلاس: بكسر الواو وسينين مهملتين، الأولى منهما ساكنة، وبينهما لام ألف، ويزاد فيه نون فيقال: وسلاسن، ومعناه بالبربرية: سبقهم.

وشَمّال: بفتح الشين المعجمة، وتشديد الميم، وبعد الألف لام.

ومنغايا: بفتح الميم، وسكون النون، وفتح الغين المعجمة، وبعد الألف ياء معجمة باثنتين من تحتها، وبعدها ألف مقصورة، ومعناه عندهم: قاتل.».

• **ثناء العلماء عليه:**

قال ابن الفرضي: « قدم الأندلسَ بعلم كثير، فعادت فتيا الأندلس بعد عيسى ابن دينار إلى رأيه وقوله ».

وقال أيضاً: « كان إمامَ وقته، واحدَ بلده، وكان رجلاً عاقلاً »[١].

وقال أحمد بن خالد: « لم يُعط أحد من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام من الحظوة، وعظم القدر، وجلالة الذكر ما أُعطيه يحيى بن يحيى، وسمع منه مشايخ الأندلس في وقته »[٢].

وقال أيضاً: « كان يحيى رحمه الله من العقلاء ... وكان عالماً فاضلاً »[٣].

وقال محمد بن عمر بن لبابة: « عاقلُ الأندلس من العلماء يحيى بن يحيى، وفقيهُها عيسى بن دينار، وعالمُها عبد الملك بن حبيب »[٤].

وقال ابن عبد البر: « كان إمامَ أهل بلده، والمُقتدَى به فيهم، والمنظورَ إليه والمُعوَّلَ عليه، وكان ثقةً عاقلاً، حسنَ الهَدي والسَّمت، كان يُشبَّه في سَمْتِه بسَمت مالك بن أنس رحمه الله، ولم يكن له بصرٌ بالحديث »[٥].

وقال الحميدي: « إليه انتهت الرياسةُ بالفقه بالأندلس، وبه انتشر مذهبُ مالك هناك »[٦].

---

(١) تاريخ العلماء (٢/١٧٦، ١٧٧).

(٢) تاريخ العلماء (٢/١٧٦، ١٧٧).

(٣) أخبار الفقهاء والمحدثين (ص:٣٥٨).

(٤) أخبار الفقهاء والمحدثين (ص:٣٥٨).

(٥) الانتقاء (ص:١٠٩).

(٦) جذوة المقتبس (ص:٣٦٠).

وقال الخليلي: « ثقة »[١].

وأخبار يحيى كثيرة، وذكر جملةً منها محمد بن حارث الخشني في كتابه أخبار الفقهاء والمحدّثين، ثم قال في آخر ترجمته: « وأخبارُ يحيى بن يحيى كثيرة غزيرةٌ، لو ذهبتُ إلى تقصِّيها واستيعابها لطال بها الكتاب طولاً يخرج عن حَدِّ ما بُني عليه من معرفة العلماء »[٢].

- **سماعه للموطأ:**

طلب يحيى بن يحيى الليثي العلمَ بالأندلس عند زياد بن عبد الرحمن شبطون، راوية مالك بن أنس، ثم رحل إلى المشرق وهو ابن ثمان وعشرين سنة، فسمع من مالك بن أنس الموطأ، غير أبواب من كتاب الاعتكاف، شك في سماعها فأثبت روايتَه فيها من زياد بن عبد الرحمن شبطون.

ثم التقى يحيى بعبد الرحمن بن القاسم صاحب الإمام مالك، فسمع منه المسائل التي دوّنها ابن القاسم عن مالك، فنشط يحيى للرجوع إلى مالك ليسمع منه تلك المسائل، فرحل إليه رحلة ثانية، فألفى مالكاً عليلاً، فأقام عنده إلى أن توفي رحمه الله، وحضر جنازته[٣].

وقال القاضي عياض: « كان لقاؤه لمالك سنة تسع وسبعين (أي ومائة)، السنة التي مات فيها مالك »[٤].

---

(١) الإرشاد (١/٢٦٥).

(٢) أخبار الفقهاء والمحدّثين (ص:٣٦٧).

(٣) انظر: أخبار الفقهاء والمحدّثين للخشني (ص:٣٥٩،٣٦٥)، تاريخ العلماء (٢/١٧٦)، الانتقاء (ص:١٠٦).

(٤) ترتيب المدارك (٣/٣٨٠).

وعليه يكون يحيى بن يحيى سمع من مالك في أواخر حياته رحمه الله، وقد كتب الله لروايته القبول، وعكف عليها العلماء شرحاً لمعانيها وفقهها، وتعريفاً برجالها وأسانيدها، وغير ذلك مما صُنِّف حول الموطأ، وعوَّل عليها كثير من علماء المسلمين في دراستهم لموطأ مالك، خاصة المغاربة منهم، كابن عبد البر والباجي وابن الحذاء وابن العربي، وغيرهم، فصارت روايته أشهر الروايات، وأصبحت في وقتنا المعتمدة عند الإطلاق.

وكان ليحيى بن يحيى في روايته فوت أبواب من كتاب الاعتكاف، وهذا هو المشهور، وذكر ابن ناصر الدين عن هبة الله بن الأكفاني أنه ذكر في كتابه تسمية رواة الموطأ عن مالك أنَّه بقي عليه كتاب أو كتابان.

قال ابن ناصر الدين: « وذكر غير ابن الأكفاني أن يحيى الليثي شك في أيوب (كذا، والصواب: أبواب) من كتاب الاعتكاف، وهي خروج المعتكف إلى العيد، وباب: قضاء الاعتكاف، وباب: النكاح في الاعتكاف، هل سمع ذلك من مالك أم لا؟ فأخذه عن زياد بن عبد الرحمن شبطون عن مالك »[1].

---

(١) انظر: إتحاف السالك (ص:١٣٧).
وقال أحمد بن خالد المعروف بابن الجباب: « وقع في باب من تلك الأبواب غلط من إسناد حديث رواه يحيى بن يحيى عن زياد بن عبد الرحمن عن مالك بن أنس عن الزهري، ورواه أصحاب مالك كلهم عن يحيى بن سعيد عن عمرة.
قال أحمد: فأردت أن أتثبّت وأعرف إن كان الغلط من زياد بن عبد الرحمن أو من يحيى ابن يحيى، فسألت بعض آل زياد فأخرج إليَّ الكتاب الذي رواه زياد عن مالك، فوجدت الورقة التي فيها تلك الأبواب قد نُزعت من كتاب زياد، فتأوّلتُ أن زياداً فعل ذلك إعظاماً ليحيى بن يحيى لئلا يشركه أحد في روايته عنه ». أخبار الفقهاء والمحدّثين (ص:٣٤٨،٣٤٩).

• **منزلته في الرواية عن مالك:**

تقدّم قول ابن عبد البر رحمه الله: «ولم يكن له بصر بالحديث».

قال الذهبي: «نعم، ما كان من فرسان هذا الشأن، بل كان متوسِّطاً فيه رحمه الله»[١].

قلت: فلذا أُخذ عليه في روايته للموطأ أوهام نبّه عليها كثيرٌ من العلماء كابن عبد البر، وابن الحذاء، وأبي العباس الداني، وغيرهم.

وقال محمد بن حارث الخشني: «وذكر بعضُ الناس أنَّه كان ليحيى بن يحيى في موطأ مالك بن أنس رحمه الله، وفي غيره تصحيف، فأما إبراهيم بن محمد بن باز[٢] فكان يُكثر على يحيى في ذلك ويقول: غلط يحيى في الموطأ في نحو من ثلاثمائة موضع، فذُكر ذلك لأحمد بن خالد فقال: لا ولا، هذا كلّه الذي صح من ذلك نحو ثلاثين موضعاً.

قال محمد (أي الخشني): قال لي يعلى بن سعيد: حصَّل محمد بن وضاح ذلك الغلط كله فأصاب ستة وثلاثين موضعاً.

قال محمد: وقرأت تلك المواضع كلها في كتاب محمد بن عبد الملك بن أيمن، وإنَّما هي في الإسناد ليس في متون الأحاديث». اهـ.

ثم ذكرها محمد بن حارث الخشني حديثاً حديثاً، وتكلَّم على غلط يحيى ووهمه، وبعضها مما توبع عليه يحيى، وسيأتي ذكر بعضها في هذا الكتاب[٣].

---

(١) السير (١٠/٥٢٣).

(٢) هو أحد رواة الموطأ عن يحيى بن يحيى عن مالك، كما سيأتي.

(٣) انظر: أخبار الفقهاء والمحدثين (ص:٣٤٩ ـ ٣٥٨)، وقد جمعتها في جزء مفرد، يسَّر الله إخراجه.

وبالرغم من تلك الأوهام كان يحيى الليثي من أحسن أصحاب مالك نقلا لموطئه، قال ابن عبد البر: « ولعمري لقد حصلت نقله عن مالك، **وألفيته من أحسن أصحابه نقلاً**، ومن أشدّهم تخلّصاً في المواضع التي اختلف فيها رواة الموطأ، إلا أنَّ له وهماً وتصحيفاً في مواضع فيها سماجة »[١].

وقال أيضاً: « وأُخذ عليه في روايته في الموطأ، وحديث الليث أوهام نُقلت، وكُلّم فيها فلم يغيّر ما في كتابه، واتَبعه الرواة عنه، وقد عرفها الناس، وبيّنوا صوابها، وأما ابن وضاح فإنّه أصلحها ورواها الناس عنه على الإصلاح »[٢].

هذه مكانة يحيى الليثي في الرواية عن مالك، فروايته رواية متقنة إلا في مواضع يسيرة - إن شاء الله - سيأتي التنبيه عليها في ثنايا هذا الكتاب[٣].

- **الرواة عن يحيى بن يحيى الليثي:**

أخذ الموطأ عن يحيى بن يحيى الليثي أكثر من واحد، واشتهرت رواية رجلين، وهما ابنه عبيد الله، وكان آخر من أخذ عن يحيى الليثي، والثاني محمد بن وضاح، وروى عن يحيى غيرهما[٤]، إلاَّ أنَّ روايتهما أشهر

---

(١) التمهيد (١٠٢/٧).

(٢) ترتيب المدارك (٣٨١/٣).

(٣) وقد تقدَّم ذكر بعض أوهامه ومواضعها (١٣٦/١ - ١٣٨).

(٤) وممّن روى أيضاً عن يحيى بن يحيى: إبراهيم بن محمد بن باز يُعرف بابن القزاز، أبو إسحاق القرطبي، توفي سنة (٢٧٤هـ)، كان فقيها عالماً زاهداً ورعاً.

انظر: تاريخ العلماء (١٨/١)، وروايته للموطأ في فهرست ابن خير (ص:٧٧،٧٩،٨٠).

وعليهما عوَّل كلٌّ من سمع الموطأ من بعدهما[١].

فأمَّا عبيد الله:

فهو مُسنِد قرطبة عبيد الله بن يحي بن يحي بن كثير أبو مروان الليثي مولاهم الأندلسي، ولد سنة (٢١٠هـ)، وقيل: (٢١٧هـ)، وتوفي رحمه الله في رمضان سنة (٢٩٩هـ)، وقيل (٢٩٨ هـ).

قال محمد بن حارث الخشني: « كان عاقلاً وقوراً، وافرَ الحرمة، عظيمَ الجاه، بعيدَ الاسم، تامَّ المروءة، عزيزَ النفس، عزيزَ المعروف، نهَّاضاً بالأثقال، مشَاوَراً في الأحكام »[٢].

وقال ابن الفرضي: « روى عن أبيه علماً كثيراً، ولم يسمع بالأندلس من غيره ... وكان رجلاً عاقلاً كريماً، عظيمَ المال والجاه، مقدَّماً في المشاورة في الأحكام، مقدَّماً برئاسة البلد غير مدافَع »[٣].

وكان عبيد الله يروي عن أبيه الموطأ لفظاً، لا يغيّر شيئا من حروفه،

---

(١) انظر: الأسانيد المتصلة بعبيد الله ومحمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى الليثي في:
- التمهيد (١/١١).
- الفهرست لابن خير (ص:٧٧ - ٨٣).
- مقدّمة المصنف (٩/٢).
- فهرس ابن عطية (ص:٦٣ - ٦٤)، (ص:٧٨ - ٨٠)، (ص:٩١، ٩٧، ١٠٧، ١٠٩، ١٣٠).
- الغنية للقاضي عياض (ص:٢٩ - ٣٢) (ص:١٠٦).
- صلة الخلف (ص:٣٣ - ٣٥).

(٢) أخبار الفقهاء والمحدثين (ص:٢٢٩).

(٣) تاريخ العلماء بالأندلس (٢٩٢/١)، وانظر: جذوة المقتبس (ص:٢٥٠)، السير (٥٣١/١٣).

وبهذا امتازت روايته على رواية ابن وضاح.

وأمَّا ابن وضاح:

فهو محمّد بن وضّاح بن بزيع ـ بالباء الموحدة والزاي ثم ياء فعين مهملة ـ مولى الإمام عبد الرحمن بن معاوية، القرطبي أبو عبد الله.

ووقع عند ابن الفرضي بزيغ بالغين المعجمة وهو تصحيف.

قال محمد بن حارث الخشني: «قال لي أحمد بن عبادة: كان ابن وضاح منتجباً (كذا بالجيم، ولعله منتخِباً) للرجال لا يأخذ شيئاً من روايته إلا عن الثقة، وأدخل الأندلس علماً عظيماً، وسمع منه من أهلها بشَرٌ كثير. قال محمد: كان ابنُ وضاح شيخَ الأندلس»[1].

قال ابن الفرضي: «كان عالماً بالحديث، بصيراً بطرقه، متكلماً على عللِه، كثيرَ الحكاية عن العبّاد، وَرِعاً زاهداً فقيراً متعفِّفاً ...»[2].

وكان ابنُ وضّاح رحمه الله تعالى ممن يغيّر في رواية يحيى الليثي، ويصلح الخطأ ـ في نظره ـ بحسب معرفته، أو اعتماداً على الروايات الأخرى عن مالك.

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدثين (ص:١٢٢)، وذكر في ترجمته أسماء من روى عنهم ابن وضاح من أهل الأمصار.

(٢) تاريخ العلماء بالأندلس (٢/١٧)، وانظر: جذوة المقتبس (ص:٨٧)، السير (١٣/٤٤٥). وفضائله ومناقبه كثيرة، وقد كُتبت رسالة علمية (الماجستير) بعنوان: **محمد بن وضاح القرطبي مؤسِّس مدرسة الحديث بالأندلس**، بدار الحديث الحَسَنية بقلم: د ــ نوري معمّر، ونشرتها مكتبة المعارف بالرباط سنة (١٤٠٣هـ)، ومن الغريب أنّ الباحث لم يُعرّج على ذكر رواية ابن وضاح لموطأ مالك، وإصلاحه للخطأ، وقد انتقد عليه ذلك كما سيأتي.

وتقدّم قول ابن عبد البر: « وأما ابن وضاح فإنّه أصلحها ورواها الناس عنه على الإصلاح ».

قلت: إصلاحه لرواية يحيى كان موفَّقًا في بعض المواطن دون بعض، وقد كره العلماء التصحيح دون تنبيه، وكان من شأن الحذّاق التنبيه على الوهم بالتضبيب لا بإصلاحه وحذف ما سواه.

قال القاضي عياض: « الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيّرونها من كتبهم، حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم.

ومنهم من يجسر على الإصلاح، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الكناني الوَقَّشي، فإنّه لكثرة مطالعته وتفننه، كان في الأدب واللغة وأخبار الناس وأسماء الرجال وأنسابهم وثقوب فهمه وحدّة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيرا، وربّما نبّه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من ذلك، **وتحكّم فيها بما ظهر له أو بما رآه في حديث آخر، وربما كان الذي أصلحه صواباً، وربما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ**، وقد وقفنا له من ذلك في الصحيحين والسير وغيرها على أشياء كثيرة، وكذلك لغيره ممن سلك هذا المسلك.

وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى؛ **لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم**، وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبّه عليه، ويذكر وجه الصواب، إما من جهة العربية، أو النقل، أو وروده كذلك في حديث آخر، أو يقرؤه على الصواب، ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى؛ لئلا يقول على النبي ﷺ ما لم يقل »[1].

وقال القاضي أيضاً في مقدمة كتابه مشارق الأنوار: « كثر في المصنفات والكتب التغيير والفساد، وشمل ذلك كثيراً من المتون والإسناد، وشاع التحريف، وذاع التصحيف، وتعدى ذلك منثور الروايات إلى مجموعها، وعمَّ أصول الدواوين مع فروعها، حتى اعتنى صبابة أهل الإتقان والعلم - وقليل ماهم - بإقامة أودها، ومعاناة رمدها، فلم يستمر على الكافة تغييرها جملة لما أخبر عليه السلام عن عدول خلف هذه الأمة، وتكلّم الأكياس والنقاد من الرواة في ذلك بمقدار ما أوتوه، فمن بين غال ومقصر، ومشكور عليم، ومتكلِّف هجوم، **فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصواب عنده، وغيّر الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه، وربما كان غلطه في ذلك أشدّ من استدراكه**؛ لأنه متى فتح هذا الباب لم يوثق بعد بتحمل رواية، ولا أنِس إلى الاعتداد بسماع، مع أنه قد لا يُسلّم له ما رآه، ولا يُوافق على ما أتاه، إذ فوق كل ذي علم عليم ... **فأمَّا الجسارة فخسارة**، فكثيرا ما رأينا من نبّه بالخطأ على الصواب فعكس الباب، ومن

---

(١) الإلماع (ص:١٨٥،١٨٦)، وانظر: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص:١٧٥).

ذهب مذهب الإصلاح والتغيير فقد سلك كل مسلك في الخطأ، ودلاه رأيه بغرور، وقد وقفت على عجائب في الوجهين، وسننبه من ذلك على ما توافيه العبر، وتحقق من تحقيقه أن الصواب مع من وقف وأحجم، لا مع من صمم وجسر، **وتتأمل في هذه الفصول ما تكلمنا عليه وتكلَّم عليه الأشياخ فيما أصلحه أبو عبد الله بن وضاح في الموطأ على رواية يحيى ابن يحيى فيمن تقدّم** »[١].

فابن وضاح رحمه الله كان مِمَّن جسر على رواية يحيى الليثي، وأصلح ما ظنَّه خطأ، فوقع فيما أنكره العلماء، والأمثلة فيما أصلحه وكان الصواب في تركه كثيرة جدا كما سيأتي.

لذا قال مؤرخ الأندلس المحدّث أحمد بن محمّد بن عبد البر[٢]: « **وله خطأٌ كثيرٌ محفوظٌ عنه، وأشياء كان يغلط فيها** »[٣].

وقال محمد بن حارث الخشني: « لم يشك الناس أن محمد بن وضاح كان غاية في الصدق والثقة، **غير أنَّه حُفظت عليه زلاَّت**، كان محمد بن قاسم يعددها عليه، فحضرت محمد بن أحمد الأشبيلي وقد استفرغ في ملامة محمد بن قاسم من أجل ما كان يذكر في ابن وضاح، فسكت محمد ابن قاسم عما كان يصف من ذلك »[٤].

---

(١) مشارق الأنوار (ص:٣،٤).

(٢) يكنى أبا عبد الملك، كان بصيراً بالحديث متصرِّفاً في فنون العلم، توفي سنة (٣٣٨هـ). تاريخ العلماء (١/٥٠).

(٣) تاريخ العلماء بالأندلس (٢/١٧).

(٤) أخبار الفقهاء والمحدّثين (ص: ١٣٠)، وذكر الخشني جملة من أوهامه في الأحاديث.

وذكر ابن عبد البر حديث عروة بن الزبير وقول النبي ﷺ لعبد الرحمن بن عوف: « كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن ». وزاد فيه ابن وضاح الركن الأسود، وزعم أن يحيى سقط له الأسود، قال ابن عبد البر: « وقد صنع ابن وضاح مثل هذا أيضاً في موطأ يحيى في قول مالك: سمعت بعض أهل العلم يستحب إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن اليماني أن يضعها على فِيه، **فأمر ابن وضاح بطرح اليماني من رواية يحيى، وهذا مما تسور فيه على رواية يحيى**، وهي أصوب من رواية يحيى (كذا)، ومن تابعه في هذا الموضع، وكذلك روى ابن وهب، وابن القاسم، وابن بكير، وأبو مصعب وجماعة في هذا الموضع عن مالك: أنه سمع بعض أهل العلم يستحب إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده من الركن اليماني أن يضعها على فيه، زاد ابن وهب: من غير تقبيل، وقالوا كلهم: الركن اليماني، **والعجب من ابن وضاح - وقد روى موطأ ابن القاسم، وفيه اليماني - كيف أنكره.**

وقد روى القعنبي عن مالك في ذلك قال: سمعت بعض أهل العلم يستحبون إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن الأسود أن يضعها على فيه. هكذا قال القعنبي: الركن الأسود، **وأظن ابن وضاح إنما أنكر اليماني في رواية يحيى؛ لأنَّه رأى رواية القعنبي، أو من تابع القعنبي على قوله الأسود، فمن هنا أنكر اليماني**، على أن ابن وضاح لم يرو رواية القعنبي، وروى موطأ ابن القاسم وموطأ ابن وهب، وفيهما جميعا اليماني، كما روى يحيى، وهي بأيدي أهل بلدنا في الشهرة كرواية يحيى، ولكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأما إدخاله في حديث عبد الرحمن بن عوف:

« الأسود »، فكذلك رواه أكثر رواة الموطأ، فابن وضاح في هذا معذور، **ولكنه لم يكن ينبغي له أن يزيد في رواية الرجل، ولا يردّها إلى رواية غيره »**[١].

ومع هذا التنبيه من ابن عبد البر فقد تبع ابن وضاح في بعض ذلك فأخطأ كخطئِه، ذكر المصنف في (ل:٢٢٤/ب) مرسل الزُّبير بن عبد الرحمن بن الزَّبير، فقال: « قيّد ابن وضاح: الزَّبير بفتح الزاي في الاسمين معا، والجد والد عبد الرحمن لا خلاف أنه كذلك، وأما الزُّبير بن عبد الرحمن راوي الحديث فهو عند يحيى بن يحيى بضم الزاي، وهكذا قيّده ابنه عبيد الله، وكذا هو في رواية ابن بكير عن مالك، وهو قول البخاري، وصوّبه الدارقطني، وغيره.

وقال محمد بن يحيى الحذّاء في كتاب التعريف برجال الموطأ[٢] له: عبد الرحمن بن الزُّبير الأول - يعني بالذكر - بضم الزاي، والثاني بالفتح، هكذا رويناه، وهكذا قاله لي عبد الغني بن سعيد، وقال لي: هكذا قال لي علي بن عمر الدارقطني، وهكذا نقله البخاري في التاريخ.

قال الشيخ أبو العباس رضي الله عنه: **وزعم أبو عمر بن عبد البر أنهما معا بفتح الزاي، تابع ابن وضاح في ذلك، وغيّرا رواية يحيى بن يحيى على طريق الإصلاح بزعمهما، ولم يأتيا بشيء »**. اهـ.

---

(١) التمهيد (٢٢/٢٥٨،٢٥٩)، وانظر مثالا آخر (٢/٣٣٨)، وسيأتي ذكر بعض الأمثلة في ذلك عند المصنف.

(٢) انظره: في رجال الموطأ (ل:٢٥/أ).

وبناء على هذا، فإن أصح الروايات عن يحيى بن يحيى رواية ابنه عبيد الله، فهي أسلم من رواية ابن وضاح، فقد يغيّر ابن وضاح، ويخطئ في تغييره، ويأتي من بعده فينسب الوهم فيه ليحيى أو مالك.

• **نسخ الموطأ برواية يحيى الليثي:**

لرواية يحيى الليثي عدة نسخ في مكتبات العالم، وغالب تلك النسخ متأخرة النسخ[(١)]، وقد وقفت على ثلاث نسخ للكتاب من رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه يحيى عن مالك[(٢)]، اثنتان منها من محفوظات المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية، والثالثة من محفوظات مكتبة شستربتي، والنسخ في غاية الجودة والإتقان،وعليها تكون الإحالات في تحقيق هذا الكتاب عند مخالفتها للمطبوع من رواية يحيى.

النسخة الأولى:

وهي من محفوظات المكتبة المحمودية ـ وضُمّت الآن إلى مكتبة الملك عبد العزيز ـ بالمدينة النبوية، تحت رقم:(٤٦٩)، ولديّ صورة منها، وتقع في (١٥٧ لوحة).

وجاء في آخر ورقة منها ما نصه:

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي لسزكين (١٣٢/٣/١).

(٢) وقد وقفت أيضاً على بعض النسخ المتأخرة، إلاّ أنَّ نُسَّاخها لم يبيّنوا سند الرواية هل هي من طريق ابن وضاح، أم من طريق عبيد الله، لذا تركت الكلام عليها، والعزو إليها، وفي ظني أن معرفة الراوي عن يحيى بن يحيى الليثي من أهم ما ينبغي أن يتحراه من أراد تحقيق نص هذه الرواية، أعني رواية يحيى بن يحيى عن مالك.

سمع هذا الكتاب من أوله إلى آخره، وهو جميع موطأ مالك بن أنس رحمة الله عليه على الشيخ الفقيه الإمام الفاضل العالم المحدّث أبي محمد عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الله العثماني بسنده المذكور في أوله عن شيخه(١): سيّدُنا القاضي الأجل الفقيه العالم الإمام الأوحد الأمين عفيفُ الدين أبو حفص عمر بن عبد الله بن سبأ، والفقيه الأجل الأمين أبو حفص عمر بن محمد بن داود الرمادي المعروف بالأصاني، والفقيه الأجل الأمين يحيى بن علي المسمى بحيدرة والتميمي، والشيخُ الأجل الأمين بدر الدين ابن عبد الله المالكي، وذلك بقراءة كاتب هذا السماع: محمد بن عبد الله المالكي، وذلك في مجالس عدة آخرها الثالث عشر من شهر جمادى الآخرة سنة أربع عشرة وستمائة، بمسجد الله تعالى يُعرف بالسمسار في مدينة عدن ـ حماها الله تعالى ـ.

قال الشيخ عبد الله بن عبد الجبار المسمع: أنبأني به الشيخ الإمام الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلفي(٢)، قال: كتب إليَّ به أبو عبد الله محمد بن عتّاب بالسند المذكور إلى مالك بن أنس مؤلفه رحمه الله.

صح ذلك، وقد أجزت لهم أحسن الله توفيقهم أن يرووا عنِّي جميع ما رويته سماعاً وقراءةً وإجازةً ومناولةً على شرط الإجازة عند علماء الأثر، وكتب: [أبو محمد عبد الله بن عبد الجبّار العثماني](٣).

---

(١) الذي يظهر أنّ أول النسخة فُقد؛ إذ ليس فيها السماع المذكور، وإنما ذُكرت فيها كتب الموطأ فقط.

(٢) كُتب فوقها: نسبٌ ومذهبٌ.

(٣) ما بين المعقوفين عليه كشط، وبعض حروفه ظاهر.

ومن هذا السماع يظهر عدة أمور:

أنَّ صاحب هذه النسخة من علماء الحديث المشهورين، وهو عبد الله ابن عبد الجبار العثماني المتوفى سنة (٦١٤هـ).

- أنّ النسخة مكتوبة بيده فيما يظهر لتشابه خطها بخطه وما كتبه في آخرها.

- أنّها مكتوبة قبل سنة (٦١٤هـ).

- أنّها من أصول الحافظ شيخ الإسلام أبي الطاهر السِّلفي.

- أنّ أصلها من المغرب، كتبها شيخ الإسلام محمد بن عتّاب المحدّث المتقن لأبي الطاهر السِّلفي، والناظر في الفهارس والأثبات يجد أنّ معظم الطرق المتصلة برواية يحيى الليثي مدارها على محمد بن عتّاب، فهو شيخ أبي علي الجيّاني، وغيره، وقد رواها عن عدد جمّ من شيوخه[1]، فبهذه الاعتبارات تُعتبر هذه النسخة من أصح النسخ لرواية يحيى الليثي، وهذه النسخة من رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه، وإن كنت لم أقف على سند النسخة الذي كان أصله في الورقة الأولى وقد فُقد، إلاّ أنّه يدل على ذلك:

١ - وجود ما وقع فيه يحي الليثي من الأخطاء في هذه النسخة، ولم تُغيّر.

٢ - أنّ الناسخ أو غيره اعتنى ببيان الفروقات بين رواية عبيد الله وابن وضاح، فكتب في غير موضع في الهوامش: لابن وضاح كذا، وقال ابن

---

(١) انظر: مثال ذلك في الغنية للقاضي عياض (ص:٢٩).

وضاح كذا[١]، وهذا ما يدل أنّ النسخة من رواية عبيد الله، وقد وافقَتْ في الغالب ما يذكره المصنِّف في هذا الكتاب من الاختلافات بين الروايات.

وقد اعتمدت على هذه النسخة ووصفتها بالمحمودية (أ).

النسخة الثانية:

وهي أيضاً من محفوظات المكتبة المحمودية برقم:(٤٦٨)، ولديّ صورة منها، وتقع في (٢٧٤ لوحة).

اسم ناسخها: أبو بكر الشامي الحنفي.

تاريخ النسخ: جمادى الآخرة من سنة ست وثمانين وثمانمائة.

وفي اللوحة الثانية منها سند النسخة ينتهي إلى عبيد الله بن يحيى بن يحيى عن أبيه يحيى بن يحيى، عن مالك، واعتمدت على هذه النسخة، ورمزت لها بالمحمودية (ب).

النسخة الثالثة:

وهي من محفوظات مكتبة شستربيتي بإيرلندا[٢]، ولديَّ صورة منها.

وهي قطعة من موطأ يحيى برواية ابنه عبيد الله، وتشتمل على بعض كتاب الحج إلى كتاب البيوع، وهي نسخة متقنة لولا النقص الذي فيها، وكذا بعض الطموسات في مواضع منها، وفي هوامشها تصحيحاتٌ، وذِكرٌ لكلام ابن وضاح والفرقِ بين روايته ورواية عبيد الله، وذكر لأقوال بعض

---

(١) انظر مثاله في: (ل:١١/ب)، (٢٨/ب)، (٥٨/ب)، وغيرها.

(٢) تاريخ التراث (١٣٢/٣/١).

أهل العلم في ضبط وتصحيح رواية يحيى وسائر روايات الموطأ.

وخطّها جميل، وجاء في آخر الورقة من المخطوط تاريخ نسخها سنة (٢٧٧هـ)، وهذا مستبعد لحداثة الخط عن ذلك العصر، ولعل الناسخ نقل هذه النسخة من نسخة كُتبت في ذلك العصر، والله أعلم.

وعند العزو إليها في التحقيق ذكرتها باسم: نسخة شستربتي.

المطبوع من رواية يحيى الليثي:

طُبع كتاب الموطأ برواية يحيى الليثي عدة طبعات، بالأسانيد، ومجرّدة عن الأسانيد، وبعضها مع شروحات الأئمة كالتمهيد، والمنتقى، وتنوير الحوالك، وغيرها.

ومن أبرز تلك الطبعات التي انتشرت بين العلماء وطلاّب العلم في المشرق والمغرب، طبعة بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وقد طُبعت عدة مرات، ويكون كلامي منصباً على هذه النسخة لشهرتها وتداولها بين الناس.

ذكر المحقق في مقدمة الكتاب طريقته في التحقيق فقال:

« جمعت بين يديّ من نسخ الموطأ النسخ الآتية:

ثم ذكر ستة نسخ كلّها مطبوعة، وآخرها المطبوعة بشرح الزرقاني، ثم قال:

فكنت أقارن نصوص بعضها ببعض، فما اتفق الجميع عليه، وأيقنت أنه الصواب أثبته، وما اختُلف فيه رجّحت الجانب الذي به شرح الزرقاني، والنسخة المطبوعة في الهند عام (١٣٠٧هـ) بعد أن أرجع إلى معاجم اللغة

وكتب الحديث والرجال، فخلصتْ لي من هذه النسخ جميعها نسخة ما آلوت جهداً أن تكون أصح ما أخرجته المطابع الإسلامية في العالم الإسلامي »[١].

قلت: ومن كلامه هذا يتبيّن ما يلي:

١ ـ أنه لم يعتمد على أيِّ نسخة مخطوطة للموطأ مع توافرها وكثرتها.

وهذا العمل جعله يُسقط من طبعته بعض الأحاديث التي قد تكون سقطت من الأصول التي اعتمدها، مثاله حديث يحيى بن سعيد المرسل: « أنّ النبي ﷺ كُفّن في ثلاثة أثواب سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة ». وسيذكره المصنف في (ل:٢٥٧/ب)، وهو ثابت في النسخة المحمودية (أ) (ل:٣٧/ب)، وسقط أيضاً من شرح الزرقاني على الموطأ!

٢ ـ لم يبيّن ما هي الرواية المعتمدة، هل هي رواية ابن وضاح، أم هي رواية عبيد الله عن أبيه، وبينهما من الفروق ما تقدّم، فهو تارة يوافق عبيد الله، وتارة ابنَ وضاح، وتارة يخالفهما!

٣ ـ أنَّه يصحح بالرجوع إلى كتب التراجم والحديث وغيرها، فبالتالي يصلح الخطأ الذي وقع فيه يحيى بن يحيى مثلاً، وتصير روايتُه تابعةً لرواية غيره عن مالك، فينتفي ما يذكره العلماء عنه من الأخطاء التي وقع فيها؛ لذا لا يكاد يوجد في هذه الطبعة ما يذكره المصنِّف من الأخطاء التي وقع فيها يحيى إلا نادراً، ولو أصلح المحقق ذلك وبيّن لَهَانَ الأمرُ، لكنَّه يصلح

(١) انظر: المقدمة (ص:١٩، ٢٠).

ويسكت، وقد تقدّم في كلام أهل العلم نقض هذه الطريقة.

في آخر كلامه ما يبيّن أنَّ نسخته هذه ملفّقة من عدَّة نسخٍ ومصححة من عدة كتب، فلم تعُد لها صلة بنسخة يحيى الليثي، لذلك وقع المحقق في أخطاء جسيمة كوصل ما يرسله يحيى، ورفع ما يوقفه(١).

وعلى هذه النسخة عدَّةٌ ملحوظات سوى ما تقدّم، منها:

١ ـ السقطُ والتصحيفُ، وأمثلتُه كثيرةٌ، وسيأتي ذكرُ بعضها في ثنايا الكتاب.

٢ ـ ذِكر الكتب والتبويب، وقد انتهج المحقق في ذلك نهجاً غريباً،

---

(١) مثال ذلك:

١ ـ وقع في الموطأ ـ رواية يحيى بن يحيى ـ (٣٥٨/٢/رقم:٩): عن نافع عن ابن عمر: « أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان ». كذا هو في المطبوع موصولاً.

وهذا خطأ؛ لأن رواية يحيى لهذا الحديث عن مالك عن نافع مرسلة لم يذكر فيها ابن عمر،. وانظر: نسخة المحمودية (أ) (ل:٥٦/ب).

وقال ابن عبد البر: « هكذا رواه يحيى عن مالك عن نافع مرسلاً ». التمهيد (١٣٥/١٦).

والحديث أورده المصنف أبو العباس الداني في مرسل نافع (ل:٢٢٩/أ).

٢ ـ وقع في الموطأ (٣٣٦/١/رقم:٢٤٤) عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى عبد الله بن عباس، عن ابن عباس: « أنَّ رسول الله ﷺ مرَّ بامرأة وهي في محفّتها، فقيل لها: هذا رسول الله، فأخذت بضبعي صبي، فقالت: ألهذا حج يا رسول الله؟ قال: نعم ولك أجر ». كذا ورد الحديث موصولاً في الطبعة.

وورد في نسخة المحمودية (أ) (ل:٧٥/ب)، و(ب) (ل:١٠٦/أ)، ونسخة شستربتي (ل:٢٢/ب)، عن كريب مولى عبد الله بن عباس: « أن رسول الله ﷺ ... »، مرسلاً.

وذكره المصنف في مرسل كريب (ل:٢٢٥/ب).

حيث غيّر تبويبات مالك وذِكر كتبه، وكما قيل: فقهُ البخاري في تبويبه، فكيف بمالك شيخ شيوخ البخاري.

ومثالُ ذلك كتاب الجامع آخر الموطأ، فمالكٌ وضع كتاباً جامعاً، جمع فيه أحاديثَ عدة، في مواضيع مختلفة، بوّب عليها تبويباتٍ عدّة تدل على فقه الحديث ومعناه، فالجامع كتابٌ واحدٌ، مبوَّب إلى عدَّة أبواب، لكنَّ المحقق تجاسر وغيّر، فذكر كتباً في الجامع وبوّب تلك الكتب، وذكر تحتها الأحاديث حسب ما اتفق، فالناظر فيها يجد أنّها لا توافق الترتيب الذي وضعه مالك، فذكر أولاً كتاب الجامع وتحته الأبواب المتعلّقة بفضائل المدينة فقط.

ثم ذكر كتاب القدر، وذكر الأبواب وفيها الأحاديث المتعلقة بالقدر.

ثم كتاب حسن الخلق، وذكر فيه عدة أبواب متعلقة بحسن الخلق، وعدم المهاجرة.

ثم كتاب اللباس، وذكر الأبواب المتعلقة بذلك.

ثم كتاب: صفة النبي ﷺ، فذكر حديثاً وباباً واحدا في صفته ﷺ، ثم باباً في صفة عيسى عليه السلام والدَّجَّال، ثم الأحاديث المتعلقة بالفطرة، والأحاديث المتعلقة بالنهي عن الأكل بالشمال، وباباً في المساكين، وما جاء في مِعَى الكافر، والنهي عن الشراب في آنية الفضة، والشرب قائما، وغير ذلك، وهذه لا علاقة لها بكتاب صفة النبي ﷺ!

وفي آخر هذا الكتاب ذكر باباً في ما جاء في نزع المغاليق والجرس من العنق، وهذا الحديث لا تعلّق له بصفة النبي ﷺ، بل هو في العين كما قال

مالك، ومن الغريب أنّه ذكر بعد هذا الباب كتاب العين!

وفي هذا الكتاب ذكر الأبواب المتعلقة بالمريض وعيادته!

ثم ذكر كتاب الشعر، وتحته باباً في ما جاء في المتحابين في الله!، وآخرفيما يؤمر به من التعوّذ!.

وذكر كتاب الاستئذان، وفيه: ما جاء في أكل الضب!، وما جاء في أمر الكلاب!، والغنم!، وهكذا يذكر كتباً من عنده وتحتها أبواباً لا صلة لها بالكتاب المذكور، ومالكٌ أجَلُّ من أن يفعل ذلك، وهذا لا شكَّ فيه إساءةٌ للموطأ.

والغريب في ذلك أنّ المحقق لم يكتف بما في شرح الزرقاني، فالزرقاني لم يذكر إلاَّ كتاب الجامع، وتحت هذا الكتاب عدة أبواب في قضايا مختلفة كما وضعه مالك رحمة الله عليه، والله أعلى وأعلم.

ومن هذا العرض الموجز حول رواية يحيى بن يحيى الليثي، تبيّن لي أنّ هذا الكتاب لم يُخدم خدمة تليق به من حيث إخراج نصِّه كما رواه يحيى عن مالك، مع التنبيه على الأخطاء والمواضع التي زلَّ فيها وخالف الرواة عن مالك ـ وإن كانت يسيرة ـ فأسأل الله تعالى أن يسخِّر من يقوم بذلك، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

المبحث الثاني: روايات الموطأ الأخرى التي اعتمدها المصنف.

اعتمد المصنِّف في كتابه على عدة روايات للموطأ سوى رواية يحيى، مبيّناً الاختلافات والفروقات الواقعة بينها كما صرّح في مقدّمة الكتاب، وقد عقد قسماً في كتابه للزيادات الواقعة فيها مما لم يقع في رواية يحيى الليثي، فقال هنالك: « روى الموطأ عن مالك جماعةٌ لا يُحصى عددُهم، فبعضُ الروايات نُقلت فاشتَهرت، وبعضُها أُهمِلَ نَقلُها فدَرست، وفيها رواياتٌ اعتُدَّ بها فيما سلف فضُبِطَ مواضعُ الخُلْفِ منها في المسانِيد وغيرِها، ولا تكاد توجد اليوم بأسْرِها، وإنّما أُعَوِّل فيما شذَّ منها عنّا على ما نُقِل إلينا في المسانِيد المستَخْرَج ذلك منها، ونَقتَصر هَا هنا على ما رواه بضعة عشَر رجلاً، وهم:

عبد الله بن وهب المصري، وعبد الرحمن بن القاسم العُتقي المصري، وعبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي، وعبد الله بن يوسف التّنيسي، ويحيى بن عبد الله بن بكير المصري، ويحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، ومَعن بن عيسى القزاز المدني ربيب مالك، ومطرف بن عبد الله اليساري الأصمّ المدني، وأبو المصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني، ومُصعب بن عبد الله الزبيري، وسعيد بن عُفير، وسليمان بن بُرد، ومحمد بن المبارك الصوري ».

ثم ذكر بعض الرواة ممّن لم تقع له رواياتهم وإنّما نَقَل عنهم بالواسطة، كالشافعي وابن نافع وغيرهم[١].

---

(١) انظر: (ل:١٩٦/أ).

وسأذكر الروايات التي وقعت له وأصحابها مرتَّبةً على حروف المعجم:

٢ / رواية أبي مصعب الزهري

• التعريف بصاحب الرواية:

هو أحمد بن أبي بكر ـ واسمه القاسم ـ بن الحارث بن زُرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، أبو مصعب الزهري المدني الفقيه، القاضي.

أخرج له الشيخان في صحيحيهما، توفي سنة (٢٤١هـ).

• ثناء العلماء عليه:

قال أبو حاتم وأبو زرعة: «صدوق»[١].

وقال النسائي: «لا بأس به»[٢].

ووثقه جمع من الأئمة كمسلمة بن قاسم وابن حبان، والحاكم، والذهبي، وقال ابن حجر: «صدوق»[٣].

وتكلّم فيه أبو خيثمة، قال ولده في التاريخ الكبير: «وخرجنا سنة تسع عشرة ومائتين إلى مكة فقلت لأبي: عمّن أكتب؟ قال: لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمَّن شئت»[٤].

---

(١) الجرح والتعديل (١/٤٣).

(٢) إتحاف السالك لابن ناصر الدين (ص:١٧٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١/١٧)، الميزان (١/٨٤)، التقريب (رقم:١٧).

(٤) التاريخ (٣/ل:١٥١/أ).

وعلّق الذهبي على هذا فقال: « ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد: لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمّن شئت »[١].

وأما ابن حجر فقال: « ويُحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء أو إكثاره من الفتوى »[٢].

قلت: ونصَّ على الاحتمال الثاني القاضي عياض فقال: « إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ أبا مصعب كان يميل إلى الرأي، وأبو خيثمة من أهل الحديث، ممّن ينافر ذلك، فلذلك نهى عنه، وإلاَّ فهو ثقةٌ لا نعلم أحداً ذكره إلا بخير »[٣].

• سماعه من مالك:

ذكر الخليلي أنه آخر من روى عن مالك الموطأ من الثقات[٤].

وقال ابن حزم: « آخر ما روي عن مالك موطأ أبي مصعب، وموطأ أبي حذافة السهمي »[٥].

• مكانته في الرواية عن مالك:

قال الدارقطني: « أبو مصعب ثقة في الموطأ »[٦].

وقدّمه بقي بن مخلد لشرفه ونسبه، أخرَج روايتَه في مسنده وتَرَك رواية

---

(١) الميزان (٨٤/١).

(٢) تهذيب التهذيب (١٨/١).

(٣) ترتيب المدارك (٣٤٨/٣).

(٤) الإرشاد (٢٢٨/١).

(٥) تذكرة الحفاظ (٤٨٣/٢).

(٦) تذكرة الحفاظ (٤٨٣/٢).

يحيى الليثي مع شهرتها في الأندلس.

روى القاضي عياض وابن بشكوال بسنديهما عن أسلم بن عبد العزيز قال: قال بقي بن مخلد: « لما وضعت مسندي جاءني عبيد الله وإسحاق ابنا يحيى بن يحيى فقالا لي: بلغنا أنك وضعتَ كتاباً قدّمتَ فيه أبا مصعب الزهري ويحيى بن بكير، وأخّرت أبانا، فقلت لهما: أمَّا تقديمي لأبي مصعب فلقول رسول الله ﷺ: « قدِّموا قريشاً ولا تَقَدَّموها »، وأمَّا تقديمي لابن بكير فلسنِّه، وقد قال رسول الله ﷺ: « كبِّر كبِّر »، ولأنه سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة، وأباكما لم يسمع منه إلا مرة واحدة، فخرجا من عنده، وخرجا معه إلى حدّ العداوة »[١].

وتُعدُّ رواية أبي مصعب من آخر الروايات عن مالك كما تقدّم، فلذا تشابهت مع رواية يحيى في الغالب، قال ابن عبد البر: « وقد تأمَّلت رواية يحيى فيما أرسل من الحديث ووصل في الموطأ، فرأيتها أشد موافقة لرواية أبي مصعب في الموطأ كله من غيره، وما رأيت رواية في الموطأ أكثر اتفاقاً منها »[٢].

وأما ما يُذكر عن ابن حزم أنه قال: « في موطأ أبي مصعب زيادة على الموطآت نحو من مائة حديث »[٣]. فأمرٌ بعيد.

وقد قام محقِّقا رواية أبي مصعب بإحصائية للأحاديث الزائدة في رواية

---

(١) الغنية (ص:٩٨)، الصلة (٨٢/١).

(٢) التمهيد (٣٣٩/٢).

(٣) بغية الملتمس للعلائي (ص:٨٩)، تذكرة الحفاظ (٤٨٣/٢).

أبي مصعب على رواية يحيى، فبلغت الأحاديث المسندة خمسة عشر حديثاً مسنداً زائداً(١).

- وحديثين مرسلين عند يحيى، وهما متصلان في رواية أبي مصعب.

- وحديثاً بلاغاً في رواية يحيى متصلاً في رواية أبي مصعب(٢).

- وفي رواية أبي مصعب ستة أحاديث مرسلة، ولا ذِكْر لها في رواية يحيى(٣).

ثم قالا: فهذه أربعة وعشرون حديثاً متصلة، لم ترد أصلاً أو لم ترد متصلة في رواية يحيى.

---

(١) مقدمة موطأ أبي مصعب الزهري (١/٤١).
قلت: وهذا العدد صحيح إلى حدّ ما، وفاتهما الحديث برقم: (٢٢٢٠) فلم يذكراه، وهو من الزيادات على رواية يحيى، فتصير بذلك ستة عشر حديثاً.
ثم إنَّ المصنف (أعني الداني) ذكر حديثاً في قسم الزيادات ونسبه إلى أبي مصعب (ل:٢٠٥/ب)، وهو ما رواه سعد بن أبي وقاص: «أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الوزغ»، ولم أقف عليه في المطبوع ولا المخطوط من هذه الرواية، والله أعلم.

(٢) قلت: وهو من الموقوف على عمر، فلا يدخل تحت هذا الإحصاء.

(٣) قلت: وذكرا من بينها حديث يحيى بن سعيد مرسلاً: «أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب سحولية».
وهذا الحديث لم يرد في رواية يحيى المطبوعة، لكنه ورد في النسخة الخطية من الكتاب (ل:٣٧/ب نسخة المحمودية)، والخطأ في المطبوع.
وحديثاً برقم (٢٥٠١) وهو حديث سعيد بن المسيب مرسلاً: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر»، ونفيا وجوده في رواية يحيى، وهو موجود في المطبوع منه، إلاَّ أنَّه اختلف موضعه عن موضع أبي مصعب من كتاب البيوع. انظر: الموطأ ـ رواية يحيى الليثي ـ كتاب: البيوع، باب: بيع الغرر (٢/٥١٣/رقم:٧٥).

قلت: وهذا العدد يحتاج إلى إعادة نظر كما سبق.

ثم قالا: « لكن نلاحظ في الوقت نفسه أنَّ رواية أبي مصعب تضمّنت تسعة أحاديث مرسلة، وبلاغاً واحداً، جاءت في رواية يحيى متصلة »[1].

ثم ذكرا ما تضمّنته رواية أبي مصعب من الزيادات على رواية يحيى من الموقوف وأقوال التابعين وأقوال مالك، وليس من غرضنا في هذا المبحث.

فهذا مما يبيّن أنَّ هذه الإحصائية تحتاج إلى إعادة نظر، ولا يمكن أن نجزم بالفروقات بين الروايتين إلاَّ إذا اعتمدنا على أصول صحيحة، وأقوال أهل العلم في الأحاديث، والنظر فيها، خاصة ما ذكر أبو العباس الداني في

---

(١) قلت: ذكرا حديثاً برقم: (٣٢١)، وهو موقوف على القاسم بن محمد، فلا يدخل تحت هذا الإحصاء.

- وحديثا برقم: (٣٦٤)، مرسل في رواية أبي مصعب، متصل في رواية يحيى، والصواب أن الحديث مما اختلف الرواة فيه على يحيى الليثي، انظره (٣/٤٢٠) من هذا الكتاب.

- وحديثا برقم: (٩٢٠)، وهو حديث نافع مولى ابن عمر مرسلاً في النهي عن قتل النساء والصبيان في الغزو، وجاء في المطبوع من رواية يحيى موصولاً، والصواب أن يحيى رواه مرسلاً، وما في المطبوع خطأ، انظره: (٣/٦٠٩) من هذا الكتاب.

- وحديثاً برقم: (٢٠١١) لكنه في النسخة الهندية التي اعتمدا عليها مرسل! انظر: (٣/٥٠٤) من هذا الكتاب.

- وحديثاً برقم: (٢١٧٩) وقالا: « ولعله هناك سهو من الناسخ، فقد ورد الحديث من طريق مالك ... »، ثم ذكراه موصولاً وعزيا الرواية ليحيى وغيره.

قلت: لا سهو على الناسخ، فالحديث مما اختلف فيه رواة الموطأ، فرواه بعضهم مرسلا كأبي مصعب والقعنبي ومحمد بن الحسن وسويد، وآخرون موصولا كيحيى الليثي، انظره (٢/٥٣٢ ـ ٥٣٣) من هذا الكتاب.

الكتاب الذي بين أيدينا، فإنَّه وضع كلَّ حديث موضعه من الموقوف والمرفوع والمرسل، والله أعلم بالصواب.

• نسخ الرواية المخطوطة والمطبوعة:

وقفت لموطأ أبي مصعب على ثلاث نسخ خطية، نسختان كاملتان، وثالثة ناقصة:

النسخة الأولى: أصلها محفوظ بمكتبة سالار جنك (الهند)، ولها صورة مصورة بالجامعة الإسلامية برقم: (٧٠٣).

النسخة الثانية: أصلها محفوظ بالظاهرية، ولها صورة في الجامعة الإسلامية برقم: (١٧٢٠)، وهذه النسخة ناقصة.

النسخة الثالثة: نسخة مصوّرة بالجامعة الإسلامية برقم: (٤٠٨١).

المطبوع من هذه الرواية:

طُبعت رواية أبي مصعب في الأعوام الأخيرة، بمؤسسة الرسالة ببيروت، وقام بتحقيق هذه الرواية د ـ بشار عواد، ومحمود خليل، وقد قاما بضبط نص هذه النسخة، ومقابلتها برواية يحيى الليثي، وتخريج أحاديثها من طريق مالك من دواوين السنة، وترقيم نصوصها، وإخراجها بشكلٍ وحُلَّةٍ جيّدة يستفيد منها طلبة العلم.

ولي على هذه النسخة عدة ملحوظات:

الأولى: أنَّ المحقِّقَين لم يعتمدا إلاَّ على النسخة الهندية، وهي متأخرة، وللكتاب عدَّة نسخ كما تقدّم.

الثانية: أنَّ ناسخ النسخة الهندية أثبت الفروقات بين رواية يحيى الليثي وهذه الرواية، فأغفلا تعليقاته.

الثالثة: أنّهما ذكرا بعض هذه التعليقات (وهي فروقات) داخل النص، ولا شك أنَّ هذا خطأٌ جسيمٌ، وتسوُّرٌ على رواية أبي مصعب، وكأنَّهما ظنَّا أنَّ تلك الفروقات التي يذكرها الناسخ لحق وسقط من رواية أبي مصعب فأثبتاها في النص(١)!!

الرابعة: اعتمادهم في العزو على رواية يحيى المطبوعة، وفيها من الأخطاء من حيث السقط، ووصل المرسل ما تقدّم بيانه، وبالعكس من ذلك فقد يخطِّئون ما هو صواب في المطبوع من رواية يحيى بزعم أنَّها لم تتحد في الإسناد مثلاً مع رواية أبي مصعب وغيره(٢).

٣ / رواية سعيد بن عُفير

• التعريف بصاحب الرواية:

هو سعيد بن كثير بن عُفير بن مسلم بن يزيد بن الأسود الأنصاري

---

(١) انظر مثاله: (٢/٣٤٥، حاشية ٣)، (٢/٥١٢، حاشية ٣)، (٣/٥٤١).

(٢) مثاله حديث جابر بن عبد الله: « أن رسول الله ﷺ نحر بعض هديه بيده ... »، فهو في رواية أبي مصعب (١/٥٣٤/رقم:١٣٨١) من مسند جابر، وتابعه أكثر الرواة، وقال فيه يحيى: عن علي بن أبي طالب، وتابعه القعنبي (وسيأتي في هذا الكتاب ٢/٣٢٦)، فقال المحققان في التعليق على الحديث: « في المطبوع من رواية يحيى :٢٥٦ تحرّف إلى: علي بن أبي طالب، والصواب جابر بن عبد الله كما في التخريج »!.

قلت: لو رجعا إلى النسخ الخطية، أو أقوال أهل العلم في الحديث كابن عبد البر لوجدا أنّ ما ورد في المطبوع من رواية يحيى صحيح، وسيأتي تفصيل الكلام في هذا الحديث.

مولاهم، أبو عثمان المصري، وقد يُنسب إلى جده. وُلد سنة (١٤٦هـ)، وتوفي سنة (٢٢٦هـ).

• كلام النقاد فيه:

تكلّم الجوزجاني في سعيد بن عُفير بكلام مجازف فقال: « كان سعيد بن عُفير فيه غير لون من البدع، وكان مخلِّطاً غير ثقة »[١].

كذا قال الجوزجاني رحمه الله، وحكاه ابن عدي وتعقّبه فقال: « وهذا الذي قاله السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحدا ولا بلغني عن أحد من الناس كلاماً (كذا) في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق، وقد حدّث عنه الأئمة من الناس، إلاّ أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير آخر، وأنا لا أعرف سعيد بن عفير غير المصري، أو لعله يريد سعيد بن عفير، ولا أعرف في الرواة سعيد بن عفير، وهذا الذي قال فيه غير لون من البدع، فلم يُنسب ابن عفير إلى بدع، والذي قال: غير ثقة، فلم ينسبه أحد إلى الكذب »[٢].

وقال الذهبي: « فهذا من مجازفات السعدي »[٣].

وقال أبو حاتم: « لم يكن بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس، وهو صدوق »[٤].

---

(١) الشجرة في أحوال الرجال (ص: ٢٧٠).
(٢) الكامل (٣/٤١١).
(٣) السير (١٠/٥٨٤).
(٤) الجرح والتعديل (٤/٥٦).

وقد وثّقه جمعٌ من الأئمة كابن معين، والدارقطني، وابن يونس[١].

وقال ابن معين: « رأيت بمصر ثلاث عجائب، النيل، والأهرام، وسعيد ابن عفير ».

قال الذهبي: « حسبك أنَّ يحيى إمام المحدّثين انبهر لابن عفير »[٢].

• سماعه الموطأ:

قال الخليلي: « سمع مالكا قليلاً »[٣].

قلت: ما أدري ما وجه قول الخليلي، وقد سمع من مالك الموطأ، وغيره.

قال ابن ناصر الدين: « صحب مالكاً، وسمع منه الموطأ، وغير شيء، وغلب عليه الحديث والأخبار، فكان علاّمة بأخبار الناس وله تاريخ »[٤].

• مكانته في الرواية عن مالك:

إنَّ ابن عفير ثقة كما تقدّم، وليس في حديثه عن مالك مناكير، وذكر له ابن عدي في الكامل حديثين من رواية ابنه عبيد الله عنه، أحدهما انفرد به، ولم يروه غيره عن مالك، والآخر رواه أصحاب الموطأ مرسلا، ووصله سعيد، ثم قال ابن عدي: « ولعل البلاء من عبيد الله؛ لأني رأيت سعيد

---

(١) انظر: سؤالات ابن الجنيد (رقم:٣٦٧)، العلل (١/١٨٢)، تهذيب الكمال (١١/٣٨)، تهذيب التهذيب (٤/٦٦).

(٢) السير (١٠/٥٨٤).

(٣) الإرشاد (١/٤١٨).

(٤) إتحاف السالك (ص:١٦٧).

ابن عُفير مستقيم الحديث »[١].

ولا أعلم عن وجود هذه الرواية شيئا، وقد ذكر الجوهري في مسند الموطأ بعض روايات ابن عفير بإسناده.

٤ / رواية سليمان بن بُرد

• التعريف بصاحب الرواية:

هو سليمان بن بُرد بن نجيح التجيبي، مولاهم، أبو الربيع المصري، توفي سنة (٢١٠هـ).

• ثناء العلماء عليه:

كان سليمان بن برد من فقهاء مصر وقضاتها، وكان مقبولاً عند قضاة مصر[٢].

• سماعه من مالك:

قال القاضي عياض: « سمع الموطأ من الإمام مالك والفقه وغير ذلك »[٣].

• مكانته في الرواية عن مالك:

قال محمد بن عبد الحكم: « الموطأ الذي سمع ابن بُرد أصح موطأ »[٤].

---

(١) الكامل (٣/٤١٢).

(٢) انظر: ترتيب المدارك (٣/٢٨٣)، تاريخ الإسلام (حوادث ٢٠٠ ـ ٢٢٠/ص:١٧٩)، إتحاف السالك (ص:١٣٠).

(٣) انظر: ترتيب المدارك (٣/٢٨٣)، إتحاف السالك (ص:١٣٠).

(٤) انظر: ترتيب المدارك (٣/٢٨٣)، إتحاف السالك (ص:١٣٠).

٥ / رواية عبد الرحمن بن القاسم

• التعريف بصاحب الرواية:

عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جُنادة العُتقي، أبو عبد الله المصري الفقيه، ولد سنة (١٢٨هـ)، وتوفي سنة (١٩١هـ).

• ثناء العلماء عليه:

وثّقه جمع من الأئمة كابن معين، وأبي زرعة، والنسائي، والحاكم، والخطيب البغدادي، وابن حجر[١].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: « كان خيّراً، فاضلاً، ممّن تفقّه على مذهب مالك، وفرّع على حدّ أصوله، وذبّ عنها، ونصر من انتحلها »[٢].

• سماعه من مالك:

صرَّح أبو العباس الداني في هذا الكتاب أنَّ سماعَ ابن القاسم للموطأ كان متأخراً[٣].

وقال ابن وضاح: « سمع ابنُ القاسم من المصريين والشاميين، **وإنّما طلب وهو كبير**، ولم يخرج لمالك حتى سمع من المصريين، وأنفق في سفرته إلى مالك ألف مثقال »[٤].

---

(١) انظر: سؤالات ابن الجنيد (رقم:٦٦٤)، الجرح والتعديل (٢٧٩/٥)، سؤالات السجزي (رقم:٢٤٢)، الانتقاء (ص:٩٦)، ترتيب المدارك (٢٤٥/٣)، المقفى الكبير (٤٩/٤)، تهذيب الكمال (٣٤٤/١٧)، تهذيب التهذيب (٢٢٧/٦)، التقريب (رقم:٣٩٨٠).

(٢) الثقات (٣٧٤/٨).

(٣) انظر: (١٩/٢).

(٤) ترتيب المدارك (٢٤٨/٣).

وقال الخليلي: « أول من حمل الموطأ إلى مصر »[١].

• **مكانته في الرواية عن مالك:**

قدّمه النسائي على مَن سواه في الرواية عن مالك، لذا اعتمد على روايته في السنن الصغرى والكبرى.

قال النسائي: « ابن القاسم ثقة، رجل صالح، سبحان الله ما أحسن حديثه وأصحه عن مالك، ليس يختلف في كلمة، ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم، وليس أحد من أصحاب مالك عندي مثله. قيل له: فأشهب؟ قال: ولا أشهب ولا غيره، هو عجب من العجب، الفضل، والزهد، وصحة الرواية، وحسن الدراية، وحسن الحديث، حديثه يشهد له »[٢].

وقال ابن عبد البر: « وروايته عن مالك رواية صحيحة، قليلة الخطأ، وكان فيما رواه عن مالك من موطئه ثقةً، حسن الضبط، متقناً »[٣].

وقال القابسي: سمعت أبا القاسم حمزة بن محمد الكناني يقول: « إذا اختلف الناس عن مالك، فالقول ما قال ابن القاسم. وبحضرته جماعة من أهل بلده ومن الرحّالين، فما سمعت نكيراً من أحد منهم، وهم أهل عناية بالحديث وبعلمه »[٤].

---

(١) الإرشاد (١/٢٥٤).

(٢) ترتيب المدارك (٣/٢٤٥)، إتحاف السالك (ص:١٥٥).

(٣) الانتقاء (ص:٩٥).

(٤) تلخيص القابسي لرواية ابن القاسم (ص:٤٠).

وفي سؤالات ابن بكير للدارقطني: سُئل عن أقوى أصحاب مالك عنده فقال: معن، والقعنبي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم ... »[1].

• نُسَخُ الكتاب:

يوجد لموطأ ابن القاسم قطعة تحوي (٧٠ لوحة)، وهي من مصورات مكتبة شيخنا حماد الأنصاري رحمه الله، والنسخة ناقصة من أولها وآخرها، تبدأ بباب ما جاء في صدقة الخلطاء من كتاب الزكاة، ثم كتاب البيوع، والنكاح والطلاق، والصيام، والاعتكاف، والحج، وفي آخرها: تم كتاب الحج بحمد الله وعونه وتأييده وإحسانه، وصلى الله على محمد وآله، وفيها بعض التملكات بالابتياع.

ولموطأ ابن القاسم أيضاً نسخة أخرى، إلاَّ أنَّها جمعٌ بين رواية ابن القاسم وابن وهب، جَمَعَ بينهما الحسين بن أحمد الأيوبي الوليدي المصري.

وتشتمل على السفر الثاني من الكتاب في (١٣٩ لوحة)، تبدأ بكتاب العقول والديات، ثم الجهاد، والأقضية، والوصايا، والحدود، والرضاعة، والقراض، والشفعة، والمساقاة، والضحايا والذبائح، والأيمان والنذور، والجنائز، والفرائض، والمكاتب، والمدبر، ثم كتاب الجامع. وفي أول النسخة تملكات بالابتياع.

المطبوع من الكتاب:

لم يُطبع موطأ ابن القاسم بعد، وقام أبو الحسن علي بن محمد

(١) سؤالات ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني (ص:٤٣).

القابسي[١] بتلخيصه، واقتصر فيه على الروايات المرفوعة، وما له حكم الرفع، ولم يذكر المراسيل والموقوفات، وما جرى مجراها، ورتّبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم، وقد طُبع هذا الكتاب بدار الشروق ـ جدة، السعودية ـ عام (١٤٠٥هـ)، بتحقيق: محمد بن علوي بن عباس المالكي.

وقد اعتمدت في العزو لرواية ابن القاسم على النسخة الخطية الناقصة، والجمع بين روايته ورواية ابن وهب، وطبعة التلخيص.

٦ / رواية القعنبي

• التعريف بصاحب الرواية:

هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني، نزيل البصرة، توفي سنة (٢٢١هـ)، أخرج له الشيخان في صحيحيهما.

• ثناء العلماء عليه:

وثّقه أبو حاتم، وابن معين، والعجلي، وابن حبان، وابن قانع، وغيرهم، وقال الحافظ: « ثقة عابد »[٢].

---

(١) المالكي، حافظ المغرب، انظر ترجمته في: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (١٣٤/٣)، والسير (١٥٨/١٧).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١٨١/٥)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (رواية الدقاق رقم:٣٧٣)، تاريخ الثقات (ص:٢٧٩)، الثقات (٣٥٣/٨)، تهذيب الكمال (١٣٦/١٦)، تهذيب التهذيب (٢٨/٦)، التقريب (رقم:٣٦٢٠).

. سماعه للموطأ:

قال محمد بن إسماعيل الرقي: سمعت القعنبي يقول: « لزمت مالكاً عشرين سنة حتى قرأت عليه الموطأ »(١).

كان القعنبيُّ رجلَ علمٍ وعملٍ، قرأ الموطأ على مالك بنفسه، ولم يرضَ بقراءة غيره من الضعفاء.

قال إسماعيل بن إسحاق القاضي: « كان القعنبي لا يرضى قراءة حبيب، فما زال يجهد حتى قرأ بنفسه الموطأ على مالك، وربما يقول: وفيما قرأت على مالك، وكان القعنبي من المجتهدين في العبادة »(٢).

وقال العجلي: « قرأ مالك عليه نصف الموطأ، وقرأ هو على مالك النصف الباقي »(٣).

فلهذا أثنى جمع من العلماء على روايته وقدّموها على غيرها، كما سيأتي.

. مكانته في الرواية عن مالك:

قدّم رواية القعنبي في مالك جمع من الأئمة كعلي بن المديني، والدارقطني، وابن خزيمة، وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: « القعنبي أحب إليك في الموطأ أو

---

(١) المسالك لابن ناصر الدين (ص:١٥٧)، وحكاه أبو علي الغساني عنه كما في ترتيب المدارك (١٩٨/٣).

(٢) سؤالات مسعود بن علي السجزي (ص:٢٣٦).

(٣) تاريخ الثقات (ص:٢٧٩).

إسماعيل بن أبي أويس؟ قال: القعنبي أحب إليَّ، لم أر أخشع منه »[١].

وقال نصر بن مرزوق: سمعت يحيى بن معين يقول: وسألته عن رواة الموطأ عن مالك؟ فقال: « أثبت الناس في الموطأ عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيسي »[٢].

وقال القاضي عياض: قال ابن معين: « أثبتُ النَّاس في مالك هو ومعن »[٣].

وقال النسائي: « القعنبي فوق عبد الله بن يوسف في الموطأ »[٤].

قال الدارقطني: سُئلت بعد سنة سبعين وثلاثمائة عن أصحاب الموطأ، ورواياته أيّها أصح؟ فقلت: « رواته (كذا، ولعل الصواب رواية) أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي العالم الزاهد. فقيل: كرواته (كذا) محمد بن يحيى، عن عبد الله بن نافع، ومطرف. فقلت: هذا محمد بن يحيى أصل، فأما القعنبي فإنه مقدّم على الروايتين عن مالك ».

قال الحاكم: « فعلّقت أقاويل أهل العلم في القعنبي ليُستدلّ بها على ما ذكرته.

حدّثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه، حدّثنا عثمان بن سعيد الدارمي، قال: سمعت علي بن عبد الله المدني، وذُكر عنده أصحاب

---

(١) الجرح والتعديل (١٨١/٥).

(٢) سؤالات مسعود بن علي السجزي (ص:٢٣٩).

(٣) ترتيب المدارك (٢٠٠/٣).

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني (ص:١٩٣).

مالك، فقيل له: معن، ثم القعنبي؟ فقال: لا، بل القعنبي، ثم معن.

حدّثنا علي بن عمر الحافظ، حدّثنا محمد بن مخلد الدوري، قال: سمعت محمد بن علي المديني يقول: سمعت أبي يقول: لا يُقدّم من رواة الموطأ أحد على القعنبي »[١].

وقال موسى بن سعيد البرداني: قلت لأحمد بن حنبل: « عن مَن أكتب الموطأ؟ فقال: اكتبه عن القعنبي. قلت: أيما أحب إليك إسماعيل بن أبي أويس، أو عبد العزيز بن أبي أويس، وهو عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، أو القعنبي؟ قال: القعنبي أفضلهم »[٢].

وقال محمد بن إسحاق: سألت أبا يحيى محمد بن عبد الرحيم عن منصور بن سلمة الخزاعي، وخالد بن مخلد القطواني، وابن قعنب، أيهم المقدّم في مالك؟ فقال: « القعنبي المقدّم »[٣].

وفي سؤالات ابن بكير للدارقطني: سئل عن أقوى أصحاب مالك عنده فقال: معن، والقعنبي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم ... »[٤].

• نُسَخُ الرواية المخطوطة والمطبوعة:

لرواية القعنبي نسختان ناقصتان، وهي:

النسخة الأولى: نسخة موجودة بدار الكتب القومية بتونس، كتبت

---

(١) سؤالات مسعود بن علي السجزي (ص:٢٣٢ - ٢٣٤).

(٢) سؤالات مسعود بن علي السجزي (ص:٢٣٧).

(٣) سؤالات مسعود بن علي السجزي (ص:٢٣٧).

(٤) سؤالات ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني (ص:٤٣).

سنة (٧٥٧هـ)، وهي في (٥٠ ورقة)، وتشتمل على كتاب الطهارة، والصلاة، والصيام، والاعتكاف، والحج، وباب من كتاب البيوع.

ويتخلل هذه الكتب نقص في بعض أبوابها وأحاديثها[١].

النسخة الثانية: وهي محفوظة بالمكتبة الأزهرية برقم: (٣٨٥٧) حديث، ولديَّ صورة منها، وتقع في (٨٠) لوحة، وهي من بداية الكتاب إلى أثناء كتاب الحج.

المطبوع من الكتاب:

طُبع الكتاب في شركة الشروق ـ الكويت ـ بتحقيق: عبد الحفيظ منصور، واعتمد المحقق على النسخة التونسية للكتاب فقط، ووقع فيها خطأ من حيث النقص، والبياض يمكن استدراكه من النسخة الأخرى.

وقام ببيان الفروقات بينها وبين رواية يحيى، وخرّج الأحاديث تخريجاً وسطاً.

٧ / رواية عبد الله بن وهب القرشي

• التعريف بصاحب الرواية:

عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الفهري، أبو محمد المصري الفقيه.

ولد سنة (١٢٥هـ)، وتوفي سنة (١٩٧هـ).

• ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه مالك، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن معين، وأبو زرعة

---

(١) انظر: مقدمة موطأ القعنبي المطبوع (ص:٢٢).

الرازي، وأحمد بن صالح، وغيرهم، ووثّقوه[١].

وقال الذهبي: « وعبد الله حجة مطلقاً، وحديثه كثير في الصحاح، وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنسائي وتعنّته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكراً.

قال الذهبي: فمن يروي مئة ألف حديث، ويندر المنكر في سعة ما روى، فإليه المنتهى في الإتقان »[٢].

• سماعه للموطأ:

سمع ابن وهب من مالك الموطأ قديمًا، وحفظه قبل أن يلقاه.

قال هارون بن سعيد: سمعت ابن وهب يقول: « حفظت موطأ مالك ما بين مصر إلى المدينة »[٣].

وقال أبو الطاهر عمرو بن السرح: « سمع ابن وهب من مالك قبل ابن القاسم ببضع عشرة سنة، وصحب مالكاً من سنة ثمان وأربعين إلى أن مات، ولم يشاهد ابن وهب موته، كان خرج للحج »[٤].

وقال الخليلي: « موطؤه يزيد على من روى عن مالك »[٥].

---

(١) انظر: العلل لأحمد (٣/١٣٠ - رواية عبد الله -)، (ص:٣٣٢ - رواية المروذي -)، التاريخ لابن معين (٤/٤١٣ - الدوري -)، الجرح والتعديل (٥/١٩٠)؛ ترتيب المدارك (٣/٢٣٠)، تهذيب الكمال (١٦/٢٨٢)، تهذيب التهذيب (٦/٦٥).

(٢) السير (٩/٢٢٨).

(٣) إتحاف السالك (ص:٩١).

(٤) ترتيب المدارك (٣/٢٣٠).

(٥) الإرشاد (١/٢٥٥).

• مكانته في الرواية عن مالك:

قال أحمد بن صالح: « ليس أحد من خلق الله أكبر في مالك من ابن نافع وابن وهب، وابن نافع أحب إلى أحمد، وابن وهب المقدّم في كثرة العلم والمسائل.

وقال محمد بن الحكم، وابن بكير: هو أثبت الناس في مالك »(١).

وفي سؤالات ابن بكير للدارقطني: سُئل عن أقوى أصحاب مالك عنده فقال: معن، والقعنبي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم ... »(٢).

• نسخ الرواية:

لم أقف على نسخة ابن وهب إلا ما تقدّم من جمع الحسين بن أحمد الأيوبي بينه وبين رواية ابن القاسم.

٨ / رواية عبد الله بن يوسف التنيسي

• التعريف بصاحب الرواية:

هو عبد الله بن يوسف التنيسي، أبو محمد الكلاعي المصري، أصله دمشقي، نزل تنيس.

• ثناء العلماء عليه:

وثّقه جمع من الأئمة كابن معين، وأبي حاتم، والعجلي، والدارقطني، وأبي مسهر، وابن يونس، وابن حبان، وأبي صالح، وغيرهم(٣).

---

(١) ترتيب المدارك (٣/٢٣٧).

(٢) سؤالات ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني (ص:٤٣).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٥/٢٠٥)، تاريخ الثقات (ص:٢٨٤)، الثقات (٨/٣٤٩)، تاريخ دمشق (٣٣/٣٩٢)، تهذيب الكمال (١٦/٣٣٥)، تهذيب التهذيب (٦/٧٩).

وقال البخاري: « كان من أثبت الشاميين »[١].

وقال ابن عدي: « وعبد الله بن يوسف صدوق لا بأس به، والبخاري مع شدة استقصائه، اعتمد عليه في مالك وغيره، وسمع منه الموطأ، وله أحاديث صالحة، وهو خيّر فاضل »[٢].

• **سماعه الموطأ:**

كان سماعه للموطأ عن مالك بالمدينة، وكان معه في السماع أبو مسهر الدمشقي، وذلك بعرض إسحاق بن إبراهيم الحنيني على مالك.

وأنكر يحيى بن بكير سماع عبد الله بن يوسف الموطأ من مالك، ثم رجع بأخرة.

قال محمد بن عبد الله بن الحكم: « وقد كان ابن بكير يقول في عبد الله بن يوسف الدمشقي: [متى] سمع من مالك، ومن رآه عند مالك؟ توهم فيه ما لا يجوز له، فخرجت أنا فلقيت أبا مسهر سنة ثمان عشرة ومائتين، فسألني عن عبد الله بن يوسف ما فعل فقلت: عندنا بمصر في عافية، فقال أبو مسهر: سمع معي الموطأ من مالك سنة ست وستين، فرجعت إلى مصر فجاءني ابن بكير مُسَلِّماً، فقلت له: أخبرني أبو مسهر أن عبد الله بن يوسف سمع معه الموطأ من مالك سنة ست وستين، فلم يقل فيه شيئا بعد »[٣].

---

(١) تهذيب الكمال (١٦/٣٣٥).

(٢) الكامل (٤/٢٠٥).

(٣) الكامل (٤/٢٠٥).

• مكانته في الرواية عن مالك:

قال نصر بن مرزوق: سمعت يحيى بن معين يقول، وسألته عن رواة الموطأ عن مالك؟ فقال: « أثبت الناس في الموطأ عبد الله بن مسلمة القعنبي، **وعبد الله بن يوسف التنيسي بعده** »[1].

وقال أيضاً: « ما بقي أحد على وجه الأرض أوثق في الموطأ من عبد الله بن يوسف »[2].

لذا اعتمده البخاري كثيراً في صحيحه، وقال ابن حجر: « ثقة متقن، من أثبت الناس في الموطأ »[3].

وأما موطؤه فلا أعلم عن وجوده شيئاً.

٩ / رواية محمد بن المبارك الصوري

• التعريف بصاحب الرواية:

محمد بن المبارك بن يعلى القرشي، أبو عبد الله الصوري، القلانسي، الدمشقي، ولد سنة (١٥٣هـ)، وتوفي سنة (٢١٥هـ).

• ثناء العلماء عليه:

وثّقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، والعجلي، وغيرهم[4].

---

(١) سؤالات السجزي (رقم:٣١٦).

(٢) تاريخ دمشق (٢٩٧/٣٣).

(٣) التقريب (رقم:٣٧٢١).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (١٠٤/٨)، تاريخ أبي زرعة الدشقي (٢٨٢/١)، الثقات (١٨٣/٩)، تهذيب الكمال (٣٥٤/٢٦)، السير (٣٩٠/١٠)، تهذيب التهذيب (٣٧٥/١٠).

وقال يحيى بن معين: « محمد بن المبارك الصوري شيخ الشام بعد أبي مسهر »(١).

• سماعه للموطأ:

ذكره ابن ناصر الدين في رواة الموطأ عن مالك، وقال: « وكان من الثقات الأثبات، روى الموطأ من طريقه أبو الطيب علي بن محمد بن أبي سليمان الرقي »(٢).

١٠ / رواية مصعب بن عبد الله الزبيري

• التعريف بصاحب الرواية:

هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله الزبيري المدني، عم الزبير بن بكار، توفي سنة (٢٣٠هـ) وهو ابن ثمانين سنة.

• ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه الإمام أحمد، وابن معين، والدارقطني، وابن حبان، وغيرهم، ووثّقوه(٣).

• سماعه الموطأ:

سمع من مالك بعرض حبيب بن أبي حبيب ـ متروك ـ.

---

(١) تاريخ أبي زرعة (٢٨٢/١).

(٢) إتحاف السالك (ص:١١٣).

(٣) الجرح والتعديل (٣٠٩/٨)، تاريخ بغداد (١١٤/١٣)، الثقات (١٧٥/٩)، تهذيب الكمال (٣٦/٢٨)، تهذيب التهذيب (١٤٨/١٠).

قال ابن أبي خيثمة: سمعت مصعباً يقول: « حضرت حَبيباً يقرأ على مالك، أنا عن يمينه، وأخي عن يساره، فيقرأ عليه كل يوم ورقتين ونصف، والناس ناحية، فإذا قضى، جاء الناس فعارضوا كتبنا بكتبهم، وكان حبيب يأخذ على كل عرضة دينارين من كل إنسان، فقلت لمصعب: إنَّهم كانوا لا يَرضَون عرضَ حبيب. فأنكر هذا، إذ مرّ بنا يحيى بن معين، فسأله مصعب عن حبيب؟ فقال: كان يتصفّح الورقة والورقتين، ومضى ابن معين، فسكت مصعب »[1].

ولا أعرف عن وجود موطئه شيئاً، ومن مظان روايته:

حديث مصعب بن عبد الله الزبيري من رواية أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي[2].

١١ / رواية مطرف

- **التعريف بصاحب الرواية:**

هو مطرّف بن عبد الله بن مطرّف بن سليمان بن يسار اليساري الهلالي، أبو مصعب المدني، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، كان ابن أخت مالك بن أنس.

ولد سنة (١٣٧هـ)، وتوفي سنة (٢٢٠هـ)، وقيل: (٢١٤هـ).

---

(١) السير (١١/٣١).

(٢) يوجد الجزء الأول منه بمكتبة الظاهرية (مجموع ١١٧)، ومنه صورة فيلمية بالجامعة الإسلامية (برقم:٢٤٦٧)، ويوجد نسخة كاملة منه بمكتبة شستربتي، يسَّر الله إخراجه.

- **ثناء العلماء عليه:**

وثّقه ابن سعد، وابن معين، والدارقطني، وغيرهم[١].

وقال أبو حاتم: « مضطرب الحديث، صدوق »[٢].

- **سماعه الموطأ:**

قال ابن ناصر الدين: « كان سماع الموطأ من خاله مالك، وسماع حبيب كاتبه قراءة من مالك عليهم لأمير المؤمنين هارون الرشيد حسبما ذكر في برنامج أبي القاسم خلف بن بشكوال »[٣].

- **مكانته في الرواية عن مالك:**

أثنى ابن معين وغيره على روايته للموطأ عن مالك.

قال أبو طالب: « سألت أبا عبد الله (أي الإمام أحمد) عن مطرف؟ فقال: يقدّمونه على أصحاب مالك »[٤].

وقال الدقاق: قيل لأبي زكريا: « مطرِّف مثل القعنبي ومعن في مالك؟ فقال: مطرف ثقة، والقعنبي ثقة، وابن نافع ثقة، كلهم ثقات »[٥].

وأما ابن عدي فتكلّم في روايته عن مالك خاصة، فقال: « يحدّث عن

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٥/٥٠٤)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (رواية الدقاق رقم:٣٧٣)، تهذيب الكمال (٢٨/٧٢)، تهذيب التهذيب (١٠/١٥٨).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٣١٥).

(٣) إتحاف السالك (ص:٨٤).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/١٧٦).

(٥) رواية الدقاق (٣٧٣).

أبي ذئب، وأبي مودود، وعبد الله بن عمر، **ومالك**، وغيرهم بالمناكير ».

وساق له في ترجمته عدة أحاديث منكرة من طريق أحمد بن داود عن أبي مصعب عنه عن مالك وغيره[١].

وردّ الذهبي قول ابن عدي فقال: « هذه أباطيل حاشا مطرِّفاً من روايتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود (شيخ ابن عدي)، فكيف خفي هذا على ابن عدي، فقد كذّبه الدارقطني، ولو حُوّلت هذه إلى ترجمته كان أولى »[٢].

وقال ابن حجر: « ثقة، لم يُصب ابن عدي في تضعيفه »[٣].

أما روايته للموطأ فلا أعلم عن وجودها شيئاً.

١٢ / رواية معن بن عيسى القزاز

- **التعريف بصاحب الرواية:**

هو معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي، مولاهم القزاز، أبو يحيى المدني، توفي بالمدينة سنة (١٩٨هـ).

- **ثناء العلماء عليه:**

وثّقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن حبان، وغيرهم[٤].

---

(١) الكامل (٦/٣٧٧ - ٣٧٩).

(٢) الميزان (٥/٢٥٠).

(٣) التقريب (رقم:٦٧٠٧).

(٤) انظر: الطبقات الكبرى (٥/٥٠٣)، سؤالات ابن الجنيد (رقم:٣٣٣)، الجرح والتعديل (٨/٢٧٨)، الثقات (٩/١٨١)، تهذيب الكمال (٢٨/٣٣٩)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٣٦).

وقال إسحاق بن موسى الأنصاري: سمعت مَعناً يقول: « كان مالك لا يجيب العراقيين في شيء من الحديث حتى أكون أنا أسأله عنه »[١].

• سماعه الموطأ:

كان معن بن عيسى ربيب مالك، وكان أشدّ ملازمة له، وكان مالك يتوكّأ عليه إذا خرج إلى المسجد، وكان يُقال له: عصيّة مالك[٢].

وكان هو الذي يتولى القراءة عليه، وكان يقول: « كلُّ شيء من الحديث في الموطأ سمعته من مالك إلا ما استثنيت أني عرضته عليه، وكل شيء من غير الحديث عرضته عليه إلا ما استثنيت أني سألته عنه »[٣].

• مكانته في الرواية عن مالك:

قدّمه الإمام أبو حاتم على سائر رواة الموطأ فقال: « أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى القزاز، هو أحب إلي من عبد الله بن نافع الصائغ ومن ابن وهب »[٤].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، قال: « سمعت علي بن عبد الله المدني، وذُكر عنده أصحاب مالك، فقيل له: معن، ثم القعنبي؟

فقال: لا، بل القعنبي، ثم معن »[٥].

---

(١) الجرح والتعديل (٢٧٨/٨).

(٢) الانتقاء (ص:١١٠).

(٣) الجرح والتعديل (٢٧٨/٨).

(٤) الجرح والتعديل (٢٧٨/٨).

(٥) سؤالات مسعود بن علي السجزي (ص:٢٣٣).

وقال الخليلي: « قديم متفق عليه، رضي الشافعي روايته »[١].

وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: « أكان عند معن القزاز عن مالك شيء غير الموطأ؟ قال: شيء قليل، قال يحيى: وإنما قصدنا إليه في حديث مالك. فقيل ليحيى: فكيف هو في غير مالك؟ قال: ثقة »[٢].

وفي سؤالات ابن بكير للدارقطني: سئل عن أقوى أصحاب مالك عنده فقال: معن، والقعنبي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم ... »[٣].

قلت: وقد اعتمده البخاري في الرواية عن مالك في عدة مواضع من صحيحه.

ولا أعرف عن وجود موطئه شيئاً، والله أعلم.

١٣ / رواية ابن بكير

• التعريف بصاحب الرواية:

يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي، أبو زكريا المصري، مولى بني مخزوم، وقد يُنسب إلى جدّه، ولد سنة (١٥٥هـ)، وتوفي سنة (٢٣١هـ).

أقوال النقّاد فيه:

اختلف أهل العلم في يحيى بن بكير توثيقاً وتجريحاً:

---

(١) الإرشاد (١/٢٢٧).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (رقم:٣٣٣).

(٣) سؤالات ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني (ص:٤٣).

١ ـ المضعّفون:

قال أبو حاتم: « يكتب حديثه، ولا يحتج به، وكان يفهم هذا الشأن »[١].

وقال النسائي: « ضعيف »[٢]، وقال أيضاً: « ليس بثقة »[٣].

وقال ابن معين: سألني عنه أهل مصر فقلت: « ليس بشيء »[٤].

٢ ـ الموثّقون:

قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول: « أبو صالح أكثر كتباً، ويحيى بن بكير أحفظ منه »[٥].

وقال الساجي: « صدوق »[٦]، وقال ابن قانع: « مصري ثقة »[٧].

وقال الخليلي: « ثقة، أخرجه البخاري في الصحيح عن مالك، وغيره، وتفرّد بأحاديث عن مالك »[٨]، وذكره ابن حبان في الثقات[٩].

وقال الذهبي: « كان غزيرَ العلم، عارفاً بالحديث وأيام الناس، بصيراً بالفتوى، صادقاً، ديِّناً، وما أدري ما لاَحَ للنسائي منه حتى ضعّفه، فقد

---

(١) الجرح والتعديل (٩/١٦٥).

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص:٢٤٨).

(٣) تهذيب الكمال (١/٤٠٣).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/٢٠٨).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/٢٠٨).

(٦) تهذيب التهذيب (١١/٢٠٨).

(٧) تهذيب التهذيب (١١/٢٠٩).

(٨) الإرشاد (١/٢٦٢).

(٩) (٩/٢٦٢).

احتجّ به الشيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أورده »[١].

قلت: ومن خلال هذه الأقوال يتبيّن أنّه كان صدوقاً في روايته، وأنّ أحاديثه مستقيمة، ومن ضعّفه لم يبيّن وجه التضعيف، خاصة أنه صدر من إمامين متشدِّدَين في التجريح، نعم قد ينفرد بأحاديثَ عن مالك، وهذا لا يُضعَّفُ به مثلُ ابن بكير الذي سمع من مالك موطّأه مرات، كما سيأتي.

• مكانته في الرواية عن مالك:

أُثر عن يحيى بن معين كلامٌ فيه تضعيفٌ ليحيى بن بكير وموطئه، قال ابن مُحرز: « سمعتُ يحيى وذُكر له يحيى بن بُكير المصري قيل له: إنّه يحدِّث بالموطأ عن مالك بن أنس، قال: وأيُّ شيء كان يسوى، إنّما كان بعرض حبيب، وكان حبيبٌ كذّاباً، كان يعرض لهم خمس ورقات، ثم يقول لهم: عرضتُ لكم عشرة، ثم قال يحيى بن معين: وهو لا يُحسن يقرأ حديثَ ابن وهب! فكيف يقرأ الموطأ! أنا سمعتُ منه عن مالك، عن الزهري: أنَّ ابن الزبير أحرم من التنعيم، وإنّما هو عن هشام بن عروة.

أخبرنا أحمد، قال: حدَّثنا جعفر، قال: حدَّثنا أبو العباس، قال: حدَّثنا يحيى بن معين، قال: حدَّثنا معن، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنَّ ابن الزبير أحرم من التنعيم »[٢].

وقال الساجي: قال ابن معين: « سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرض

(١) السير (١٠/٦١٤).

(٢) معرفة الرجال (١/٦٣).

حبيب كاتب الليث، وهو شر عرض، كان يقرأ على مالك خطوط الناس، ويصفح ورقتين، ثلاثة ».

وقال مسلمة بن قاسم: « تُكلم فيه؛ لأنَّ سماعه من مالك كان بعرض حبيب »[١].

وهذا التحامل من ابن معين رحمه الله إنَّما هو من تشدُّده، وأما ما ذكره ابن محرز عنه من خطأ ابن بكيرٍ في أثر فهو يخطئ كما يخطئ غيره من الثقات، وأمَّا كون سماعه كان بعرض حبيب فقد ردَّ ذلك القاضي عياض فقال: « وهذه الحكاية (أي عن ابن معين) باطلة الأصل، والله أعلم؛ لأنَّ مالكاً رحمه الله ومن حضره لم يصح جواز مثل هذا عليهم لحفظهم حديث الموطأ، **وقد أنكر هذا بعض أصحاب مالك الجلّة**، وقال: إنَّما كانت عرضتنا على مالك ورقتين من الموطأ، فكيف يصح هذا؟! »[٢].

قلت: وممَّا يدلُّ على صحة قول القاضي عياض أنَّ المتصفِّحَ لرواية ابن بكير يجدها متفقة في الغالب مع روايات غيره في ذكر الكتب والأبواب والأحاديث، فلو صح ما ذُكر عن ابن معين لوُجد ما يبيّن ذلك من نقص أو اختلاف بين الروايات الأخرى.

ثمَّ إنَّ هذا الكلام فيه قدحٌ في الإمام مالك، فكأنّه لا يدري ما يُقرأ عليه، وهو الحافظ الناقد المتيقّظ، ثمَّ إنَّ حوله أصحاباً يحفظون الموطأ، فلو غيَّر حبيبٌ شيئاً منه لتنبّه الشيخُ وفطن التلاميذُ، والله أعلم بالصواب.

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/٢٠٨،٢٠٩).

(٢) ترتيب المدارك (٣/٣٧٠).

قال القاضي عياض: « وقد ضعَّف أئمّةُ الصنعة روايةَ مَن سمع الموطأ على مالك بقراءة حبيب كاتبه؛ لضعفه عندهم، وأنَّه كان يخطرف الأوراق حين القراءة ليتعجَّل، وكان يقرأ للغرباء، **وقد أُنكِرَ هذا الخبرُ على قائله؛ لحفظ مالك لحديثه، وحفظ كثير من أصحابه الحاضرين له، وأنَّ مثل هذا ممّا لا يجوز على مالك، وأنَّ العرض عليه لم يكن من الكثرة بحيث تُخطرف عليه الأوراق ولا يفطن هو ولا من حضر**، لكن عدم الثقة بقراءة مثله مع جواز الغفلة والسهو عن الحرف وشبهه، وما لا يُخلُّ بالمعنى مُؤثِّرة في تصحيح السماع كما قالوه، ولهذه العلّة لم يخرِّج البخاري من حديث ابن بكير عن مالك إلاَّ القليل، وأكثر عنه عن الليث، قالوا: لأنَّ سماعه كان بقراءة حبيب، **وقد أنكر هو ذلك** »[(١)].

قلت: وروى القاضي عياض وابن بشكوال بسنديهما عن أسلم بن عبد العزيز قال: قال بقي بن مخلد: « لما وضعت مسندي جاءني عبيد الله وإسحاق ابنا يحيى بن يحيى فقالا لي: بلغنا أنك وضعتَ كتاباً قدّمتَ فيه أبا مصعب الزهري ويحيى بن بكير، وأخّرت أبانا، فقلت لهما: أمَّا تقديمي لأبي مصعب فلقول رسول الله ﷺ: « قدِّموا قريشاً ولا تَقَدَّموها »، وأمَّا تقديمي لابن بكير فلسنه، وقد قال رسول الله ﷺ: « كبِّر كبِّر »، **ولأنه سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة**، وأباكما لم يسمع منه إلا مرة واحدة، فخرجا من عنده، وخرجا معه إلى حدّ العداوة »[(٢)].

فهذا دليل أنَّ رواية ابن بكير صحيحة عن مالك، زيادة على ما تقدَّم.

---

(١) الإلماع (ص:٧٧).

(٢) الغنية (ص:٩٨)، الصلة (١/٨٢)، والسند صحيح إلى بقيٍّ.

• نسخ الكتاب الخطية:

وقفت لرواية ابن بكير على ثلاث نسخ خطية، نسخة كاملة، والأخرى ناقصة، والثالثة لا أدري حقيقة حالها، والكتاب لم يُطبع بعد، وهو جدير بذلك.

النسخة الأولى: نسخة مكتبة السليمانية بتركيا، وهي كاملة، وتوجد صورة منها بالجامعة الإسلامية تحت رقم:(٢٢٢٨).

وتمتاز هذه النسخة بكمالها، ثم هي مقابلة كما تشير الدوائر المنقوطة فيها.

كتبها موسى بن عبيد بن داود الدمشقي الصوفي في العشر الأخير من شهر ربيع الآخر سنة خمس وثمان وسبعمائة، وعليها سماع في آخرها.

النسخة الثانية: نسخة دار الكتب الظاهرية، وتوجد صورة منها في الجامعة الإسلامية.

وهذه النسخة متقنة، إلا أنها ناقصة من أولها، فتبدأ من كتاب الزكاة، إلى آخر الموطأ.

وهي مجزّأة إلى ثمانية عشر جزءا، تبدأ بالرابع لفقدان الأجزاء الثلاثة الأول، وفي بداية كل جزء ونهايته توجد سماعات، وتاريخ نسخها سنة (٦٠٠هـ).

ويُلاحظ على النسخة أن بعض أوراقها من كتاب الحج اختل ترتيبها، ففي (اللوحة ٢٤٩) ـ وهي من كتاب الجامع ـ ذُكرت فيها بعض أبواب كتاب الحج، واستمرت إلى (اللوحة ٢٥٥). وخط النسخة جيّد مقروء.

النسخة الثالثة: نسخة المكتبة الأزهرية برقم: (٤٤٥)، ووقع لي بعض أوراقها مصوّرة، ولا أدري هل النسخة كاملة أم لا.

١٣ / رواية يحيى بن يحيى النيسابوري

• التعريف بصاحب الرواية:

يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن بن يحيى بن حماد التميمي الحنظلي، أبو زكريا النيسابوري، توفي سنة (٢٢٦هـ)، وهو ابن أربع وثمانين سنة.

• ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه العلماء ثناء عطراً، ووصفه بعضهم بريحانة أهل خراسان، ووثّقه أحمد، والنسائي، وإسحاق بن راهويه، وابن حبان، وغيرهم[١].

وقال الإمام أحمد: « ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثل يحيى بن يحيى »[٢].

• سماعه من مالك:

قال ابن عبد البر: « روى عن مالك الموطأ، وقيل: إنه قرأه عليه »[٣].

مكانته في الرواية عن مالك:

رضي الإمام مسلم روايةَ يحيى بن يحيى النيسابوري، وما في صحيحه من حديث مالك غالبه من رواية يحيى بن يحيى النيسابوري، وهو ثقة متفق عليه.

---

(١) الانتقاء لابن عبد البر (ص:١١٢)، تهذيب الكمال (٣٢/٣٤)، السير (١٠/٥١٢)، تهذيب التهذيب (١١/٢٥٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/٤٣٧ - رواية عبد الله -).

(٣) الانتقاء (ص:١١٢).

المبحث الثالث: الموارد التي صرح المصنِّف بأسمائها:

١/ الأطراف، لأبي مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد (ت ٤٠١هـ).

نقل منه المصنف في موضعين، ففي الموضع الأول (ل:٧/أ) ذكر اسم المؤلف دون كتابه، وذكر كتابه في (ل:٢٠٤/ب) وسماه **الأطراف**.

قال الخطيب البغدادي: « كان له عناية بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل **تعليقة أطراف الكتابين** »[1].

وقال الذهبي: « مصنّف كتاب **أطراف الصحيحين** »[2].

ويوجد من كتاب أبي مسعود الدمشقي الجزء الرابع، ويقع في (١٤٠) ورقة، وفيه بقية مسند أبي هريرة، ومسند عائشة، وفاطمة، وأم سلمة، وحفصة، وأم حبيبة، وميمونة.

وهو من محفوظات دار الكتب الظاهرية بدمشق، وله صورة فيلمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية برقم: (٣٣٠٣).

٢/ الأحكام، لإسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو إسحاق الأزدي المالكي، (ت ٢٨٢هـ).

نقل منه في موضعين (ل:١٧٣/ب)، و(ل:٢٤٢/ب)، وسمّاه في الموضع الثاني **الأحكام**.

قال الخطيب البغدادي: « وصنّف في الاحتجاج لمذهب مالك والشرح

---

(١) تاريخ بغداد (١٧٣/٦).

(٢) السير (٢٢٨/١٧).

له ما صار لأهل هذا المذهب مثالاً يحتذونه، وطريقا يسلكونه، وانضاف إلى ذلك علمه بالقرآن، فإنه ألّف في القرآن كتبا تتجاوز كثيراً من الكتب المصنفة فيه، ومنها كتابه في **أحكام القرآن**، وهو كتاب لم يسبقه إليه أحد من أصحابه إلى مثله »[١].

وقال ابن العربي بعد أن ذكر تفسير الطبري: « وأعظم من انتقى منه الأحكام بصيرة: القاضي أبو إسحاق، فاستخرج دُررها واستحلب دِررها، وإن كان قد غيّر أسانيدها لقد ربط معاقدها، و لم يأت بعدهما من يلق بهما »[٢].

وذكره الحافظ ابن رجب في شرحه على صحيح البخاري في عدة مواضع[٣]، وسمّاه: **أحكام القرآن**، وممّن نقل منه أيضاً الحافظ ابن حجر، وسمّاه **أحكام القرآن**[٤].

ويوجد من الكتاب قطعة في تونس.

٣/ الاستدراكات لأبي الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).

نقل منه المصنف في عدة مواضع من كتابه، انظر مثال ذلك: (ل:٢١/ب)، (ل:٣٥/ب)، (ل:٥٠/ب)، (ل:٧٩/أ)، (ل:١١٤/أ)، (ل:١٢٥/ب).

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٢٨٥)، وانظر: السير (١٣/٣٤٠).

(٢) أحكام القرآن (١/٣).

(٣) فتح الباري: (٢/٢٤٤،٣٣٨)، (٨/١٩٣)، (٩/٢٥٨).

(٤) العجاب في بيان الأسباب (١/٥٤٤،٦١١).

ويُسمى الكتاب **الاستدراكات** كما ذكره الداني، ويُسمَّى أيضاً **التتبع**، وممن سماه الاستدراكات القاضي عياض، قال: « **الاستدراكات على البخاري ومسلم، وهو كتاب التتبع أيضاً** »[١]، وسمّاه ابن خير: **الاستدراكات**[٢]، وسمّاه محمد بن أحمد المالكي: **التتبع على البخاري ومسلم**[٣].

وطُبع الكتاب بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي بعنوان **الإلزامات والتتبع**، ضمّن فيه كتابي الدارقطني، وسيأتي ذكر الإلزامات في موضعه.

٤/ البارع لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي، مولى عبد الملك بن مروان، وتوفي بقرطبة سنة (٣٥٦هـ).

نقل منه المصنف في موضع واحد (ل:٢١٧/أ).

ذكر الحميدي كتابه **البارع**، وقال: « كاد يحتوي على لغة العرب »[٤].

وقال الذهبي: « **البارع** في اللغة، في عشر مجلدات، لكنه ما تمّمه »[٥].

ونشر جزءاً من الكتاب هاشم الطعان في مجلد بمكتبة النهضة ببغداد ودار الحضارة العربية بيروت، عام (١٩٧٥م)، واعتمد على نسختين

---

(١) الغنية (ص:١٣٣).

(٢) الفهرسة (ص:٢٠٤).

(٣) ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق (ص:٣٠١/رقم:٤٧٣).

(٤) جذوة المقتبس (ص:١٥٦).

(٥) السير (٤٦/١٦).

ناقصتين ذكرهما فؤاد سزكين[١].

٥/ التاريخ (الأوسط) للبخاري (ت٢٥٦هـ).

نقل المصنف في موضع واحد (ل:٨/ب) من التاريخ الأوسط للبخاري، ولم يذكر اسمه كاملاً، وقال: « خرّجه البخاري في التاريخ ».

وهذا النقل من الأوسط المطبوع باسم الصغير، ولم أجده في الكبير، ونقل المصنف أيضاً في مواضع كثيرة عن تاريخ البخاري، ولم يبيّن من أي التواريخ نقل، لكن عامة النقولات موجودة في الكبير، وهو المراد عند الإطلاق.

وطُبع كتاب التاريخ الأوسط عدة طبعات باسم التاريخ الصغير وهماً وخطأ، وقد بيّن الباحث موفق بن عبد القادر هذا الخطأ، وأنَّ ما طُبع باسم الصغير هو الأوسط[٢]، ثم طُبع باسم الأوسط بتحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان بدار الصميعي، سنة (١٤١٨هـ).

٦/ التاريخ الكبير للبخاري.

عزا المصنف كتاب التاريخ للبخاري في عدة مواضع منها: (ل:١٢/ب)، (ل:١٣/أ)، (١٥/ب)، (٣١/أ)، (٣٤/ب)، (٣٨/أ)، (٧٧/ب)، (٩٤/ب)، (١٠١/أ)، (١١٩/أ)، (١٣٠/ب)، (١٤٢/ب)، وذكره باسم التاريخ، ولم يصرح في غالب هذه المواضع باسمه كاملاً إلاّ ما

---

(١) تاريخ التراث (٨/٢/٤٨٧).

(٢) انظر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدّثين (ص:٨٥ ـ ٩٢).

جاء في (١٢/أ) قوله: « وذكره البخاري في باب: الحاء من التاريخ »، وكذا في (ل:١٣٠/ب) قال: « وحكى البخاري في حرف العين من تاريخه »، ولا شك أنَّ المرتَّب على الحروف هو التاريخ الكبير، وصرّح في موضع واحد (ل:١٩٤/أ) باسمه كاملا: التاريخ الكبير.

وطُبع كتاب التاريخ للبخاري بدائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الدكن (الهند)، وصوّرته دار الكتب العلمية ببيروت، ونُشر في ثمان مجلدات.

٧/ التاريخ ليحيى بن معين، رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدوري (ت: ٢٧١هـ).

نقل المصنف في عدة مواضع من تاريخ ابن معين، واستجاز نسبته لابن معين؛ لأنَّ المادة العلمية منه، والمعروف أن ابن معين لم يصنِّف كتاباً في التاريخ أو الرواة، وإنَّما هي أسئلة سألها عنه تلاميذه وأثبتوها في كتب نُسبت بعد ذلك للإمام يحيى بن معين رحمه الله، وأشهر تلك السؤالات تاريخ ابن معين برواية الدوري، والذي يظهر أنَّ المصنف اعتمد ما في هذا الكتاب، والنقولات التي نقلها موجودة فيه، منها: (٣٢/ب)، (٥٤/ب)، (٥٨/ب)، (٦٧/أ)، وصرح في هذا الموضع باسم التاريخ، وكذا صرح في (ل:٧٧/أ).

ونقل المصنف أيضاً أقوالاً عدَّة عن ابن معين، إلاَّ أنَّ تلك الأقوال صرح بنقلها من كتاب الساجي، وبعضها عن ابن عبد البر.

وقال ابن عبد البر: « عندنا **تاريخ يحيى بن معين** كلُّه من رواية عباس عنه »[1].

---

(١) الاستيعاب (١/١٥٨).

والكتاب حقّقه الدكتور أحمد نور سيف، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٣٩٦هـ طُبع بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى في أربع مجلّدات عام (١٣٩٩هـ).

٨/ تاريخ الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزبادي، الشيرازي الشافعي.

نقل المصنِّف من كتاب **تاريخ الفقهاء** في موضع واحد (ل:١٩٦/ب).

وطُبع الكتاب باسم طبقات الفقهاء سنة (١٩٧٠م) بتحقيق: إحسان عباس.

٩/ التاريخ، لأحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ).

نقل المصنف من كتاب التاريخ في مواضع عدة، منها: (٩/أ،ب)، (١٣/ب)، (٦٠/أ)، (١٢٣/ب)، وذكره باسمه في موضع واحد (٨٥/ب)، وسماه في موضع آخر (ل:١٣٤/ب) بكتاب **الرجال**، ونقل نقلاً واحداً في الموضعين كليهما.

ولم أقف على من ذكر للنسائي كتاباً باسم التاريخ، والمصنِّف ذكره مرة باسم التاريخ، ومرة أخرى باسم الرجال، والذي يظهر أنَّه كتابه التمييز، واسمه: **أسماء الرواة والتمييز بينهم**[1]، وينقل منه ابن خلفون كثيراً في أسماء شيوخ مالك.

---

(١) ذكره المزي في تهذيب الكمال (١/١٥١)، والسخاوي في بغية الراغب المتمني (ص:٩٥)، وذكره في الإعلان بالتوبيخ:(ص:٢٢١) باسم: التمييز.

١٠/ ترتيب الفقهاء، لأبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ).

نقل المصنف من كتاب **ترتيب الفقهاء** في موضع واحد (ل:١٧٩/أ)، ونقل أيضاً عن الطبري في (ل:٣٦/أ) و لم يسمِّ كتابه.

و لم أقف على من ذكر كتاباً للطبري بهذا الاسم، ويذكر أبو محمد الفرغاني ـ تلميذ الطبري ـ أنَّ من مؤلفات شيخه:

ـ **ترتيب العلماء**، قال: « وهو من كتبه النفيسة، ابتدأه بآداب النفوس، وأقوال الصوفية و لم يتمّه.

ـ **وكتاب البسيط:** خرج منه كتاب الطهارة، فجاء في نحو من ألف وخمسمائة ورقة؛ لأنه ذكر في كل باب منه اختلاف الصحابة والتابعين، وحجة كل قول، وخرج منه أيضاً أكثر كتاب الصلاة، وخرج منه آداب الحكام »[(١)].

ويذكر بعض العلماء هذا الكتاب باسم: **ترتيب العلماء من بسيط القول**.

ولعل هذا كتاب واحد، وما ذكر فيه من آداب النفوس إنما هو كالمقدمة لكتاب البسيط في الفقه.

وقد وقف الإمام المازَري المالكي على كتاب للطبري فيه مسائل الخلاف، ذكر البرزلي عنه أنَّه قال: « ثم أتى رجل شامي بكتاب الطبري في مسائل الخلاف ألَّف منه مائة مجلّد و لم يتمَّه، فقال أبو محمد عبد الحميد: بلغني أنَّ رجلاً جلب كتاباً للمهدية في مائة مجلّد لم تتم أجزاؤه،

(١) السير (١٤/٢٧٣،٢٧٤)، وانظر طبقات الشافعية للسبكي (٣/١٢٢)

فاستعرتُ منه كتاباً فوجدته كتاب الطلاق قبل النكاح »[١].

١١/ التصحيف، للإمام الدارقطني.

نقل المصنف من كتاب التصحيف في موضعين: (٧٣/أ)، (١٩٧/ب).

والكتاب ذكره الدارقطني نفسه في كتابه المؤتلف والمختلف[٢]، وذكره عدد من الأئمة، كابن خير[٣]، وسمّاه: **تصحيفات المحدّثين**، وابن الصلاح[٤]، والمالكي[٥].

وقال السيوطي: « أورد الدارقطني في كتاب التصحيف كلَّ تصحيف وقع للعلماء، حتى في القرآن »[٦].

١٢/ التعريف برجال الموطأ، لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد التميمي، يُعرف بابن الحذاء، (ت: ٤١٠هـ).

ذكره المصنف في موضع واحد من كتابه (ل:٢٢٤/ب).

والكتاب ذكره أبو عبد الله الخولاني فيما نقله القاضي عياض، وسمّاه **التعريف برجال الموطأ** أربعة أسفار[٧].

---

(١) جامع مسائل الأحكام للبرزلي (١/ل:٢٠٣/أ)، نقلاً عن مقدّمة شرح التلقين للمازري (رسالة ماجستير) للباحث جمال عزّون (ص:١٧٦).

(٢) (٢٣٠٣/٤).

(٣) الفهرست (ص:٢٠٤).

(٤) علوم الحديث (ص:٢٥٢)، وقال: « تصنيف مفيد ».

(٥) ما ورد به الخطيب مدينة دمشق (ص:٢٩٤/رقم:٢٨٨).

(٦) تدريب الراوي (٢٨٢/٢).

(٧) ترتيب المدارك (٨/٥).

وذكره أيضاً ابن بشكوال في الصلة، وقال: « ومن تأليفه كتاب: **التعريف بمن ذُكر في موطأ مالك من النساء والرجال** »[١]، وذكره ابن الأبار وسماه: **التعريف**[٢]، وقال ابن خير: « **التعريف في رجال الموطأ** »[٣]، ونقل منه الذهبي، وسماه: **رجال الموطأ**[٤].

وكُتب في بداية نسخة القرويين (٩٩٣) من الكتاب: قال القاضي أبو عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء رضي الله عنه: « **هذا كتاب جمعت فيه من ذُكر في موطأ مالك بن أنس رحمه الله من الرجال والرواة وغيرهم من الصحابة والتابعين والتابعين بعدهم من المعروفين والمجهولين** ».

ويوجد لكتاب ابن الحذاء ثلاث نسخ خطية، وهي:

١ ـ نسخة القرويين بفاس (المغرب) (برقم:٩٩٣)، وتقع في (١٤٦) ورقة.

٢ ـ وأخرى بنفس الخزانة برقم: (١٧٩)، وتقع في (٤٢) ورقة.

٣ ـ ونسخة ثالثة بخزانة زاوية تنغملت بقرب مدينة أزيلال (المغرب) (برقم: ٢٣٠).

وذكر فؤاد سزكين نسخة أخرى بالقرويين برقم: (١١٨)[٥]، لكن أخبرني من اطّلع عليه أنّه كتاب آخر.

---

(١) الصلة (٤٧٩/٢).

(٢) المعجم في أصحاب أبي علي (ص:٢٦٦).

(٣) الفهرسة (ص:٩٣).

(٤) في الميزان (١٩٧/٣).

(٥) تاريخ التراث (١٣٩/٣/١).

ولديَّ من الكتاب نسخة مصورة عن نسخة القرويين (برقم:٩٩٣)، وبها تآكل في أطرافها، مع رداءة التصوير في بعض أوراقها مما يقلِّل الاستفادة منها.

١٣/ التفرّد، لأبي داود السجستاني صاحب السنن.

نقل المصنف من كتاب التفرد في مواضع كثيرة من كتابه، منها: (٣٠/أ)، (٤٨/أ)، (٥٠/ب)، (٧٩/أ)، (٨٧/أ)، (١٣٤/ب)، (١٤٢/ب).

وذكر الكتاب ابن خير الإشبيلي، وقال: « **ما تفرّد به أهل الأمصار في السنن الواردة** »[١]، وذكره أيضاً المالكي[٢]، والقاضي عياض[٣]، وسمياه: **التفرد**، وكذا الحافظ ابن رجب في شرحه على صحيح البخاري[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « يبيّن ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم »[٥].

١٤/ التفسير، لأبي بكر ابن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ).

نقل المصنف من كتاب التفسير في موضعين (ل:١٩٨/أ)، (٢١٦/أ).

والكتاب ذكره ابن المنذر في كتابه الأوسط (٢/١٤٠)، وسماه: **التفسير**.

---

(١) الفهرسة (ص:١٠٩).

(٢) ما ورد به الخطيب مدينة دمشق (ص:٢٩٤/رقم:٢٩٩).

(٣) الغنية (ص:٢١٨).

(٤) فتح الباري (٧/٣١٥).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٠/٢٤٢).

وقال الذهبي: «ولابن المنذر تفسير كبير في بضعة عشر مجلدا يقضي له بالإمامة في علم التأويل»[١].

وذكر سزكين أنَّ منه قطعة صغيرة في مكتبة جوتا بألمانيا (برقم: ٥٢١)[٢].

١٥/ التمهيد لحافظ المغرب ابن عبد البر الأندلسي (ت: ٤٦٣هـ).

أفاد المصنف كثيرا من كتاب التمهيد، تارة بذكر اسم مؤلفه، وهذا الأغلب[٣]، وتارة بذكر اسم الكتاب والمؤلِّف[٤]، وتارة يذكر مؤلفه بعبارة: من الناس، وهذا قليل.

وطُبع كتاب التمهيد كاملاً في ٢٦ مجلداً مع الفهارس، تحت إشراف وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، وصوّر بعد ذلك في كثير من مطبعات العالم، وقام بتحقيقه جماعة من الأساتذة المغاربة.

والكتاب يحتاج إلى مزيد من التحقيق والتدقيق، ففيه تصحيف ونقص في بعض المواضع[٥].

١٦/ التمييز للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ).

نقل المصنف منه في مواضع عدة من كتابه، منها: (٣/ب)، (٣٦/أ)،

---

(١) السير (١٤/٤٩٢).

(٢) تاريخ التراث العربي (١/٣/٢٠٢).

(٣) انظر مثلاً: (ل:٣/ب)، (١٣/أ)، (٢٥/ب)،

(٤) (ل:٢٥٩/أ).

(٥) انظر: ما كتبه د ـ محمد عبد النبي! في مجلة الموافقات (المعهد العالي لأصول الدين بالجزائر) العدد الرابع والخامس بعنوان: **ملاحظات على تحقيق التمهيد لابن عبد البر**، ولم يستوعب ذكر الأخطاء.

(٤٦/أ)، (٥٠/ب)، (٦٧/ب)، (٨٥/ب)، (٨٨/أ).

وذكر كتاب **التمييز** عددٌ من الأئمة في كتبهم، كابن خير[١]، والمالكي[٢]، والحافظ ابن رجب في عدة مواضع من فتح الباري[٣].

وطُبعت قطعة صغيرة من كتاب التمييز للإمام مسلم ضمن كتاب: **منهج النقد عند المحدّثين نشأته وتاريخه** للأستاذ الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي.

١٧/ توجيه الموطأ، لأبي محمد يحيى بن شراحيل.

نقل المصنف منه في مواضع من كتابه (٥٥/ب)، (ل:١٨٦/أ)، (٢١٥/أ)، (٢٣٥/أ)، إلاَّ أنَّه لم يصرح باسم الكتاب إلاَّ في الموضع الثاني.

ويحيى بن شراحيل لم أقف على ترجمته، سمّاه المصنِّف يحيى بن شراحيل، وكنَّاه أبا محمد، ونسبه مرّة فقال: « القرطبي »، وذكر عنه أنَّه قال: « سألت النسائي ».

وفي أعلام الأندلسيين يحيى بن شراحيل، أبو زكريا (ت٣٧٢هـ)، ذكره ابن الفرضي وذكر أنَّ من مؤلفاته **توجيه حديث الموطأ**، إلاَّ أنَّه كنَّاه أبا زكريا، ولم يذكره بالرواية عن النسائي، ولا ذكر له رحلة إلى المشرق حتى يلقى النسائي، بل قال: « كان حافظاً للمسائل على مذهب مالك، عاقداً للشروط، ولم تكن له رواية تشتهر عنه،

---

(١) الفهرسة (ص:٢١٢).

(٢) تسمية ما ورد بن الخطيب (ص:٢٩٦/رقم:٣٣٨).

(٣) انظر: (٣٦٤/١)، (٢٢٢/٣)، (١٥٨/٥، ١٧٢)، (١٢٩/٩، ٤٠٥).

وكان موصوفاً بالعلم، معدوداً من أهله »[١].

ولا أظنّه المعنيَّ ها هنا، وإن كانا اشتركا في الاسم واسم الأب، والكتاب الذي ألَّفاه، والله أعلم بحقيقة الحال.

١٨/ الجامع (صحيح البخاري).

نقل المصنِّف مِن الجامع الصحيح للبخاري في مواضعَ كثيرةٍ جدًّا، وسمّاه **بالجامع، وبالصحيح، وبالمسند الصحيح.**

وصحيح البخاري أصحُّ كتاب بعد كتاب الله ﷻ، وتلقته الأمَّة بالقبول، واسمه: **الجامع المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.**

انتشر صحيح البخاري في العالم انتشاراً واسعاً، مخطوطه ومطبوعه، وطُبع كرات عديدة، وأجود نسخ البخاري المخطوطة نسخة مكتوبة بخط أبي عمران موسى بن سعادة الأندلسي ـ وهو من أقران المصنف ـ سمعها على أبي علي الصدفي مرات عديدة عن الباجي عن أبي ذر عن شيوخه الثلاثة الكشميهني، والمستملي والسرخسي، عن الفربري عن البخاري، وهذه النسخة هي معتمد المغاربة، ولديّ الخمس الثاني من الأصل، منقولة بالتصوير الشمسي ، اعتنى بنشرها: لافي بروفنسال (باريس) (١٣٤٧هـ، ١٩٢٨م).

ولمحمد عبد الحي الكتاني جزء في وصف هذه النسخة السعادية، وبيان أهميتها، سماه: **التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة**، ولديَّ صورة من نسخة المصنِّف.

---

(١) تاريخ العلماء (٢/١٩٠، ١٩١).

١٩/ الجامع، لعبد الله بن وهب المصري.

نقل منه المصنِّف في موضع واحد (ل:٢١٨/أ)، وقال: « رواه ابن وهب في جامعه ».

والكتاب ذكره ابن الفرضي[١]، والحميدي[٢]، والقاضي عياض[٣].

وطُبعت قطعة من الجامع في الحديث لابن وهب، بتحقيق: د. مصطفى حسن حسين أبو الخير، ونال بها الباحث درجة العالمية العالية الدكتوراه، وهذا القسم المطبوع يحوي : كتاب الأنساب، والصمت، والخاتم.

٢٠/ الجامع، للإمام أبي عيسى الترمذي (ت: ٢٩٧هـ).

نقل المصنف من كتاب الجامع في مواضع كثيرة من كتابه، وصرّح باسمه في (ل:٧٠/أ).

واعتمد المصنف على أكثر من نسخة، يشير إلى ذلك قوله: « وهذا في بعض نسخ الجامع للترمذي، ثبت في بعض الروايات وسقط من بعضها »[٤].

وكتاب الترمذي هو أحد الكتب الستة التي عليها مدار السنة، وأحاديث الأحكام، واسمه: **الجامع الصحيح**، ويُعرف بجامع الترمذي، أو سنن الترمذي.

وطُبع كتاب الترمذي عدة طبعات، وأهمها طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر، لكن لم يتمّها تحقيقا وشرحا، وأتمّها غيره، وطُبعت في خمس مجلدات.

---

(١) تاريخ العلماء (٣١٤/١).

(٢) جذوة المقتبس (ص:٢٦١).

(٣) الغنية (ص:١٦٣).

(٤) انظر: (ل:٢٥١/أ).

٢١/ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ).

نقل المصنف من كتاب الجرح والتعديل في عدة مواضع من كتابه، وذكر أقوال أبي حاتم وأبي زرعة، منها (ل:٩/أ،ب)، (١٢/أ)، (٢٢/أ)، (٧٠/أ)، (٨٢/ب)، (١٠٨/ب).

ولم يصرح في هذه المواضع باسم الكتاب، إلا أنه قال في (ل:٢٢/أ): « وأبو حاتم في كتابه في **الرجال** ».

والواقع أن الكتاب لابن أبي حاتم، وإن كانت المادة العلمية غالبها استفادها من أبيه، فلعل المصنف استجاز نسبته لأبي حاتم من هذا الباب.

وذكر في (ل:١٠٨/ب) اسم أغر، وقال: « أدخله ابن أبي حاتم في باب: من اسمه أغر »، فنسب الكتاب للابن لا الأب.

قال الذهبي: « له كتاب نفيس في الجرح والتعديل »[(١)].

طُبع كتاب الجرح والتعديل كاملاً بتحقيق العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحير آباد، وصوّرته دار الكتب العلمية ببيروت، ويقع في تسع مجلدات مع التقدمة للكتاب.

٢٢/ رواة الصحيحين، لأبي القاسم اللالكائي هبة الله بن الحسن بن منصور الرازي الطبري (ت: ٤١٨هـ).

نقل المصنف من كتاب اللالكائي في رجال الصحيحين في موضع واحد (ل:٥٨/ب).

---

(١) السير (١٣/٢٦٤).

وكتابه ذكره الخطيب البغدادي فقال: « صنف كتاباً في السنن وكتاباً في **معرفة أسماء مَن في الصحيحين** »[١].

• **الرجال:** انظر كتاب التاريخ للنسائي.

٢٣/ السنن، لأبي داود السجستاني.

ذكره المصنف في مواضع كثيرة جدا، وسماه **السنن**.

ولسنن أبي داود عدة روايات، وأشهر الروايات عند المغاربة رواية أبي بكر محمد بن بكر بن داسة التمار (ت ٣٤٦هـ)[٢]، ومع ذلك اعتمد المصنف غير هذه الرواية لبيان زيادة أو فائدة، كما يشير قوله في (ل:١٣١/أ): « وفي رواية ابن الأعرابي عنه »، وفي (ل:١٤/ب): « وهذا في بعض الروايات لأبي داود ».

وكتاب أبي داود هو أحد الكتب الستة التي عليها مدار السنة، وأحاديث الأحكام، واسمه: **السنن**، طُبع الكتاب عدة طبعات.

٢٤/ السنن لأبي الحسن للدارقطني.

نقل المصنف من كتاب السنن في مواضع كثيرة من كتابه، منها: (ل:٢٦/أ)، (٣٤/أ)، (٥٠/أ،ب)، (٥٣/ب)، (٥٥/ب)، (٦٤/أ)، (٦٦/ب)، (١٠٢/ب)، (١٣١/أ)، (١٣٢/أ).

قال الخطيب البغدادي: « كتاب السنن الذي صنّفه يدل على أنه كان

---

(١) تاريخ بغداد (١٤/٧٠).

(٢) غاية المقصود (١/٤٠).

ممن اعتنى بالفقه؛ لأنه لا يقدر على جمع ما تضمّن ذلك الكتاب إلا من تقدّمت معرفته بالاختلاف في الأحكام »[١].

وطُبع كتاب السنن للدارقطني، وبهامشه: **التعليق المغني على الدارقطني** لأبي الطيب محمد آبادي، وصُوِّر عدة مرات.

٢٥/ السنن، لأبي محمد قاسم بن أصبغ القرطبي (ت: ٢٤٠هـ).

نقل المصنف من كتاب السنن لقاسم في مواضع كثيرة، منها: (ل:٧/أ،ب)، (١٤/ب)، (٢٧/أ)، (٤٠/أ)، (٥٣/أ،ب)، (٦٧/أ)، (٧٢/أ)، (٧٣/ب)، (٧٦/أ)، (٨٦/أ)، (٩٢/أ)، (١٢٧/أ)، (١٠٢/ب).

وصرح في موضعين باسم الكتاب: (ل:٢٧/أ)، (ل:٩٢/أ).

قال الحميدي: « صنّف في **السنن** كتاباً حسناً »[٢].

واعتمده كثيراً ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام، وذكر ابن خير أنَّ له مصنَّفاً صنَّفه على كتاب أبي داود، ثم قال: « وهو كتاب متقن حسن »، ونقل عن أبي علي الجياني قوله: « وكان قاسم بن أصبغ ومحمد ابن عبد الملك بن أيمن قد رحلا جميعاً من الأندلس ووصلاَ العراق سنة (٢٧٦هـ)، فوجدا أبا داود السجستاني قد توفي قبل وصولهما بيسير، مات سنة خمس وسبعين، فلما فاتهما أبا داود عمل كلٌّ واحد منهما مصنَّفاً في السنن على تراجم كتاب أبي داود، وخرَّجا الحديث من روايتهما عن

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/٣٥).

(٢) جذوة المقتبس (ص:٣١١).

شيوخهما، وهما مصنَّفان جليلان »[١].

٢٦/ السنن الكبرى، للنسائي.

نقل المصنف من كتاب السنن الكبرى للنسائي في مواضع كثيرة جدًّا، ولم يسمّه، واقتصر على ذكر المصنِّف فقط، إلاَّ أنَّ تلك النقولات كلّها من السنن الكبرى، وبعضُها لا وجود لها في الصغرى (المجتبى) ممَّا يدل أنَّ المصنِّف اعتمد على الكبرى دون الصغرى، وما يدل على ذلك أيضاً أنَّ المصنف ذكر كتاب **عشرة النساء** فقال: « **عشرة النساء من مصنف النسائي** » (ل:١٩٩/)، وكتاب **عشرة النساء** مبثوث في السنن الكبرى دون الصغرى.

قال الحافظ ابن كثير: « قد جمع السنن الكبير وانتخب منه أقل حجماً منه بمرات، وقد وقع لي سماعهما »[٢].

وقال محمد بن معاوية بن الأحمر ـ أحد رواة السنن ـ: قال النسائي: « كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول، إلاَّ أنَّه لم يبيّن علته والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله »[٣].

وطُبع كتاب السنن الكبرى بتحقيق: عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي، في سبعة مجلدات مع الفهارس، طبعته دار الكتب العلمية ببيروت (١٤١١هـ).

---

(١) الفهرسة (ص:١٢٤).
(٢) البداية والنهاية (١١/١٢٣).
(٣) النكت (١/٤٨٤).

٢٧/ الشمائل، للترمذي.

نقل المصنف من كتاب شمائل الترمذي في موضع واحد (ل:٢٠١/أ).

ذكر كتاب الترمذي العديد من العلماء في كتبهم، كابن خير[١]، وسماه: **شمائل النبي ﷺ**، والقاضي عياض[٢]، وسماه: **شمائل النبي عليه السلام**، والذهبي[٣]، وابن حجر[٤]، وهو من مصادر المزي في تهذيب الكمال، وتحفة الأشراف، وطُبع مرات عديدة.

٢٨/ الصحابة، لأبي عمر بن عبد البر القرطبي.

نقل المصنف من كتاب ابن عبد البرنقولات عدة، منها: (ل:٣١/أ)، (١٣٩/ب)، (١٤١/أ)، (١٧٠/ب)، (١٩٥/ب)، وذكره باسم **الصحابة**.

ذكر كتاب ابن عبد البر كثيرٌ من العلماء، واختلفت تسميتهم، فاقتصر بعضهم على تسميته بكتاب **الصحابة** اختصاراً كالقاضي عياض[٥]، وابن الأبار[٦]، وذكر آخرون باسمه الكامل.

قال ابن بشكوال: « وجمع في أسماء الصحابة كتاباً جليلاً مقيداً سمَّاه: **الاستيعاب في أسماء الصحابة** »[٧].

---

(١) الفهرسة (ص:١٥٠).
(٢) الغنية (ص:١٣٢).
(٣) السير (١٥٨/٧)، وغيرها.
(٤) المجمع المؤسس (٢٠٤/١).
(٥) الغنية (ص:٨١، ١٩٥).
(٦) المعجم في أصحاب أبي علي (ص:٩٧)
(٧) الصلة (٦٤١/٢).

وقال الحميدي: « ومنها (أي مؤلفاته) كتاب في الصحابة سمَّاه كتاب: الاستيعاب في أسماء المذكورين في الروايات والسير والمصنّفات من الصحابة رضي الله عنهم والتعريف بهم وتلخيص أحوالهم، ومنازلهم، وعيون أخبارهم على حروف المعجم اثنا عشر جزءاً »[١].

وقال الحافظ ابن حجر: « سمى كتابه **الاستيعاب** لظنِّه أنَّه استوعب ما في كتب من قبله، ومع ذلك ففاته شيء كثير، فذيّل عليه أبو بكر بن فتحون ذيلاً حافلاً، وذيّل عليه جماعة في تصانيف لطيفة »[٢].

طُبع كتاب الاستيعاب عدة طبعات، وأشهرها طبعة علي محمد البجاوي، بدار الجيل (بيروت) (١٤١٢هـ)، في أربع مجلدات، باسم: **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، وتصرّف محققه في ترتيب الكتاب، فالمصنف رتّبه على حروف المعجم عند المغاربة، وغيّره المحقق إلى ترتيب المشارقة لتسهيل البحث في الكتاب على حدّ زعمه؟!

٢٩/ الصحابة، لأبي جعفر العقيلي، صاحب الضعفاء، (ت:٣٢٢هـ).

نقل المصنف من كتاب الصحابة للعقيلي في مواضع: (٩٩/أ)، (١٤١/أ)، (٢٥٥/ب)، وسمّاه في الموضع الأول باسم: **الصحابة**.

ذكره ابن عبد البر من جملة مصادره فقال: « ومن كتاب أبي جعفر العقيلي محمد بن عمرو بن موسى المكي في **الصحابة**، أجازه لي عبد الله بن

---

(١) جذوة المقتبس (ص:٣٤٥).

(٢) الإصابة (١/٢).

يوسف أبو الوليد عن أبي يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني المكي عن العقيلي »[١].

٣٠/ الصحيح، لابن السكن سعيد بن عثمان أبي علي المصري (ت: ٣٥٣هـ).

نقل المصنِّف من الكتاب في عدّة مواضع، منها: (ل:١٧٦/أ)، (١٨٤/أ)، (١٨٦/ب)، وصرّح في الموضع الأخير باسم الكتاب.

وذكر كتاب الصحيح لابن السكن ابن الفرضي، وسماه: **الصحيح من السنن**[٢].

وقال الإمام الذهبي: « كان ابن حزم يثني على **صحيحه المنتقى**، وفيه غرائب »[٣].

وقال ابن عساكر: « ورأيت له جزءاً من كتاب كبير صنفه في معرفة أهل النقل، يدل على توسع في الرواية، إلاَّ أنَّ فيه أغاليط »[٤].

وقال الذهبي: « جمع وصنَّف، وجَرَّح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل، و لم نرَ تواليفه، هي عند المغاربة »[٥].

---

(١) الاستيعاب (٢٤/١).
(٢) تاريخ العلماء (٩٧/١).
(٣) السير (١١٨/١٦)، وذكر قول ابن حزم في (٢٠٢/١٨)، وسمع من يقول: « أجل المصنفات الموطأ، فقال: بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحَا البخاري ومسلم، وصحيح ابن السكن ... ».
(٤) تاريخ دمشق (٢١٩/٢١).
(٥) السير (١١٧/١٦).

٣١/ صحيح مسلم.

نقل المصنف من صحيح مسلم في مواضع كثيرة جدًّا.

وكتاب مسلم تلقته الأمة بالقبول، وهو المصدر الثاني بعد صحيح الإمام البخاري، واشتهر الكتاب باسم صحيح مسلم، نسبة لمؤلفه، وقال ابن الصلاح: « روينا عن مسلم رضي الله عنه قال: صنفت هذا **المسند الصحيح** من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة ».

وقال أيضاً: بلغنا عن مكي بن عبدان قال: « سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لو أنَّ أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث، فمدارهم على هذا **المسند**، يعني **مسنده الصحيح** »[1].

طُبع كتاب مسلم بن الحجاج عدة طبعات، وأشهرها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٢/ الضعفاء، لأبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي (ت: ٣٠٧هـ).

نقل المصنف من كتاب الضعفاء للساجي في مواضع عدة، منها: (ل:٩/أ)، (١١/ب)، (١٣/ب)، (٣٧/أ)، (٥٨/ب)، (٦٠/ب)، (٦٣/ب)، (٦٦/ب)، (٦٧/أ)، (٨٧/أ)، (٦٥/أ)، (١١٩/أ)، (١٢٣/ب)، (١٣٤/ب)، وذكره في بعض هذه المواضع باسم **الضعفاء**: (١١/ب)، (٦٣/ب)، (١١٩/أ)، (١٣٤/ب).

ذكره ابن خير وسماه: **الضعفاء والمنسوبين إلى البدعة من المحدّثين، والعلل**[2].

---

(١) انظر: صيانة صحيح مسلم (ص:٦٧)، وتاريخ بغداد (١٣/١٠١).

(٢) الفهرسة (ص:٢١٠).

وذكره الذهبي باسم العلل وكذا الحافظ ابن حجر[١].

قال الذهبي: « وللساجي مصنّف جليل في **علل الحديث** يدلّ على تبحرّه وحفظه، ولم تبلغنا أخباره كما في النفس »[٢].

قلت: وتسمية ابن خير توافق النصوص التي ذكرها المصنف عن الساجي، فذكر منها نصوصاً تتعلق بقوم ضعفاء، وأخرى بقوم رُمُوا بنوع من البدعة كالقدر، وبعلل حديث أقوام آخرين، وسماه بكتاب **الضعفاء**.

وجعلهما د ـ أكرم العمري كتابين، أحدهما الضعفاء، والآخر كتاب في علل الحديث[٣]، وهو بعيد.

لا يوجد كتاب الساجي كاملاً، وطُبع منه بعض النقولات التي نقلها ابن شاقلا عن الإيادي عن الساجي في رواة ترجم لهم ابن حبان في المجروحين، وحقق هذه النقولات: خليل بن محمد العربي، ضمن كتاب: **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**، توزيع: المكتبة التجارية (مكة المكرمة) (١٤١٤هـ).

٣٣/ طرَّة[٤] كتاب الموطأ، لأبي الوليد هشام بن أحمد بن خالد الوقّشي الأندلسي (ت: ٤٨٩هـ).

نقل المصنف من كتاب الوقّشي في موضع واحد (ل:٢١٦/ب) قال:

---

(١) اللسان (٢/٤٨٨).

(٢) السير (١٤/١٩٩).

(٣) موارد الخطيب البغدادي (ص:٣٢٤).

(٤) تُستعمل الطرّة بمعنى الحاشية، انظر: المعجم الوسيط (٢/٥٥٤).

« وقال أبو الوليد هشام بن أحمد الوقّشي في طرة هذا الكتاب »، يعني الموطأ.

ويوجد من كتاب الوقّشي نسخة خطية بمكتبة الإسكوريال بمدريد (إسبانيا) برقم: (١٠٦٧) عدد أوراقها: ١٣٥ ورقة، ناقصة من أولها، وخطها أندلسي واضح.

ولدي صورة منها، وكُتب في (ل:٧٦/ب) ما نصّه: « تم النصف الأول من تعليق الشيخ الفقيه الإمام القدوة المتفنن أبي الوليد هشام الوقّشي رحمه الله وعفا عنه، وهو منتسخ من مبيّضته بخطّ يده، وقوبل بها، وصح بعون الله في حادي وعشرين لذي القعدة من عام أربعة عشر وسبعمائة، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين ».

والكتاب في ضبط ألفاظ الموطأ، وشرح غريبه.

٣٤/ طرّة كتاب الكلاباذي لأبي الوليد الوقّشي (ت: ٤٨٩هـ).

نقل منه المصنف في موضع واحد (ل:٢١٧/أ).

ولم أقف على من نسب له هذا الكتاب غير المصنف، وكتاب الكلاباذي في رجال البخاري، وسيأتي ذكره.

٣٥/ العلل، للإمام الدارقطني.

نقل المصنف من كتاب العلل للدارقطني في مواضع كثيرة لا تكاد تُحصر، وذكره في بعضها باسمه واسم مؤلفه، واقتصر في أكثرها بذكر اسم المؤلف فقط.

وكتاب العلل نقل منه الحفاظ الكبار كابن رجب في شرحه على

البخاري، والزيلعي في نصب الراية، وابن حجر في كتبه كالفتح، والتلخيص الحبير، وغيرها.

وقال ابن كثير: « وقد جمع أَزِمَّة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجَلِّ كتاب، بل أجَل ما رأيناه وُضع في هذا الفن، لم يُسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه، ولكن يعوزه شيء لا بدَّ منه، وهو أن يُرتَّب على الأبواب ليقرب تناوله لطلاَّب العلم، أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتَّبين على حروف المعجم ليسهل الأخذ منه، فإنَّه مبدَّد جدًّا، لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة »(١).

وطُبع كتاب الدارقطني بتحقيق: د ـ محفوظ الرحمن زين الله السلفي رحمه الله، وتولت طباعته دار طيبة (الرياض)، والكتاب يصدر تباعاً و لم تتم طباعته، وطُبع منه (١١) مجلدًا، وتوفي المحقق دون إكماله، وقد جعل له فهارس فنيّة يهتدي بها طلبة العلم إلى مطلوبهم بيسر وسهولة، جزاه الله خيراً.

٣٦/ العلل، للإمام علي بن المديني.

نقل المصنف منه في موضع واحد (ل:١١/ب)، فقال: « ذكره علي بن المديني في **العلل** بشواهده »، أي حديث ما يُتقى من الضحايا.

وذكر السخاوي أنّ لعلي بن المديني تصانيف كثيرة في علم العلل،

---

(١) اختصار علوم الحديث (ص:٦١).

فقال: « له التصانيف الكثيرة في العلل والرجال »[١].

وقال ابن كثير: « ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجلّه وأفحله كتاب العلل لعلي بن المديني شيخ البخاري »[٢].

وقد طُبع كتابٌ لعلي بن المديني باسم **العلل** بتحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ونشره المكتب الإسلامي سنة (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) في نحو من (٧٠) صفحة.

وطُبع أيضاً باسم **علل الحديث ومعرفة الرجال**[٣] بتحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) بدار الوعي بحلب في (١٢٥) صفحة.

وشكّك بعض الباحثين أن يكون هذا الجزء هو كتاب العلل، وذكر لذلك عدة أسباب:

١ - أنَّ الأوصاف التي ذكرها ابن كثير وغيره لا تنطبق على هذا الجزء، فكتابُ علي بن المديني قورن بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، والمطبوع لا مقارنة بينه وبين كتاب ابن أبي حاتم.

٢ - أنَّ الكتاب المطبوع احتوى على التعريف بالرواة والمؤلفين، ومن يدور عليهم الإسناد، واحتوى أيضاً على بعض الأحاديث المعلّة.

٣ - أنّ ثمّة كتاب كان يُعرف عند الأندلسيين باسم: **معرفة من يدور**

---

(١) الإعلان بالتوبيخ (ص:٣٤٢).

(٢) اختصار علوم الحديث (ص:٦١).

(٣) وبهذا العنوان ذكره فؤاد سزكين في تاريخ التراث (١/١/٢٩٤).

عليه الإسناد لعلي بن المديني يتدارسه الطلاب فيما بينهم.

٤ ـ أنَّ سندَ النسخة المحققة فيها انقطاع، ولا يوجد عليها سماعات[١].

قلت: ويؤيّد ذلك أيضاً:

ـ نقولات العلماء من كتاب العلل لابن المديني، ولا وجود لها في هذا المطبوع، مثاله ما نقله المصنف وصرّح فيه باسم الكتاب.

ـ أنَّ علي بن المديني من المكثرين من التصنيف، فقد صنَّف في كلِّ فن، فلا يُجزم بعنوان كتاب مِن كُتُبه إلاَّ بعد التأكّد.

ـ ذكر ابن خير الإشبيلي كتاباً لعلي بن المديني وقال: «كتاب **الطبقات** لعلي ابن المديني، **جزآن**»[٢].

والناظرُ في المطبوع (وهو في حدود الجزئين) يجده يتناول طبقات الرواة، فبدأه علي بن المديني بقوله: «نظرتُ فإذا الإسنادُ يدور على ستّة، فلأهل المدينة ...»، وذكر لكلِّ إقليم مَن اشتهر منهم بالإمامة، وذكر طبقات الرواة، وفي آخره بيانٌ لعلل بعض الأحاديث، والله أعلم بالصواب.

٣٧/ الغوامض والمبهمات، لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت:٤٠٩هـ).

نقل المصنف منه في موضعين: (ل:١١١/ب)، (٢٠٨/أ).

وذكر علماء المصطلح أنَّ كتابَ الأزدي أول مصنف في هذا الفن[٣].

---

(١) انظر: علم علل الحديث من خلال بيان الوهم والإيهام (١/٧٠ ـ ٧٢) للأستاذ إبراهيم الصديق.

(٢) الفهرسة (ص:٢٢٥).

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص:٣٣٩)، إرشاد طلاب الحقائق (ص:٢٣٥)، فتح المغيث (ص:٤/٣٠١).

وذكره العديدُ من العلماء في كتبهم، كابن خير الإشبيلي[١]، وابن بشكوال[٢]، وروى أحاديث من طريقه في كتابه الغوامض والمبهمات، وذكره أيضاً الحافظ ابن حجر[٣].

لكتاب عبد الغني الأزدي عدَّة نسخ خطية:

١ ـ نسخة بدار الكتب الظاهرية بدمشق (رقم:١٤٤٧)، في عشرين ورقة.

نسخة أخرى بنفس الدار في إحدى عشر ورقة.

٢ ـ نسخة في مكتبة فيض الله بإسطنبول (تركيا) برقم: (١/٢٦١)، في عشر ورقات.

٣ ـ نسخة في مكتبة الأوقاف ببغداد (برقم:١/٢٨٨٦).

وفي مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية صور فيلمية لنسختي الظاهرية (برقم:٤١٠، ٤٥٨٣)، ونسخة بغداد (برقم:١١١٧).

٣٨/ الكنى، للإمام البخاري.

نقل المصنف من كتاب الكنى للإمام البخاري في عدة مواضع (ل:١٢٨/ب) وقال: ذكره البخاري في **أبواب الكنى** ولم يسمّه، وفي (١٣١/أ) وقال: ذكره البخاري في **كتاب الكنى** ولم يسمّه، وفي (١٩٠/ب)، وقال: « وقال البخاري في **الكنى** »، وفي (١٩٥/ب) وقال:

---

(١) الفهرست (ص:٢١٩).

(٢) الصلة (٣٢٨/١).

(٣) المجمع المؤسس (٢٧٦/٢)، وسماه: الغوامض والمبهمات.

« وذكر البخاري هذا الحديث في **كتاب الكنى** ».

فالنقلُ الأوَّلُ يوحي أنَّ الكنى ليس كتاباً مستقلاً وإنَّما هو جزءٌ من كتاب التاريخ الكبير، وأمَّا سائر النقولات ففيها بيان أنَّه كتاب مستقل عن التاريخ الكبير.

وكتب العلاَّمة المعلمي اليماني في آخر كتاب الكنى للبخاري كلمة حول الكنى، هل هو مستقل عن التاريخ أو جزء منه، وأورد عن الحافظ ابن حجر تسميته بالكنى المفردة أو المجردة، والاسمان يحتملان المجردة عن التاريخ الكبير، أو الكنى المجردة عن الأسماء، ثم قال في آخر المبحث: « هذا الجزء إن لم يكن من التاريخ فهو تتمة له »[١].

طُبع كتاب الكنى للبخاري بتحقيق العلامة المعلمي اليماني رحمه الله، وطبعته دائرة المعارف العثمانية بالهند، وصوّر عدة مرات بالمطابع البيروتية.

٣٩/ الكنى، لأبي عمر ابن عبد البر.

نقل منه المصنف في عدة مواضع، منها (ل:٢٤/ب)، (٢٥/أ).

ذكره ابن خير، فقال: **الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى**[٢].

وقال ابن الصلاح: « ولابن عبد البر في أنواع منه كتب لطيفة رائقة »[٣].

---

(١) آخر الكنى (ص:٩٦).

(٢) الفهرسة (ص:٢١٤).

(٣) علوم الحديث (ص:٢٩٦).

فكأنَّ ابن الصلاح جعلها كتباً مستقلة في أنواع من الكنى، وابن عبد البر قسّم كتابه إلى ثلاثة أنواع، وهي:

١ ـ فيمن عُرف من الصحابة بكنيته.

٢ ـ في أسماء المعروفين بالكنى من حملة العلم ممن اشتهر بكنيته ...

٣ ـ فيمن لم يوقف له على اسم.

فهو كتاب واحد فيه عدة أنواع.

لذا قال السخاوي: « سمى ابن عبد البر تصنيفه **الاستغناء في معرفة الكنى**، وهو مجلد ضخم، ولعله اندرج في قول ابن الصلاح: ولابن عبد البر في أنواع منه كتب لطيفة رائقة »[(١)].

طُبع الكتاب في ثلاثة مجلدات، بتحقيق: د ـ عبد الله مرحول السوالمة، ونال به درجة الدكتوراه، ونشرته دار ابن تيمية بالرياض (١٤٠٥هـ).

٤٠/ الكنى، للإمام مسلم.

نقل المصنف من كتاب الكنى لمسلم في عدة مواضع (ل:٧٠/أ)، (١١٩/أ)، (١٣١/ب).

وكتاب مسلم ذكره ابن خير الإشبيلي، وسمّاه: **الأسماء والكنى**[(٢)]، وأبو أحمد الحاكم[(٣)]، والمالكي[(٤)]، وسمّاه: **الأسماء والكنى**، وابن

---

(١) فتح المغيث (٤/٢١٤).

(٢) الفهرسة (ص:٢١٢).

(٣) الأسامي والكنى (٢/٢٧٣،٢٧٥).

(٤) تسمية ما ورد به الخطيب (ص:٢٩٥/رقم:٣٣٧).

الصلاح[1]، والسخاوي[2]، وغيرهم.

وطُبع الكتاب باسم: **الكنى والأسماء**، بتحقيق شيخنا: د ـ عبد الرحيم محمد القشقري، ونال به درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية، وأشرف على الطبع المجلس العلمي بالجامعة بالمدينة النبوية (١٤٠٤هـ).

٤١/ الكنى لأبي أحمد الحاكم الكبير (ت:٣٧٨هـ).

نقل المصنف من كتاب أبي أحمد في موضع واحد (ل:٢٢/أ).

ذكره ابن خير، وسمّاه: **الأسماء والكنى المجرّدة**[3].

وقال الذهبي: « مؤلف كتاب **الكنى**، في عدة مجلدات »[4].

وقال أيضاً: « وقد جمع الحفاظ في الكنى كتبا كثيرة، ومن أجلّها وأطولها كتاب النسائي، ثم جاء بعده أبو أحمد الحاكم، فزاد وأفاد، وحرّر وأجاد، وعمل ذلك في أربعة عشر سفراً، يجيء بالخط الرفيع خمسة أسفار أو نحوها، ولكنه يتعب الكشف منه لعدم مراعاته ترتيب الكنى على المعجم، فرتّبته واختصرته، وسهلته وشهلته »[5].

وصل إلينا كتاب أبي أحمد الحاكم ناقصا من أوله وآخره، تنتهي النسخة الخطية منه في حرف العين، وهي من محفوظات المكتبة الأزهرية.

---

(١) علوم الحديث (ص:٢٩٦).

(٢) فتح المغيث (٢١٣/٤).

(٣) الفهرست (ص:٢١٤).

(٤) السير (٣٧٠/١٦).

(٥) المقتنى في سرد الكنى (ص:٤٧،٤٨).

وطُبع قدر نصف الكتاب بتحقيق: د ـ يوسف بن محمد الدخيل، بعنوان: **الأسامي والكنى**، طبعته مكتبة الغرباء بالمدينة في أربع مجلدات، ونال به الباحث درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية.

٤٢/ المؤتلف والمختلف لمحمد بن حبيب النحوي البغدادي (ت:٢٤٥هـ).

نقل المصنف من كتاب **المؤتلف والمختلف** في موضع واحد (ل:٢١٦/ب)، وهو في الاختلاف في نسب الديلي، والدؤلي.

ومؤلّفه كان عالماً بالنسب وأخبار العرب، وهو من أوائل من أفرد فن المؤتلف والمختلف بالتأليف.

ذكره ابن خير، وسمّاه: **المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل**(١)، وذكره أيضاً ابن النديم(٢).

نُشر كتاب ابن حبيب باسم: **مختلف القبائل ومؤتلفها**، نشره المستشرق الألماني فردناند وستنفلد سنة (١٨٥٠م) عن نسخة بخط المقريزي.

وأعاد النسّابة حمد الجاسر نشره مع كتاب الإيناس في علم الأنساب للوزير المغربي، بدار اليمامة في الرياض سنة (١٤٠٠هـ).

٤٣/ المدوّنة للعلاّمة فقيه المغرب سحنون عبد السلام بن حبيب التنوخي المالكي (ت:٢٤٠هـ).

نقل المصنف من كتاب المدونة في مواضع، منها: (٦/ب)، (٦٨/أ)،

---

(١) الفهرست (ص:٢١٩).

(٢) الفهرست (ص:١١٩).

(٩٢/أ)، (٩٥/ب).

واشتهرت المدونة اشتهاراً كبيراً، وذكرها علماء المالكية في كتبهم الكثيرة، سواء في كتب الفقه، فعليها العمدة، أو في كتب التراجم والأثبات، لكثرة سماعهم لها.

وطُبع كتاب المدونة في أربعة مجلدات عدة مرات.

٤٤/ المراسل لأبي داود السجستاني صاحب السنن

نقل المصنف من كتاب المراسل لأبي داود السجستاني في عدة مواضع، منها: (٤٦/ب)، (٢٥١/أ)، (٢٥٤/ب)، (٢٦١/ب)، (٢٦٨/ب).

ذكر كتاب أبي داود كثير من العلماء، كابن خير، وسماه: **المراسل**[١].

وهو من مصادر المزي في تحفة الأشراف، وتهذيب الكمال.

طُبع كتاب المراسل لأبي داود في مجلد واحد عدة طبعات (بعضها محذوف الأسانيد)، وأجودها بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، طبعته مؤسسة الرسالة سنة (١٤٠٨هـ).

وحققّ بعضه: د ـ عبد الله بن مساعد الزهراني، ونال به درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام (١٤٠٨هـ).

٤٥/ المسند للإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ).

نقل المصنف من كتاب المسند لأحمد بن حنبل في (ل:٧٧/ب)، (١٣٨/ب)، (٢٧٣/أ)، وصرّح باسم الكتاب في هذا الموضع.

---

(١) الفهرست (ص:١٠٨).

طُبع المسند في المطبعة الميمنية، وصُوِّرت على هذه الطبعة الكثير من الطبعات في ست مجلدات.

وتقوم مؤسسة الرسالة بتحقيق المسند عن نسخ خطية، وضبط نصه وتخريج أحاديثه بإشراف د ـ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وصدر منه إلى الآن (٢٠) مجلداً، وهذه من أجود الطبعات وأحسنها.

٤٦/ المسند، لأبي بكر ابن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ).

نقل المصنف من مسند ابن أبي شيبة في مواطن كثيرة جدًّا، منها: (٧/ب)، (١١/أ)، (١٤/ب)، (١٥/أ،ب)، (١٦/أ)، (٣٢/أ)، (٣٤/أ)، (٤٧/ب)، وغيرها كثير.

وكتابه **المسند** ذكره ابن خير وقال: « إنه عشرون كتابا »[1]، وابن عطية[2]، وغيرهما.

وقال الذهبي: « صاحب الكتب الكبار: **المسند**، والمصنف، والتفسير ».

فُقد معظم كتاب المسند لابن أبي شيبة، وبقيت منه قطعة صغيرة بالنسبة لحجم المسند، وهي من محفوظات خزانة الرباط، ولديَّ صورة منها، وتبدأ بمسند نبيط بن شريط، والذي يظهر أنَّها من الأجزاء الأخيرة للمسند، وعامة ما فيها مسانيد المقلّين من الصحابة، وهي في (٩٢ صفحة)، ومن الملاحظ أنَّ أوراقها مشوشة الترتيب.

---

(١) الفهرست (ص:١٣٨).

(٢) الفهرس (ص:٨٩،١٣١).

وهي من رواية محمد بن وضاح عن ابن أبي شيبة، وهذه الرواية هي المشتهرة عند أهل المغرب، وأسانيدها مبثوثة في المصادر السابقة كفهرس ابن خير وابن عطية، وعليها اعتمد ابن عبد البر في كتبه كالتمهيد، وغيره.

لطيفة:

كان سماعُ محمد بن وضاح لمسند ابن أبي شيبة في مدة ثمانية عشر يوماً مع ضِخَم المسند، وأنكر ذلك بعضُ المحدّثين الأندلسيين كبقي بن مخلد - وهو قرينه -.

قال محمد بن علي الخشني: « ذكر بعض أهل العلم قال: أقام محمد بن وضاح بالكوفة **ثمانية عشر يوما فسمع فيها من ابن أبي شيبة مسنده في تلك الأيام**، فلما قدم قرطبة وذكر ذلك أنكر ذلك بقي بن مخلد، وقال لأصحابه: **إنه ليس كان يتم المسند عند ابن أبي شيبة إلا في عام كامل**، فطعنوا بذلك على ابن وضاح. قال بعض الرواة: فتذاكرت ذلك مع محمد بن قاسم فقال لي: سمعت أبا جعفر الحضرمي محمد بن عبد الله بن سليمان الثقة المأمون بالكوفة يقول رحمه الله: أبا بكر بن أبي شيبة فإنه كان يحدّث احتسابا من وقت صلاة الغداة إلى أن يصلي العشاء الآخرة على تأخير أهل بلدنا لصلاة العشاء، وربّما يؤتى بفطره بإثر صلاة المغرب بلبن أو حسو فيحسوه عند السرج، وكتب الرجل ما شاء، وكان له من يكتب له لمضي قراءة عليه، فقلت له: إن بعض من سمع منه من بلدنا يذكر أن المسند والمصنف والتفسير كان يُقرأ عليه في سنة. فقال: صدق، قراءةً من لفظه، إنما كان يقرأ ذلك على تقدير الفراغ منه في سنة، وسائر النهار عرض

عليه، فيمضي نحو من ألفي حديث أو أكثر أو أقل كل يوم، وكان إذا صلى الصبح ابتُدئ بالقراءة عليه إلى وقت يبتدئ هو بالقراءة من لفظه، ثم يُقرأ عليه إلى آخر النهار، وإلى صلاة العشاء الآخرة.

قال محمد بن قاسم: فقلت له: بعض من عندنا يقول: إنه سمع المسند في ثمانية عشر يوما. فقال: صدق، وفي أقل من ذلك لمن قرأ عليه، وسمع القراءة عليه، وسمع من لفظه. فصدق بَقيٌّ فيما قال، وصدق ابن وضاح فيما قال؛ لأن بقيًّا كان سمع من لفظه، ولابن وضاح جمْعُ السماع من لفظه، ومن القراءة عليه، وما سمع يُقرأ عليه »[1].

٤٧/ المسند، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت: ٢٩٢هـ).

نقل المصنف من مسند البزار في مواضع كثير جدا، منها: (٥/ب)، (٦/أ)، (٧/ب)، (٨/ب)، (١٠/أ)، (١٤/أ،ب)، (٢٠/ب)، (٢٥/أ،ب)، (٢٦/أ)، (٢٧/ب)، (٢٩/ب)، (٣١/أ،ب)، (٣٩/ب)، (٤٠/أ)، ومواضع أخرى.

ذكره ابن خير وقال: « **مسند** أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري في حديث النبي ﷺ بعلله والكلام عليه »[2].

وذكره ابن عطية باسم **المسند**[3]، وقال الخطيب: « صنّف **المسند**،

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدِّثين (ص:١٢٩، ١٣٠).

(٢) الفهرست (ص:١٣٨).

(٣) الفهرس (ص:١٣١).

وتكلّم على الأحاديث وبيّن عللها »[١]، وقال الذهبي: « صاحب **المسند** الكبير المعلل »[٢]، وذكره الهيثمي وسماه: **البحر الزخار**[٣].

صدر بعض مسند البزار بتحقيق: د ـ محفوظ الرحمن زين الله رحمه الله، بعنوان: **البحر الزخار، المعروف بمسند البزار**، نشرته: مكتبة العلوم والحكم، وخرج منه (٩) مجلدات، وتوفي محققه رحمه الله، و لم يتمّه بعد.

٤٨/ المسند لأبي الوليد سليمان بن داود الطيالسي (ت:٢٠٤هـ).

نقل المصنف منه في مواضع كثيرة، منها: (ل:٢٤/ب)، (٢٩/ب)، (٣١/أ)، (٣٣/أ)، (٣٧/ب)، (٥٣/أ)، (٥٩/ب)، (٦١/أ)، (٧٢/أ)، (١١٠/ب)، وغيرها.

واكتفى بذكر اسم المؤلف، فيقول: خرّجه الطيالسي، إلا أنه يذكر في بعض الأحيان ما يدل على أنه في المسند، فيقول: خرّجه الطيالسي في مسند فلان، أو أدخله في مسند فلان (ل:٣١/أ).

ذكره ابن خير، وقال: « وهو أول مسند صنف في الإسلام »[٤].

وقال الذهبي: « صاحب المسند »[٥]، وذكره أيضاً ابن حجر[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (٣٣٤/٤).
(٢) تذكرة الحفاظ (٦٥٣/٢،٦٥٤).
(٣) كشف الأستار (٥/١).
(٤) الفهرست (ص:١٤١).
(٥) السير (٣٧٨/٩).
(٦) المجمع المؤسس (١١٦/٢)، ومواضع أخرى.

طُبع أجزاء منه ـ وهو الموجود ـ في حيدر آباد سنة (١٣٢١هـ)، وأعيد تصويره في بيروت، بدار المعرفة، ونشرته مكتبة المعارف بالرياض.

وحُقق أجزاء منه رسائل علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، وذكر بعض مخطوطاته فؤاد سزكين[١].

٤٩/ مسند حديث الموطأ لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري (ت:٣٨١هـ).

نقل المصنف من مسند حديث الموطأ للجوهري في مواضع منها، (ل:٣/ب)، وسماه: **مسند حديث الموطأ**، وفي (٨٧/أ)، (١٢٦/أ)، (١٤٢/أ)، وسماه في هذا الموضع: **المسند**.

ذكره ابن خير[٢]، والقاضي عياض[٣]، وابن فرحون[٤]، والزرقاني[٥]، والروداني[٦]، وسموه: **مسند الموطأ**.

وذكره ابن عطية، وسماه: **مسند حديث مالك**[٧].

وقال الذهبي: « صنف **مسند الموطأ** بعلله، واختلاف ألفاظه، وإيضاح لغته، وتراجم رجاله، وتسمية مشيخة مالك، فجوّده »[٨].

---

(١) تاريخ التراث العربي (١٨٢/١/١).
(٢) الفهرست (ص:٨٩).
(٣) الغنية (ص:٤٣،١٩٨).
(٤) الديباج المذهب (ص:١٤٨).
(٥) شرح الموطأ (١٢٨/١).
(٦) صلة الخلف (ص:٣٩١).
(٧) الفهرس (ص:١١٦،١٣١).
(٨) السير (٤٣٦/١٦).

والتسمية الأولى أصح، وأظهر في محتوى الكتاب؛ وأما تسمية ابن عطية فتشمل أحاديث الموطأ وغيرها، وهذا لا يظهر في محتواه، والله أعلم.

ولكتاب الجوهري نسختان خطّيتان، إحداهما من محفوظات مكتبة الحرم المكي برقم: (٣٧٧) وإليها العزو في هذا الكتاب.

والأخرى من محفوظات مكتبة كوبريلي بتركيا برقم: (٤٣٠).

وطُبع الكتاب مؤخّراً بدار الغرب الإسلامي في مجلد ضخم، بتحقيق رجلين، هما: لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بوسريح، وهما من تونس.

وتحقيقهما في غاية من السقم، ضبطاً وتحقيقاً، ولا تكاد صفحة من صفحات الكتاب تخلو من سقط، وتصحيف؛ لذا لم أعز ما نقله المصنف عن الجوهري إلى هذه الطبعة لسقمها وكثرة أخطائها، مع أنَّهما اعتمدَا الأصلين السابقين، بل لما عزمت على العزو إليها وإبدال أرقام المخطوط بالمطبوع، وعند أول عزو لم أجد كلام المصنف في الطبعة، ولما رجعت إلى المخطوط مرة ثانية وجدت أنَّهما أسقطَا ترجمة كاملة بحديثها، وتقع في خمسة عشر سطراً[1]، وهذا يكفي في إسقاط هذه الطبعة من الأعين.

٥٠/ مسند ما ليس في الموطأ لأبي القاسم الجوهري.

نقل المصنف من كتاب أبي القاسم الجوهري هذا في مواضع كثيرة جداًّ، منها: (ل:٣٥/ب) وسماه: **المسند**، (٣٧/أ)، (٦٧/أ)، (٨٠/ب)،

---

(١) انظر: (ل:٥٣) من المخطوط، و(ص:٢٧٢) من المطبوع.

(٩٢/ب)، (١٢٥/ب)، (١٢٧/ب)، (١٣٥/أ)، (١٣٦/أ)، (٢٠٧/ب)، (٢٠٩/ب)، (٢١٠/أ)، وسماه في المواضع الثلاثة الأخيرة: **مسند ما ليس في الموطأ**.

قال الذهبي: « **ألّف حديث مالك مما ليس في الموطأ** »[١].

٥١/ المصنف، لأبي بكر بن أبي شيبة.

بتتبع نقولات المؤلف عن ابن أبي شيبة، اتضح لي أنه اعتمد على مسنده، وإن كان اقتصر في أكثر المواضع على ذكر اسم المؤلف دون الكتاب، إلا أنه ذكر **المصنَّف** في موضع واحد (٢٧٠/ب) قال: خرّجه ابن أبي شيبة في **مصنفه**.

ذكره ابن الفرضي[٢]، والحميدي[٣]، وابن خير[٤]، والذهبي[٥]، وغيرهم.

وكان أول من أدخل مصنف ابن أبي شيبة إلى الأندلس بقي بن مخلد، قال الحميدي: « لما دخل أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد بكتاب **مصنف** أبي بكر بن أبي شيبة، وقرئ عليه أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف واستشنعوه، وبسطوا العامة عليه، ومنعوه من قراءته إلى أن اتصل ذلك بالأمير محمد (أي ابن عبد الرحمن) فاستحضره وإياهم، واستحضر

---

(١) السير (٤٣٦/١٦).
(٢) تاريخ العلماء (٣٤/٢).
(٣) جذوة المقتبس (ص:١٢).
(٤) الفهرست (ص:١٣١).
(٥) السير (١٢٢/١١).

الكتاب كلَّه، وجعل يتصفحه جزءاً جزءاً، إلى أن أتى على آخره، وقد ظنوا أنه يوافقهم في الإنكار عليه، ثم قال لخازن الكتب: هذا كتاب لا تستغني خزانتنا عنه، فانظر في نسخه لنا، ثم قال لبقي بن مخلد: انشر علمك، وارْوِ ما عندك من الحديث، واجلس للناس حتى ينتفعوا بك، أو كما قال، ونهاهم أن يتعرّضوا له »[1].

طُبع كتاب المصنف لابن أبي شيبة عدة طبعات، منها:

طبعة بضبط وتعليق: كمال يوسف الحوت، في دار التاج ببيروت لبنان، عام (١٤٠٩هـ)، في سبع مجلدات، وإليها العزو في هذا الكتاب.

٥٢/ مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت:٣٢١هـ).

نقل المصنف من شرح المشكل عدة نقولات، منها: (ل:١٢/أ)، (٣٥/ب)، (٤٢/أ)، (٤٧/ب)، (١١٤/ب).

ذكره ابن خير الإشبيلي، وسماه: **بيان مشكل حديث رسول الله ﷺ، واستخراج الأحكام التي فيه، ونفي التضاد عنه**[2]، وابن عطية، وسماه: **تأويل مختلف الحديث**[3].

طُبع كتاب شرح مشكل الآثار للطحاوي في ستة عشر مجلداً مع الفهارس بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، بمطبعة مؤسسة الرسالة بيروت (١٤١٥هـ).

---

(١) جذوة المقتبس (ص:١٢).

(٢) الفهرست (ص:٢٠٠).

(٣) الفهرس (ص:١٣٢).

٥٣/ معاني الآثار، لأبي جعفر الطحاوي.

نقل المصنف من كتاب معاني الآثار للطحاوي في مواطن كثيرة، منها: (ل:١٥٤/أ)، (١٥٨/ب)، (١٥٩/ب)، (١٦١/أ)، (١٧٢/ب)، (١٨٢/ب)، (١٨٧/أ)، (٢٠٠/ب)، وغيرها.

ذكره ابن خير، وسماه: **شرح معاني الآثار**، وقال: «عشرون جزءاً»[١].

طُبع كتاب شرح المعاني في أربع مجلدات، بتحقيق وتعليق: محمد زهري النجار، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت (١٣٩٩هـ).

٥٤/ المغازي أو السير، لمحمد بن إسحاق بن يسار (ت: ١٥١هـ).

نقل المصنف منه في موضعين (ل:١٤٣/أ)، و(ل:٢٣٥/ب)، سماه في الموضع الأول: **المغازي، وفي الثاني: السير.**

ذكره ابن خير وسمّاه: **المغازي والسير**[٢]، والمالكي[٣]، والسخاوي[٤].

طُبع جزء من الكتاب باسم: سيرة ابن إسحاق، **أو المبتدأ والمبعث والمغازي**، بتحقيق: محمد حميد الله، تاريخ الطبع: (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

والكتاب من رواية ابن بكير عن ابن إسحاق، وفي ثناياه زيادات ابن بكير عن مشايخ آخرين.

---

(١) الفهرست (ص:٢٠٠).

(٢) الفهرست (ص:٢٣٢).

(٣) تسمية ما ورد به الخطيب (ص:٢٨٤).

(٤) الإعلان بالتوبيخ (ص:١٥٨).

٥٥/ المناسك للمروزي.

نقل المصنف منه في موضع واحد (ل:٢٢٥/أ)، وقال: « خرّج المروَزي في **المناسك** عن علي مرفوعاً ... ».

ولم يتبيّن لي مصنِّفه، ولعلَّه أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن عبد الله السَّعدي المَروَزي (ت: ٣١١هـ)[١]، فقد ذكر له ابن ناصر الدين كتاباً بهذا العنوان[٢].

٥٦/ المنتقى للإمام أبي عبد الله عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٣٠٧هـ).

نقل المصنف منه في مواضع عديدة، منها: (٨/أ)، (٤٤/ب)، (٤٨/أ)، (٥٨/أ)، (٧٠/أ)، (٩١/ب)، (١٠٦/أ)، (١١١/ب)، وسماه في هذا الموضع الأخير **بالمنتقى**.

والكتاب ذكره ابن خير وسماه: **المنتقى في السنن المسندة**[٣].

وقال الذهبي: « **المنتقى في السنن**، مجلد واحد في الأحكام، لا ينزل عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد »[٤].

طُبع كتاب المنتقى لابن الجارود عدة طبعات، منها: طبعة بتحقيق: عبد الله هاشم يماني، في القاهرة (١٣٨٣هـ)، في مجلد.

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣٩٩/١٤).

(٢) توضيح المشتبه (٩٨/٥).

(٣) الفهرست (ص:١٢٢).

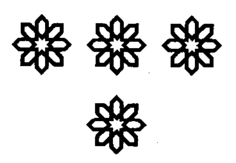
(٤) السير (٢٣٩/١٤).

وطبعة بتحقيق: أبي إسحاق الحويني المصري، وسماه: غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، في مجلدين، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٠٨هـ).

٥٧/ المنثور.

ذكره المصنف في موضع واحد (ل:٢٧٥/ب) عند ذكر حديث: «إذا أنشأت بحرية ...»، ثم قال: «هذا غريب، لا يكاد يوجد في شيء من الأمهات، وقد رويناه في **المنثور** عن عائشة مسنداً ...».

فلعل المنثور من كتب المصنِّف، وقد تقدّم ذكره في مصنّفاته.



المبحث الرابع: الموارد التي ذكرها المؤلف، ولم يذكرها بأساميها، وإنَّما بأسامي مؤلِّفيها:

١/ ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير أبو بكر البغدادي (ت:٢٧٩هـ).

نقل عنه المصنف في مواضع كثيرة، منها: (٨/ب)، (٢٧/أ)، (٢٩/أ)، (٣٠/أ)، (٧٣/ب)، (١٠٨/ب)، (١١١/ب)، وبعض هذه النقولات أحاديث خرّجها في كتابه، وبعضها سؤالات سأل عنها يحيى بن معين، وبعضها كلام عن بعض الرواة.

وهذه النقولات من كتابه الكبير: **التاريخ**، الكثير الفائدة.

وقد وُجد من هذا السفر العظيم عدة أجزاء، ويذكر ابن خير أنَّه مجزّأ إلى ثلاثين جزءاً[1]. وهذا وصف للنسخ الموجودة:

- السِّفر الثاني من الكتاب، وهو من محفوظات الخزانة العامة بالرباط برقم: (١٣٨). وقُسم هذا السفر على ثلاثة باحثين لتحقيقه لنيل درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية، وقد نوقشت جميع الرسائل بإشراف الشيخ د. مرزوق بن هياس الزهراني حفظه الله.

- السِّفر الثالث من الكتاب، وهو من محفوظات مكتبة القرويين بفاس (المغرب) رقم:(٢٤٤).

وقام بتحقيق جزء منه الباحث إسماعيل حسن لنيل درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية، وهو ما يتعلّق بأخبار المكيين، وطُبع مؤخّراً بمكتبة دار

---

(١) الفهرسة (ص:٢٠٦).

الوطن في مجلد، وهو كثير التصحيف والتحريف والسقط؛ لذا لم أعتمده في العزو.

ـ جزء صغير يتكوّن من (١١) ورقة، وفيه الجزء الثامن، وأول الجزء التاسع، وهو من محفوظات الخزانة العامة بالرباط برقم: (٢٦٧١ك).

ـ جزء من الكتاب، وفيه الجزء الخمسون، وهو نهاية التاريخ، وهو من محفوظات المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية برقم: (٣٦ ـ أصول الحديث).

٢/ البرقي: الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي (ت:٢٤٩هـ).

نقل من المصنف نقلاً واحداً في (ل:١٢٠/أ)، وكان النقل في الكلام على راو من الرواة.

والبرقي ذكر له ابن خير كتاباً في **التاريخ في رجال الموطأ وغيرهم**[١].

وذكر له الذهبي والكتاني كتاباً في الضعفاء[٢].

٣/ الكلاباذي أحمد بن محمد بن الحسين البخاري (ت: ٣٩٨هـ).

نقل منه المصنف في عدة مواضع، منها: (ل:١١/ب)، (٧٥/أ)، (٨١/ب)، (٨٨/أ)، وهذه النقولات في علم الرجال، وفي رجال البخاري بالخصوص، وللكلاباذي كتاب: **رجال صحيح البخاري**.

وكتابه في رجال البخاري طُبع باسم: **رجال صحيح البخاري المسمّى**

---

(١) الفهرسة (ص:٩٣).

(٢) انظر: السير (١٣/٤٦)، الرسالة المستطرفة (ص:١٠٨).

الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، بتحقيق: عبد الله الليثي، وطبعته دار المعرفة، ونشرته مكتبة المعارف بالرياض، عام (١٤٠٧هـ).

٤/ الأثرم أحمد بن محمد بن هانئ، أبو بكر الأثرم الطائي.

صرّح المصنف بنقل عن الأثرم عن الإمام أحمد في موضع واحد (١٤١/ب)، فقال: « قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: إذا قال رجل من التابعين: حدّثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمّه فالحديث صحيح؟ قال: نعم ».

والذي يظهر أنَّ النقلَ من كتابه في **العلل ومسائل الإمام أحمد**.

قال الذهبي: « له مصنف في **علل الحديث** »[١].

وذكره الدارقطني في ترجمة الخضر بن داود فقال: « يروي عن الأثرم **علل أحمد بن حنبل** »[٢]، وكذا ذكره الخطيب البغدادي[٣]، ونقل منه الحافظ ابن رجب في شرحه على البخاري[٤].

٥/ البلاذري أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي (ت: بعد ٢٧٠هـ).

نقل المصنف منه في موضع واحد (ل: ٢٧٠/ب) قال: « وذكر البلاذري أنَّ كنية عكرمة بن أبي جهل أبو هشام ».

---

(١) السير (١٢/٦٢٤).

(٢) انظر: المؤتلف والمختلف (٢/٨٣٠).

(٣) تاريخ بغداد (٥/١١٠).

(٤) فتح الباري له (٤/٢٧٣).

وللبلاذري كتاب **جمل من أنساب الأشراف**، طُبع بتحقيق: د. سهيل زكّار، ود. رياض زركلي في (١٣) مجلداً، نشرته المكتبة التجارية أحمد مصطفى الباز سنة (١٤١٧هـ).

وأُخذ بعضه رسائل علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كما طُبع أجزاء منه قبل الطبعة الكاملة للكتاب.

٦/ الزبير بن بكّار، أبو عبد الله المدني (ت: ٢٥٦هـ).

نقل منه المصنف في موضعين: (ل:١٦٥/أ) قال: « وذكر الزبير بن بكار بسند آخر ». وفي (ل:١٩٠/ب)، وفيه تسمية صحابي معروف بكنيته.

وللزبير بن بكار كتبٌ كثيرة[1]، منها: **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، ولعل ما نقله المصنف من هذا الكتاب، وقد طُبع جزء منه بتحقيق: الأستاذ محمود محمد شاكر المصري، سنة (١٣٨١هـ) بمطبعة المدني بمصر.

٧/ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ).

نقل منه المصنف نقلاً واحداً في (ل:١٠٣/أ) فقال: « وخرّج سعيد بن منصور بإسناد له ».

ولسعيد بن منصور كتاب في **السنن**، نصفه في حكم المفقود[2]، وقد طبع منه قطع، منها:

---

(١) انظر: الفهرست لابن النديم (ص:١٢٣)، ومقدمة محمود شاكر لكتاب جمهرة نسب قريش (ص:٧٠).

(٢) ذكر الشيخ المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (١/٣٣٦) أنَّ في المكتبة الجرمنية بألمانيا نسخة كاملة بخط الإمام الشوكاني، والله أعلم بحقيقة الحال.

ـ ما نشره حبيب الرحمن الأعظمي في مجلد واحد، ويتضمن الجزء الثالث من الكتاب، وفيه: كتاب الفرائض، والوصايا، وكتاب النكاح، والطلاق وما يتعلق بهما، والجهاد. وهو من مطبوعات الدار السلفية ـ بومباي الهند ـ عام (١٤٠٣هـ).

ـ ما نشره د. سعد بن عبد الله آل حميد في ستة مجلدات بالفهارس، ويتضمن الأجزاء الأخيرة من الكتاب، وفيه: كتاب فضائل القرآن، والتفسير، والمطبوع ينتهي إلى تفسير سورة الرعد، والمخطوط بقي منه ما تبقى من التفسير وكتاب الزهد، وهو آخر الكتاب[١]، وعليه فإن الموجود من هذا السفر العظيم نصفه، والله أعلم، وقد طُبعت هذه الأجزاء في دار الصميعي بالرياض عام (١٤١٤هـ) وفي عام (١٤١٧هـ).

٨/ الباجي سليمان بن خلف بن سعد المالكي، أبو الوليد الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ).

نقل عنه المصنف في موضع واحد (ل:١٢١/أ)، ونقل عنه أيضاً في (ل:٥/أ) لكن من طريق شيخيه أبي علي الصدفي والجياني عنه.

وللباجي شرح على موطأ الإمام مالك سمّاه **المنتقى**[٢]، وهذان النقلان منه، والمنتقى مطبوع في سبعة أجزاء، سنة (١٣٣١هـ)، ونشرته دار الكتاب العربي عدة مرات.

---

(١) انظر: وصف هذه النسخة في مقدمة المحقق د. سعد آل حميد (١/٢٢١،٢٢٢).

(٢) انظر: ترتيب المدارك (٨/١٢٤).

٩/ سُنيد ـ بنون ثم دال مصغرا ـ بن داود، أبو علي المصيصي (ت:٢٢٦هـ)، وسُنيد لقب، واسمه: حسين.

ذكره في موضع واحد (ل:١٧٣/ب) وقال: « ورُوي عن سالم بن عبد الله أنَّ حفصة قالت: اكتب: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الوُسْطَى﴾ صلاة العصر، **خرّجه سُنَيد** ».

ولسُنيد كتابان: **التفسير**، و**المسند**[1].

ولعل ما نقله المصنف من كتابه **التفسير**؛ إذ نقلُه متعلقٌ بتفسير آية مِن كتاب الله، وذكر تفسير سُنيد: الذهبي، وقال: « صاحبُ التفسير الكبير »[2].

وذكر ابن حجر تفسير يحيى بن سلاّم المغربي، وقال: « وهو كبير في نحو ستة أسفار ». ثم قال: « ويقرب منها تفسير سنيد ... وتفسيره نحو تفسير يحيى بن سلاّم »[3].

١٠/ عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ).

نقل منه المصنف نقلين، قال في أحدهما (ل:٦٩/ب): « خرّجه عبد الرزاق »، وفي الآخر (ل:١٢٤/أ): « وقال عبد الرزّاق: قلت لمالك ».

والنقلان من كتابه **المصنف**.

ونقل عنه أيضاً في (ل:١٣٤/أ) وقال: « وأسند هذا عبد الرزاق عن

(١) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص:٥١).
(٢) السير (٦٢٧/١٠).
(٣) العُجاب في بيان الأسباب (٢١٩/١).

مالك ». وليس هذا النقل من المصنف، بل في المصنف خلاف هذه الرواية كما سيأتي في موضعه.

وكتابه المصنف من أشهر مؤلفاته، وقد طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ونشره المجلس العلمي بالهند، وكانت أول طبعة له سنة (١٣٩٢هـ)، ثم أعاد نشره مرات المكتب الإسلامي ببيروت في (١٢) مجلدا مع الفهارس، وفي آخره كتاب الجامع لمعمر بن راشد الأزدي[١].

١١/ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أبو محمد (ت٢٧٦).

نقل المصنِّف في موضعين من كتابه عن ابن قتيبة (ل:٤٢/أ)، (ل:٤٨/ب)، والنقل الأول من كتابه تأويل مختلف الحديث، .وكتاب ابن قتيبة مطبوع عدة طبعات، منها بتحقيق: محمد محيى الدين الأصفر بالمكتب الإسلامي ودار الإشراق (١٤٠٩هـ).

١٢/ العدوي.

نقل منه المصنف في موضعين: (ل:٤/ب) (١٦/أ)، ولم يذكر اسمَ كتابه، وتناول النقلان علم النسب، وأحد هذين النقلين ذكره ابن حجر في الإصابة عن العدوي، ونسبه لكتابه: **نسب الأنصار**[٢].

والعدوي هذا نقل عنه أيضاً ابن عبد البر في مواضع كثيرة من التمهيد، فقال في (٩٠/١٠): « قال العدوي في **كتاب النسب** ».

---

(١) وقد أعد أحمد عبد الرحمن الصويان مقالا مطولا عن عبد الرزاق ومصنفه، فأفاد فيه وأجاد. انظر: مجلة البحوث الإسلامية (العدد: ١٧/ص: ٢٧٣ ـ ٣٠٠).

(٢) انظر: الإصابة (١٢٤/٨).

ولم أقف على ترجمة العدوي، وذكره شاكر عبد المنعم[١]، والشيخ بكر ابن عبد الله أبو زيد[٢]، واكتفيا بقولهما: « العدوي »، ولم يذكرَا له ترجمةً ولا سنةَ وفاةٍ، وكأنَّهما لم يقفا على ترجمةٍ له، وذكره محقق تعجيل المنفعة في مبحث موارد ابن حجر في التعجيل، وقال: « الأنساب، للعدوي أحمد بن محمد، وأشار في الحاشية إلى كتاب: منية الراغبين في طبقات النسابين[٣].

ومنية الراغبين، ذكره الشيخ بكر، وقال: « لمؤلفه عبد الرزاق بن حسن كمونه، وهو مشيد بأعلام التشيع، ويحط على جماعة من أهل السنة، بل من الصحابة رضي الله عنهم »[٤].

١٣/ الإمام الدارقطني.

تقدّم للدارقطني عدة كتب ذكرها المصنف في كتابه وسماها **كالعلل، والتصحيف، والإلزامات، والتتبع**، وللدارقطني أيضاً كتابا آخر نقل منه المصنف في عدة مواضع، ولم يسمّه، منها: (ل:٦/أ،ب)، (٧/أ)، (١٨/ب)، (٨٦/ب)، (١٣٣/ب).

وهذا الكتاب هو: **الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس رضي الله عنه.** وطُبع كتاب الدارقطني في مجلد لطيف بتحقيقي، ونشرته مكتبة الرشد بالرياض (١٤١٨هـ).

---

(١) موارد ابن حجر في الإصابة (١٨٠/١).

(٢) طبقات النسّابين (ص:٣٣٥).

(٣) مقدمة تعجيل المنفعة (١٣٥/١).

(٤) طبقات النسابين (ص:١١).

١٤/ سيبويه عمرو بن عثمان بن قَنبر، أبو بشر الفارسي البصري النحوي.

نقل منه المصنف في موضع واحد (ل:١٥٥/ب) قال: «لأنَّ سيبويه حكى عن العرب: مررت بأخيك وصاحبك، يريدون الصاحب هو الأخ، وإن عطفوه بالواو».

وهذا النقل من كتابه: **الكتاب**[١]، وهو مطبوع، طُبع عدة طبعات، منها طبعة عالم الكتب (الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣هـ) بتحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، وفي مقدمتها بيان بالطبعات المنشورة للكتاب من سنة (١٨٨١م) إلى وقت المحقق رحمه الله تعالى.

١٥/ ابن سنجر، محمد بن سنجر أبو عبد الله الجرجاني (ت:٢٥٨هـ).

نقل المصنف عنه في مواضع كثيرة، منها: (٧/ب)، (٨٠/ب)، (٨٣/ب)، (١٩٥/أ)، (٢٠٧/أ)، (٢١٠/أ)، (٢١٦/أ)، وغيرها.

وفي (ل:٨٣/ب)، و(١٩٥/أ) إشارة إلى أنَّ النقل من **المسند**.

ولابن سنجر **مسند**، ذكره ابن خير[٢]، وابن عطية[٣]، والحميدي[٤]، وغيرهم.

---

(١) انظر: (٣٩٩/١) وهو بنحو ما ذكره المصنِّف.

(٢) الفهرست (ص:١٤٢).

(٣) الفهرس (ص:٩٠).

(٤) جذوة المقتبس (ص:١٣٠).

١٦/ الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله صاحب المستدرك.

نقل المصنف عنه في موضع واحد (ل:٢٥١/ب)، فقال: « قال ابن معين: أَصَحُّ المراسل مراسل سعيد بن المسيب، حكى هذا الحاكم عنه ».

قلت: وكلام الحاكم في كتابه: **معرفة علوم الحديث** (ص:٢٦)، قال: « سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول، فذكره ».

وكتاب الحاكم مطبوع بتحقيق: السيد معظم حسين، طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، وصوّرته دار الكتب العلمية ببيروت.

١٧/ الواقدي محمد بن عمر المدني القاضي، متروك مع سعة علمه.

نقل منه المصنف في عدة مواضع، منها: (ل:١٩أ)، (٣٠/أ)، (٣٦/أ)، (٧٣/ب)، (٨٢/ب)، (١٠٤/أ).

وغالب هذه النقول في تسمية بعض الصحابة ذُكروا بالكنى، أو الاختلاف في صحبتهم، وهذه النقول ذكرها تلميذ الواقدي عنه محمد بن سعد الزهري في كتابه الطبقات الكبرى، وكتاب الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد مطبوع عدة طبعات، منها: طبعة محمد عبد القادر عطا في سبع مجلدات بدار الكتب العلمية، وهي ناقصة، وطبع زياد محمد منصور مجلداً واحداً، ويشتمل على القسم المتمم لطبقة التابعين بالمدينة، كما طبع د. عبد العزيز عبد الله السلومي الطبقة الرابعة من الصحابة في مجلدين، ود. محمد صامل السلمي الطبقة الخامسة من الصحابة في مجلدين، والأقسام المتممة كلها رسائل علمية.

١٨/ الترمذي، محمد بن عيسى صاحب السنن.

نقل المصنِّف منه بعض سؤالاته الإمام البخاري، وهذه السؤالات في كتابه العلل الكبير، منها ما ذكره في (ل: ١٣٠/ب).

وكتابُ العلل الكبير للترمذي رتَّبه القاضي أبو طالب محمد بن علي التميمي الأصبهاني (ت٥٨٥هـ)، وطُبع الكتابُ بتحقيق ودراسة حمزة ديب مصطفى في مجلدين.

١٩/ ابن شعبان، محمد بن القاسم بن شعبان المصري، يُعرف بابن القُرطي، شيخ المالكية (ت: ٣٥٥هـ).

نقل منه المصنف في موضع واحد (ل:١٩٨/ب) فقال: « وخرّج أبو إسحاق ابن شعبان في كتاب له في هذا المعنى (أي مسألة إتيان النساء في الدبر)، ثم قال: أُجيز لي هذا الكتاب و لم أقرأه ».

وكتابه الذي نقل منه المصنف فيه مسألة إتيان المرأة في الدبر، روى فيه أحاديث بإسناده كما يتبيّن من كلام المصنف، والكتاب ذكره ابن العربي، والقرطبي، وسمّوه: **جماع النسوان وأحكام القرآن**[1]، وابن فرحون، وسمّاه: **جماع النسوان**[2]، وقال الحميدي: « **كتابه في النساء** »[3]، وذكر بعضهم أنَّ ابن شعبان كان يذهب إلى جواز إتيان النساء في أدبارهنَّ.

---

(١) أحكام القرآن (٢٣٨/١)، الجامع في أحكام القرآن (٦٢/١).

(٢) الديباج (ص:٢٤٨).

(٣) جذوة المقتبس (ص:١٥٤).

٢٠/ ابن مزين، يحيى بن إبراهيم بن مزين أبو زكريا من أهل قرطبة (ت: ٢٥٩هـ).

نقل عنه في موضعين: (ل:١٢٥/ب)، قال: « وذكر ابن مُزَين عن القعنبي عن مالك: أنَّ مسلم بن أبي مريم كان يتهيّب رفع الحديث، وذلك مخافة الكذب على رسول الله ﷺ للوعيد الذي جاء فيه على العموم ».

ونقل عنه في (ل:٢٢٦/ب) عند كلامه على آخر حديث في الموطأ « لي خمسة أسماء » قال: « وقيل: ليس من أصل الموطأ، إنَّما هو من حديث المجالس، حكاه ابن مزين ».

ولابن مزين ثلاثة كتب على الموطأ:

١ ـ تفسير الموطأ: شرح فيه موطأ مالك، وأخذه عنه أهل الأندلس.

ذكره الخشني[(١)]، وابن الفرضي[(٢)]، وابن خير[(٣)]، والحميدي[(٤)]، وابن حزم[(٥)]، وابن فرحون[(٦)].

وذكر فؤاد سزكين أن قطعة منه بالقيروان كتبت سنة (٣٩٤هـ)[(٧)].

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدّثين (ص:٣٧١).

(٢) تاريخ العلماء (١٧٨/٢).

(٣) الفهرست (ص:٨١).

(٤) جذوة المقتبس (ص:٣٥٠).

(٥) نفح الطيب (١٦٨/٣).

(٦) الديباج المذهب (ص:٣٥٤).

(٧) تاريخ التراث العربي (١٣٤/٣/١)، دراسات في مصادر الفقه المالكي (ص:١٨٨).

٢ ـ تسمية الرجال المذكورين في الموطأ.

ذكره ابن الفرضي، وابن فرحون[١]، وابن حزم[٢].

٣ ـ المستقصية:

قال الخشني: « استقصى فيه علل الموطأ، واحتج فيه بالحديث »[٣].

وذكره أيضاً ابن الفرضي، وابن فرحون، وابن حزم، وابن خير[٤].

ولعل ما نقله المصنف أوَّلاً من كتابه في الرجال، وما نقله ثانياً من المستقصية؛ لتشابه المادة العلمية المنقوله بما في الكتابين، والله أعلم.

وللمصنِّف مصادر أخرى غير ما ذُكر، فهو يروي أشياء بإسناده من طريق شيخيه الإمامين أَبَوَيْ علي الصدفي، والجياني، وأبي داود بن المقرئ كما في (ل:٥/أ)، (١٣/أ)، (٦٠/أ)، (٧٥/أ)، (١٠٢/أ)، وهذه النقولات مما شافهه بها هؤلاء الشيوخ، وغالبها في ضبط ألفاظ الموطأ ورجاله.

وأخرج حديثَ: « إذا أنشأت بحرية ... » من طريق شيخه أبي علي الجياني بسنده إلى عائشة في (ل:٢٧٥/ب).

---

(١) المواضع السابقة من كتابيهما.

(٢) نفح الطيب (٣/١٦٨).

(٣) أخبار الفقهاء والمحدّثين (ص:٣٧١).

(٤) الفهرست (ص:٩٢).

نماذج من النسخة الخطية المصورة



1

كتاب ... أطراف

أحاديث كتاب الموطا صنعه

الشيخ الجليل ... أبي العباس

أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى

... الداني رحمه

الله تعالى

1752

Koprülü

صورة ورقة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم تيمنًا بذكره القديم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين والسلام

عليهم أجمعين أما بعد فإني أودعت هذا الكتاب الى أحاديث مالك

ابن أنس في موطائه التي ترجم عنها بذكر [illegible] فيها، وما يدل عليها من مشهور ألفاظها

ومعانيها، وأذكر أسانيدها [illegible] ذل على مواقعها فيه بذكر الكتاب او

ترجمة الباب وأشير الى مواضع الخلاف منها، بتعيين النكت المختلف فيها

وأنبه على القصص المنوطة بها، وأبين ما أبهم من أسماء ناقليها، وأسند مرسلها

وأصل مقطوعها، وأرفع موقوفها، وأتقصى عللها، وأخبر خللها، وأوضح

ما أشكل معناه وأنفي عنها طرق التعارض والا[illegible] شتباه وأذيلها بنكت

لا يستغني المحدث عنها وأحيل في [illegible] ذلك على [illegible] من كتب المستخرج ذلك منها

وأبنيه على رواية يحيى ابن يحيى الليثي الأندلسي القرطبي عنه أقدم ما رواه

مما انفرد به أو شورك فيه ثم أتبع ذلك [illegible] من ساير الروات الواصلة

إلينا وأذكر رواته أو بعض رواته عن [illegible] ليتصل سنده بذلك وأرتب

الكل على حروف المعجم فيما اشتهر به من أسند الحديث اليه من اسم او كنية

وأقسمه على خمسة أقسام الأول في الأسماء خاصة الثاني في الكنى والانساب

وساير الالقاب الثالث في النساء الرابع في الزيادات على رواية يحيى ابن يحيى

الليثي لساير رواة الموطا الخامس في المراسل وأرتب المراسل على أسماء المرسلين

في الموطا من التابعين فمن دونهم وأنسبها الى من أمكن من رواتها من الصحابة

في غير الموطا وأدل على بعض من [illegible] سندها من أيمة الحديث في التواليف المشهورة

وأذكر

صورة اللوحة الثانية

كلابس به وقال ابو حاتم قد روى عنه الثقات وانا انكر من حديثه
اشياء وخرج عنه مسلم دون البخاري وانظر حديث ابي
هريرة من طريق الاعرج وعطا وبشر ومن طريق ابي سلمة وحديث
نافع عن ابن عمر ومرسل الصنابحي وعروة ه مسند
مرسل ابي بن كعب بن قيس الانصاري النجاري المعاوي
حديثان في احدهما انه خرج فنادى ابي بن كعب وهو يصلي وفيه اني
لارجوا ان لا تخرج من المسجد حتى تعلم سورة ما انزل في التورية
ولا في الانجيل ولا في الفرقان مثلها وفيه كيف تقرا اذا افتتح
الصلاة وفيه هي السبع المثاني والقران العظيم في باب ام القران
عن العلا بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابي سعيد مولى عامر بن
كريز بن ربيعة وفيه قال ابي تجعل ابطي في الشيء ولهذا وما
بعده ينسب اليه وهو منقطع رواه عبد الحميد بن جعفر
عن العلا بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة عن ابي بن كعب
وقال فيه عبد العزيز بن محمد عن العلا عن ابيه عن ابي هريرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج على ابي وهو يصلي جعله
لابي هريرة قال الترمذي وهذا اتم واصح من حديث عبد الحميد
قال الشيخ ابو العباس رضي الله عنه وقد جاء مثل
هذا عن ابي سعيد بن المعلى قال كنت اصلي فناداني النبي صلى الله
عليه وسلم فقضيت صلاتي ثم اتيته وفيه الم تسمع الله تعالى يقول

صوابه سعيد

صورة اللوحة التاسعة وفيها تغير الخط من المشرقي إلى الأندلسي

خرجه ابن أبي خيثمة والطحاوي **الفصل الثالث** في صفة
الصلاة عليه والفصل الرابع في موضع الدفن روى سالم بن
عبيد الأشجعي رضي الله عنه من الصحابة من أهل الصفة أن أبا بكر دخل
على النبي صلى الله عليه وسلم فأكب عليه حتى استبان له أنه
قد مات فقال إنك ميت وإنهم ميتون قالوا أمات رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا كيف نصلي عليه قال يدخل
قوم فيكبرون ويدعون ثم يخرجون ويجيء آخرون قالوا أين
يدفن قال في المكان الذي قبض الله فيه روحه خرجه النسائي وتقدم
حديث الدفن لأبي بكر في قسم الكتب من المسند **الفصل الخامس**
فيما غسل فيه وقد تقدم ذلك مختصرا في مرسل محمد بن علي وخرج أبو
داود وقاسم بن أصبغ عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد
الله ~~عبد الله~~ بن الزبير عن أبيه عن عائشة قالت لما أرادوا غسل
النبي صلى الله عليه وسلم قالوا والله ما ندري أنجرد رسول الله
صلى الله عليه وسلم من ثيابه كما نجرد موتانا أم نغسله وعليه
ثيابه قال فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل
إلا وذقنه في صدره ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو
اغسلوا النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه فقاموا إليه فغسلوه
وعليه قميصه صلى الله عليه وسلم ح تركت فيكم أمرين في الجامع
باب النهي عن القول بالقدر خرجه البزار من طريق [illegible] عن كثير
المزني [illegible] عن عمرو بن عوف قال فيه مالك إنه بلغه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما

صورة اللوحة ما قبل الأخيرة

كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم
وانعم وتمم والحمد لله رب العالمين
كمل الكتاب بعون الله تعالى
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وصحبه
وسلم
تسليمًا
كثيرًا

صورة اللوحة الأخيرة



فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

القسم الأول: الدراسة

* * *